جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العولمـــــــة الاقتصاديـــــة وأثرهـــــا في صناعـــة القـــرار السياســـي فـــــي الجزائـــــــر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ / د حطـــــاب عبـــد المـــالك

إعـــداد الطالبـــــــــــة :

- إفرح فاطمـــــة الزهـــــراء.

أعضـــــاء لجنـــــة المناقشـــــة

أ / د. تراكـــــة جمـــــال.....رئيسا.
أ / د. حطاب عبد المالك..... مشرفا ومقررا.
أ / موساوي عبد الرحمان ..... عضو مناقشا.

السنـــة الجامعيـــة: 2015 /2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله و له الشكر يكافي نعمه و يوافي مزيده ، و أفضل الصلاة على سيد الأولين و الآخرين و إمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله الطاهرين و صحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين و بعد :

خالص الشكر و الاعتراف بالجميل للأستاذ الفاضل "عبد المالك حطاب" على تفضله بقبول الاشراف على هذه المذكرة و أسمى عبارا التقدير على جهوده المبذولة و صبره و على كل توجيهاته لإتمام هذا العمل المتواضع، كما أتقدم أيضا بجزيل الشكر و التقدير للأستاذة " **ليتيمي سارة** " على ما قدمته لي من مساعدة وتوجيهات.

وكذلك الشكر الموصول إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية، كما يسرني أن أشكر أعضاء اللجنة المناقشة

كما أتقدم بالشكر إلى كل من علمي حرفا أو وجهني بنصيحة أو تمني لي الخير بروحه و بقلبه سائلين الله العلي القدير أن لا يضيع لهم أجرا .

فاطمة الزهراء

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و بكت من أجلي في صمت إلى التي أهدتها الحياة التعب و الحرمان فأهدتني الدفء و الحنان ، إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع و العز المنيع ، إليك يا أغلى شيء في الوجود ...إليك حبيبتي حفظك الله

أمي الحبيبة

إلى من أحمل إسمه بكر فخر ...إلى من أفتقدك منذ الصغر

أبي العزيـــــــــز

إلى ذخر الزمان ، و سند البنيان و خير الاخوان : فاروق ، مريم ، عبد القادر، شيماء و أيوب.

إلى من تربع في قلبي وجعل حبه وساما على صدري

إلى من نقشته الأقدار في ذاكرتي وحفرت اسمه في عقلي وفؤادي

إلى من دعمني وكان سندي وتقاسم معي مشوار حياتي .

زوجي الغالي

إلى عزة الخلة و وفاء الصداقة و استمرارية الود و توهج المحبة و الأسطورة الترابط ...إليكن صديقاتي :

شريفة ، نوال ، سارة ، زهية ، نصيرة ، نسرين ، سهام ، سميرة و خولة .

إلى جدي و جدتي الغاليين " إبراهيم و فاطمة " اللذين كانا سندا لي في الحياة أطال الله في عمرها و رزقها الصحة و العافية أن شاء الله .

إلى القلوب الطيبة ، إلى جميع أقاربي .

إلى كل طلاب و طالبات دفعة ماستر2 تخصص دراسة دولية .

إلى كل زميلاتي في العمل و موظفي مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية عين الدفلى .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي .

إلى روح الفقيدة الغالية '' أحمد زواوي راضية ''

فاطمة الزهراء

الخطـــــة

الخطـــــــــــــة

الفصل الأول: ظاهرة العولمة الاقتصادية بين الواقع والتنظير

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: السياق التاريخ للعولمة الاقتصادية .

المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية.

المبحث الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية ومؤسساتها.

المطلب الأول: أنواع العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: مظاهر وأهداف العولمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: مظاهر وأهداف العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية.

الفصل الثاني: عملية صنع القرار السياسي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية صنع القرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم عملية صنع القرار السياسي

المطلب الثاني: العناصر الأساسية لعملية صنع القرار السياسي

المطلب الثالث: مراحل صنع القرار.

المبحث الثاني: أهم النماذج والمتغيرات الموضوعية لعملية صنع القرار.

المطلب الأول: أهم نماذج عملية صنع القرار

المطلب الثاني: المتغيرات الموضوعية لعملية صنع القرار .

المبحث الثالث: أثر المتغيرات الدولية على السياسة الداخلية للجزائر.

المطلب الأول: بيئة صنع القرار في الجزائر (شاذلي، اليامين زروال، عبد العزيز بوتفليقة)

المطلب الثاني: الإطار القانوني لعملية صنع القرار في الجزائر دستور (1989 -1996).

المطلب الثالث: العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

الفصل الثالث : مؤشرات تأثير العولمة الاقتصادية على آليات صنع القرار السياسي في الجزائر.

المبحث الأول: الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو العولمة.

المطلب الأول: سياسة الانفتاح في الجزائر.

المطلب الثاني: التعددية السياسية ودور البرلمان في رسم السياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الاقتصادية للعولمة في إضعاف الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية والدولية.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على كيفية صنع القرارات السياسية في ظل التحولات الاقتصادية.

المطلب الأول: حتمية التعاون مع الدول المتقدمة

المطلب الثاني: تأهيل الموارد البشرية واللوجيستيكية

الخاتمـــــة.

مقدمـــــة

مقدمة:

لقد شهد العالم تحولات عديدة مست مختلف الجوانب السياسة و الاقتصادية والاجتماعية، حيث تغيرت الخارطة السياسية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1955)، فقد ظهرت كتلتان متصارعتان (ثنائية قطبية) إحداهما شرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي وأخرى غربية بزعامة الولايات المتحدة، لينتهي هذا الصراع الإيديولوجي ذو البعد المادي الإيديولوجي لصالح هذه الاخيرة، وبروزها كقوة اقتصادية عالمية مهيمنة على جميع دول العالم بما تمتلكه من وسائل وبما تحمله من أفكار.

وفق هذا السياق دخل العالم عصر العولمة، وعصر الحرية الاقتصادية، حيث اتجهت جل دول العالم نحو الالتزام بتطبيق نظام اقتصاد السوق من أجل إحداث تنمية اقتصادية وتطوير المجتمع والسعي لبلوغ، "دولة الرفاهية، ومن بين الدول التي تأثرت بالتغيرات الطارئة على البيئة الخارجية نجد الجزائر، حيث بعد استقلالها السياسي سنة 1962 انتهجت النظام الاقتصادي الموجه، لتتجه بداية التسعينات إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق، إلا أنه منذ الشروع في تطبيقه لازالت الجزائر إلى حد الآن تعرف جدلا وخلافا واضحًا حول آليات تطبيق هذا النموذج الاقتصادي المليء بالمتناقضات الحاصلة فيه والمترتبة عنه.

أهمية الدراسة:

أ/- تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تضع تفسير علمي لظاهرة سياسية واقتصادية معاصرة تشغل اهتمام الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية حول طبيعة تأثير العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي وكشف العلاقة التي تربط بين مؤشرات العولمة الاقتصادية وآليات صنع القرار السياسي.

ب/- كما تأتي أهمية هذه الدراسة من اهتمامها برصد المتغيرات المتسارعة في البيئية الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البيئة الاقتصادية الجزائرية وانعكاسها المباشر على عملية صنع القرار السياسي.

ج/- أما الأهمية العملية فإنها تكمن من خلال هذه الدراسة في توضيح اهم المؤشرات الرئيسية لكيفية قياس العولمة الاقتصادية، وبيان أهم المجالات التي أثرت بها العولمة الاقتصادية على عمليات صنع القرار السياسي.

د/- كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز درجة تأثر عملية صنع القرار السياسي بمتغيرات العولمة الاقتصادية، وكذا تسليط الضوء على السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف صناع القرار في مجال الإصلاح الاقتصادي ومحاولة الكشف عن نقاط الضعف ومواطن الخلل التي يعرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

أهداف الدراسة:

أ/- معرفة أهم التطورات الدولية المتعاقبة التي انتهت بظهور العولمة الاقتصادية ونظام الاقتصاد الحر والتي أدت إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وبروز الطابع العالمي الجدي للرأسمالية العالمية الذي كان له الأثر الأكبر على الدول النامية عمومًا والجزائر خصوصًا.

ب/- الإطلاع على السياسة التي تنتهجها السلطة السياسية في ظل الاقتصاد الحر، فبالرغم من دخولنا القرن الواحد والشروين نلاحظ أن أسس بناء الاقتصاد الوطني يشوبها الكثير من الغموض والالتباس والضبابية، واعتماد الدولة على سياسة ظرفية لا تطابق الواقع الجزائري ولا تساير ما يجري على الساحة العالمية وتطورات والمستجدات.

ج/- محاولة معرفة الأسباب وراء استخدام الجزائر وسائل غير متقدمة في إدارة اقتصادها الوطني بالإضافة إلى سيادة الذهنية البيروقراطية الجامدة وكذا سياسات بعيدة كل البعد عن العلمية والعقلانية والرشادة من قبل صناع القرار.

الإشكالية:

تسعى هذه الدراسة إلى بلورة فهم المشكلة البحثية المتمثلة في معرفة: كيفية تأثير العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الجزائر؟.

وهذه الإشكالية بدورها تنجر عنها عدة تساؤلات فرعية وهي كالآتي:

1- ما المقصود بالعولمة الاقتصادية؟ وفيما تتمثل أهم أدوار مؤسساتها في عولمة الاقتصاد الجزائري؟.

2- ما هي العوامل المتحكمة في تأثير في صناعة القرار السياسي في الجزائر؟.

3- ما هي آثار تلك المتغيرات على آليات صنع القرار في الجزائر، وما هي الآليات المستخدمة للحد من التأثير البالغ الذي أحدثته العولمة الاقتصادية بشأن التحكم والتأثير في صناعة القرار السياسي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

الفرضيات:

أ/- إن العولمة الاقتصادية هي عبارة عن المستجدات والتطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير والتي طرأت على أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواءُ من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها.

ب/- إن عملية صنع القرار مرتبطة بشكل رئيس بصانع القرار الذي له دور كبير في اتخاذ القرارات السياسية، وكذا تأثير البيئة المحيطة سواءً الداخلية أو الخارجية بخصوص على صياغة هذه القرارات.

ج/- إن تطبيق سياسات اقتصادية لا تحظى باشتراك المتخصصين ورشادة صناع القرار ذوي الخبرة، هي السبب في فشل الاصلاحات الاقتصادية وتفشي المشاكل الاجتماعية، وهي سبب طغيان الليبرالية على البيئة الداخلية والتي جعلت الجزائر تغير نمط نظامها من نموذج الاقتصاد الموجه إلى نموذج اقتصاد السوق.

مبررات الدراسة:

- **مبررات موضوعية:**

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة في حقل العلوم السياسية باعتبار أن العولمة الاقتصادية من أهم المتغيرات التي جاء بها النظام العالمي الجديد، موضحة بذلك معالم العولمة في طابعها الاقتصادي وانعكاسها على الجزائر من خلال التأثير في صناعة قراراتها وإعطاء اسلوب التعامل معها.

- **مبررات ذاتية:**

المساهمة في إنجاز بحث يستفيد منه كل من هو مهتم بهذا المجال، كما أريد أن أسهم ولو بقدر ضئيل في تسليط الضوء على جانب هام من جوانب العولمة الاقتصادية وكيف عملت هذه الأخيرة للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية، وفرض قرارات تتمكن من خلالها من السيطرة وصياغة قرارات سياسية تخدم مصالحها الشخصية.

أدبيات الدراسة:

1. مليوسي سميرة، "العولمة الاقتصادية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية – دراسة حالة الجزائر"، شهادة ماستر، في العلوم السياسية، شلف: جامعة حسيبة بوعلي 2013/2012.

2. أحمد يوسف الأحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

3. بوبكر بعداش، "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات"، رسالة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

4. علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

5. لبيب أسمى وزيدان فتيحة، "العولمة الاقتصادية وتداعياتها على الدول العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر"، شهادة ليسانس، في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2013/2012.

مناهج الدراسة:

بما أن لكل موضوع منهد خاص به، فإن الموضوع الذي نحن بصدد معالجته يحتاج إلى توظيف مجموعة من المناهج: فطبيعة الموضوع تفرض استخدام المنهج التاريخي.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورات للظروف، وكذلك يساعد على معرفة الحقائق التاريخية لمجموعة هامة من الظواهر الاقتصادية.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال المزج بين الوصف والتحليل والمقارنة واستخلاص النتائج، وهذا من خلال تحليل بعض القرارات والنصوص والمعطيات الرسمية التي تصب في إطار البحث.

تقسيم الدراسة:

لقد حاولت هذه الدراسة أن تنظر للعولمة من جانبها الاقتصادي و ما لهذه الأخيرة من تداعيات وآثار على صنع القرار السياسي في الجزائر، وللإلمام بكل جوانب هذا الموضوع فقد قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

في الفصل الأول يكون الحديث عن ظاهرة العولمة في شقها الاقتصادي وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية العولمة الاقتصادية من خلال تعريفها والتطرق إلى مراحل تطورها وأهم خصائصها، أما المبحث الثاني فكان في إطار معرفة انواع العولمة الاقتصادية وابرز مؤسساتها، أما في المبحث الثالث تم التطرق إلى مظاهر العولمة الاقتصادية وأهدافها بصفة عامة.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان عملية صنع القرار السياسي في الجزائر بحيث تم التطرق في كل من المبحث الأول والثاني الإطار المفاهيمي لعملية صنع القرار السياسي وأهم النماذج والمتغيرات الموضوعية لعملية صنع القرار السياسي، أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى أثر المتغيرات الدولية على السياسة الداخلية للجزائر.

أما الفصل الثالث والأخير فقد ضم ثلاثة مباحث، تم التطرق في كل من المبحث الأول إلى مؤشرات تأثير العولمة الاقتصادية على آليات صنع القرار السياسي في الجزائر، وكذا الجزائر في ظل

التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو العولمة، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى دور المؤسسات الاقتصادية للعولمة في إضعاف الاقتصاد الجزائري، أما في الأخير تم التطرق إلى العوامل المساعدة على كيفية صنع القرارات السياسية في ظل تحولات العولمة الاقتصادية، اين تم الحديث عن حتمية التعاون مع الدول المتقدمة، وكذا تأهيل الموارد البشرية واللوجيستيكية والأدوات لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التعامل مع العولمة الاقتصادية.

وفي الأخير الخاتمة وتم فيها عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصـــل الأول

ظاهرة العولمة الاقتصادية
بين الواقع والنظير

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية:

شهد الربع الاخير من القرن العشرين وبشكل اكثر تحديدًا عقد تسعيناته العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحمة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح هناك سوقًا واحدًا يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده وآثاره وأبعاده ألا وهو مفهوم العولمة لأنه لا يزال في طور التبلور والتكوين.

المطلب الأول: السياق التاريخي للعولمة الاقتصادية.

شاع استخدام لفظ "العولمة الاقتصادية" في السنوات العسر الاخيرة من القرن الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ومع هذا فإن الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية لظاهرة العولمة والمتمثلة في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الدول سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر الأمة بقيم وعادات غيرها من الأمم كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر[1].

I-النشأة والتطور:

إن ظهور الإنسان على وجه الأرض جعل العالم في تحول مستمر فانتقال السلع والأشخاص وجد قبل ظهور الثورة الصناعية، ولقد أدت الكشوفات الجغرافية إلى ظهور أراضي جديدة توفر مواطن لسكان العالم، فالهجرة إلى أمريكا مثلا حدثت منذ القرن السابع عشر والتي أدت إلى انتقال الثقافات عبر القارات (1870- 1913) فحوالي 17 مليون شخص استقر في الأراضي الجديدة المتمثلة في أمريكا وأستراليا، كما أدى انتقال الأشخاص إلى حدوث المبادلات التجارية[2].

(1) – Jean- Pierre Poulet, La Mondialisation, édition arnand coli, 1998, P1.

(2) – http//:www.marefa.org/ le 21/12/2008.

كما لعبت إنجلترا دورًا هامًا في انتصار مذهب التبادل (Libre -échange) حيث تم التزع التدريجي للحواجز الجمركية (1820 -1870) حيث أدى تحرير التجارة إلى حدوث تغيرات وتطورات في مجال التبادل التجاري الذي شمل فيما بعد الكرة الأرضية مع أنه كان هناك بالمقابل أنصار الحماية، ففي عام 1914 مثلت رؤوس الأموال الإنجليزية الموظفة في الخارج ما يقارب 15%، كما بدأت بعض الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر خارج بلده الأصلي، مثل شركة "Singer" الفرسية لآلات الخياطة التي تمركزت في بريطانيا 1867، وصلت فروع الشركات الأمريكية المتمركزة خارج البلد الأصلي إلى حوالي 122 فرع.

لقد تطورات التحولات الاقتصادية 1883، أصبحت الدول الصناعية الكبرى تنتج ما تحتاجه في بلدانها دون الحاجة للاستيراد.

كما أن العلاقات مع الدول النامية كانت ضعيفة وكانت منحصرة خاصة في ظاهرة الاستثمار ونهب الثروات الجنوب، وقد انقسم العالم في الربع الاخير من القرن التاسع عشر إلى دول صناعية ودول زراعية[1].

ومع بداية الحرب العالمية الثانية زادت التبادلات التجارية، ففي الفترة الممتدة ما بين (1959 – 1980) عرفت التجارة العالمية نموًا سنويا قدر بـــ 7%، وعرف الاقتصاد العالمي مرحلة زمنية (1937-1950) متطورة (Les Tarentes Glorieuses) إضافة إلى زيادة انفتاح الأسواق العالمية – إنشاء السوق الأوروبية الموحدة-، وغداة انتهاء الحرب العالمية الثانية في 1945 خرجت أمريكا باقتصاد قوي وكانت بالمساعدات التي قدمتها إلى أوروبا وآسيا تحاول بطريقة غير مباشرة فرض نظامها الرأسمالي[2].

كذلك الاتحاد السوفياتي خرج هو الآخر منتصرا في الحرب، حيث يملك قوة اقتصادية وعسكرية لا يستهان بها، وفي 1948 أنشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OCDE) والتي أظهرت تطلع أوروبا لفرض مكانتها في ظل هذه المتغيرات الدولية ولبناء ما دمرته الحرب واللحاق بالركب الاقتصادي العالمي الذي كانت تفرضه أمريكا مع أن هذه الاخيرة واجهت صعوبة من حيث فرض إيديولوجية رأسمالية عالمية (بفعل وجود ايديولوجية اشتراكية منافسة تنغرس في بعض البلدان كجنوب شرق آسيا)، لكن

(1) – أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2003، ص 84.

(2) - Jean- Pierre Poulet, op-cit, P5.

الأوضاع لم تدم واستطاعت أمريكا أن تفرض نظامها الرأسمالي بعد تصدع المعسكر الشرقي وبالتالي تفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم باسم النظام الدولي الجديد[1].

مع ظهور ظاهرة العولمة خاصة في عقد الثمانينات والتحولات الدولية مستمرة وهذا بتدفقات رؤوس الاموال والأشخاص والسلع دون وجود أي عائق حيث أصبح العالم "قرية صغيرة".

II-تطورات العولمة الاقتصادية:

حسب منظمة التعاون والنمو الاقتصادي (OCDE) مرت العولمة الاقتصادية بثلاثة مراحل:

أولا- التدويل (L'internationalisation):

هي أقدم مرحلة تمثلت بإنشاء شركات في الخارج وتطوير صادراتها، لهذا فقد ظهر اختلاف في المفاهيم، فلا يجب القول أن فرنسا تبيع لألمانيا، وإنما شركة من جنسية فرنسية تشتري من شركة ذات جنسية ألمانية[2].

يمكن القول أن التجارة الدولية نشاط عرفه العالم منذ التبادلات التجارية الهامة التي تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر أين تحقق تدويل التجارة وكانت المبادلات ما بين (1845 – 1848) وتكون بذلك هي الاصل والسبب في تجزئة الجغرافية للأسواق في العالم.

ثانيا: عبور الوطنيات (La Transnationalisation)[3].

تجسدت هذه المرحلة الثانية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتميزت بمكانة ودور الاستثمارات المباشرة في الخارج (الانتشار Les délocalisations الجزئي أو الكلي لنشاط المؤسسة)، وفي 1950 كانت الاستثمارات المباشرة في الخارج تقتصر على القطاعات المنجمية والزراعية وتتمثل في الموارد الأولية، ومنذ 1960 جلب المجال الاقتصادي الصناعي أهم الاستثمارات وبالتالي أصبحت الشركات عابرة للأوطان والحدود بفضل تحديد المبادلات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال إلى جانب تدويل

(1) – Ibid, P6.

(2) – هالة مصطفى، العولمة "دور جديد للعولمة "، السياسة الدولية، القاهرة، 1998، ص 43.

(3) – عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 47.

الاسواق وظهرت الدول الصناعية التي تقوم بإنتاج حصة من منتوجاتها من الخارج وذلك مع بداية الستينات كما لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورًا متزايدا في عولمة الاستثمارات المباشرة.

ثالثا: العولمة.

هي المرحلة الثالثة ظهرت مع بداية الثمانينات بفعل التطور في المجال التكنولوجي وقطاع الخدمات، فالتسعيرة (La cotation) في البورصة مستمرة 24/24 ساعة دون انقطاع، إضافة إلى ظهور شبكة اتصالات جديدة وهي الانترنيت التي تضع حاليا أكثر من 30 مليون مستعمل[1].

أما بالنسبة للدول فإن اقتصادياتها مترابطة أكثر بسبب المصالح الاقتصادية، فهي تحت سيطرة "نظام عالمي"، إنها ظاهرة العولمة والتي في الاصل هي كلمة أنجلوساكسونية تمثل المرحلة الاخيرة من النظام الاقتصادي العالمي والتي تعني باللاتينية الحديثة (Strictosensu) (1980 - 1990)[2].

المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية.

I- تعريف العولمة:

فالعولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جاري طرحها ترجمة للكلمة الإنجليزية (Globalisation) وبالفرنسية (Mondialisation) والكلمتان الأخريان هما "الكوكبة" و"الكونية".

إن فهم المعنى الحقيقي يتطلب الرجوع إلى الأصل، أي اللغات التي انبثقت منها تسمية العولمة لم يتفق عليها المفكرين فهناك من يفضل استعمال مصطلح الكونية والبعض الآخر يسميها الكوكبة وكل من المصطلحين ما هو إلا ترجمة للكلمتين الإنجليزيتين والفرنسية.

من الصعب إعطاء تعريف محدد وموحد للعولمة وعلى هذا الأساس سنحاول إعطاء مجموعة من التعاريف للمختلف المفكرين والاقتصاديين للعولمة التي يجري الحديث عنها: "نظام أم نسق ذو أبعاد تتجاوز

(1) – سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، الجزائر: كلية التجارة، 2000، ص 20.

(2) – نفس المرجع، ص 20.

دائرة الاقتصاد، العولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك حيث تشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال، كما تشمل مجال السياسة والفكر والثقافة"[1].

ويمكن تعريف العولمة كذلك على أنها: تفتح أسواق العالم لمنتوجات عالمية وتوصدها أمام منتجات الدول النامية كالمحاصيل وفي وجه العمالة التي كانت ترحب بمجيئها في ما مضى، وفي هذا السياق هناك من يعبر عنها على النحو التالي: "العولمة في الشمال والهيمنة في الجنوب ليست منفصلتين"[2].

من خلال هذا التعريف يرى بعض المفكرين بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي من أجل إعادة إنتاج هيمنة جديدة تحت شعار العولمة ويصفونها بأنها عولمة أمريكا ونمط حياة أمريكي.

بينما يعتبرها الآخرون: "أنها مجرد إفرازات الدولة القومية عند لحظة من اللحظات تضخم قوتها وفيضها على العالم من حولها كمثال أمريكا".

وعليه فالعولمة هي الاسم الحركي للأمركة في حين يرتكز بعض المفكرين في تعريف العولمة على العمليات الاساسية للعولمة والتي تتمثل في أربعة عمليات وهي:[3]

1- المنافسة بين قوى السوق.

2- الابتكار التكنولوجي.

3- انتشار عولمة الإنتاج والتبادل.

4- التحديث (Innovation).

ويمكن تعريفها كذلك: بانها اندماج أسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وكذلك خضوع العالم لقوى العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود الوطنية[4].

(1) – حازم البيلاوي، انطباعات من العولمة، محاضرة ألقيت في الجمعية الاقتصادية الكويتية، 1999/12/05.

(2) – نور الدين إسماعيل، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 206، 1998، ص 02.

(3) – عبد الوهاب مولاي، "العولمة الاقتصادية، المظاهر والتجليات"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2000، ص 07.

(4) – عبد الوهاب مولاي، نفس المرجع، ص 09.

ومن المفكرين من يركز على تعاريف شاملة للعولمة من خلال محاولة الكشف عن جوهرها آخذين بعين الاعتبار مجموعة من العمليات:[1]

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات حيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

العملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والجماعات والمؤسسات.

ونستنتج من هذا التعريف أن جوهر ظاهرة العولمة هي سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق عالمي بدون حدود.

جيمس روزنو (Jeams Rouznou) وهو عالم سياسي أمريكي والذي يعبر عنها على أساس أنها: "تقييم علاقة بين مستويات متعددة للتحاليل اقتصادية، سياسية، ثقافية ... وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، وتدخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة في عدة دول"، ويؤكد هذا العالم على أن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الانشطة عملية صعبة، كما يرى أنه حتى لو تم تطوير هذا المفهوم المشكوك فيه، فلن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع[2].

ويعرفها إنتوني جيديز (Antony Giddes) عام 1990: "بأنها مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكيف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث تلاحم غير قابل للفعل بين الداخل والخارج ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية[3].

ويمكن القول أن العولمة هي المرحلة الرأسمالية التي ستلغى كافة القيود المعوقة لمسيرة رأس المال سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحدوديا للوصول إلى عولمة رأس المال من خلال المرور به عبر كافة دول العالم.

(1) – ضياء قريشي، "العولمة فرص جديدة وتحديات صعبة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 12، مارس 1996، ص 16.

(2) – ثامر كامل الخزرجي، ياسر المستهداني، العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزي، سنة 2009، ص 99.

(3) – محمد السيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، القاهرة: دار الوفاء لدنيا النشر، 2007، ص 18.

المناهضون:

إن الرافضين لفكرة العولمة يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، تروج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك يؤكدون أنه يجب الحذر والخوف منها والاحتياط من أساليبها وأفكارها، وعلى هذا الأساس، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد حيث تشير أغلب الدراسات إلى ان هناك توقعات خطيرة تنتجها العولمة كزيادة البطالة، وانخفاض الاجور وتدهور المستوى المعيشي وتقليص الخدمات التي تقدمها الدولة وتفاقم التفاوت في توزيع الثروة بين المواطنين.

فالحديث عن التعاريف لا يخرج عن تصور ملامح اقتصاد عالمي موسوم بالقوة والسرعة ويشمل جميع ربوع العالم، والقول أن هناك اتفاق مفهوم العولمة مع منطق الرأسمالية والتي في تطورها ساهمت في بلورة عولمة الرأسمالية جديدة تتفق مع الليبرالية الجديدة المعتمدة على المستوى العلمي والتكنولوجي الذي بلغه المجتمع البشري.

II-تعريف العولمة الاقتصادية:

تضاربت الآراء واختلفت حول تعريف مصطلح العولمة الاقتصادية فنجد من أهمها ما يلي:

عرفها الباحث "Alen Nonjon" أنها التطورات والمستجدات التي حدثت بسرعة في العالم والتي مست الإنتاج في عمقه من خلال تكنولوجيا رائدة، إذ أصبح الإنتاج موجها للأسواق العالمية بدلا من الاسواق المحلية، كما تتوجه السياسات وتعمل المؤسسات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي[1].

يقول ان العولمة الاقتصادية هي مجموعة العمليات التي تغطي أغلب الدول، ومن هنا يمكن القول أن للعولمة الاقتصادية بعد مكاني، ومن ناحية أخرى فهي تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين المجتمعات.

(1) - Alen Nonjon, La mondialisation des questions du programme traitées sous formes de dissertation, édition S, Paris, 1999, P 54.

ويشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية.

مثل هذه التغيرات ادت إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية "Product Global" وإلى تشابه الأنماط الاستهلاكية في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات وهو ما يعني عولمة الاستهلاك "Global Consumer" وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة، وتتمثل مظاهر هذه الثورة بالتقدم الهائل الذي يشهده عالم الفضائيات ووسائل الاتصال وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها والإلكترونيات الدقيقة[1].

✓ ويشير "Alen Nonjon" أيضا مصطلح العولمة "Globalization" إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل "Interdependence" بين الفاعلين "Actors" في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة واهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي[2].

✓ وتعني العولمة الاقتصادية "تسارع معدلات" ومستويات العلاقات الاقتصادية بين الدول والشعوب، الامر الذي يؤدي إلى تغيير نوعي في طبيعة العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية، وتعتبر مركزية علاقات السوق، وعالميته بما فيها إزالة الحدود والقيود امام السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وكذلك تبني آليات النظام الاقتصادي الحر وتقليص دور الدولة، تعد هذه الاخيرة من بين الأسس التي تبني عليها العولمة الاقتصادية[3].

✓ ويحدد "ريكاردو بيتريلا" العولمة في كونها "مجموعة لسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك، وتسلع وخدمات من أجل:

(1) – منير نوري، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 10.

(2) – عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعيتها)، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص 17.

(3) – ماجد عبد الله المنيف، العولمة آثارها على الوطن العربي، عمان، دار الثقافة، 2009، ص 339.

أسواق عالمية منظمة بمعايير ومقاييس عالمية، هذه العملية الإنتاجية تكون من طرف منظمات تعمل على أسس وقواعد عالمية وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي، وتخضع لإستراتيجية عالمية من الصعوبة تحيد مرجعية واحدة لها.

والعولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق، للإنسانية جمعاء وفي ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها، وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[1]، فأهداف العولمة الاقتصادية هي الوصول إلى سوق عالمية موحدة وتكريس أنماط جديدة للإنتاج والاستثمار، من قبل مؤسسات دولية وشركات فوق قومية.

ويمكن القول أن العولمة مفهوم يتجسد ويتشكل أساسا في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية حيث ان العولمة الاقتصادية مفهوم نجده ينشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ليظهر لنا في العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة في تلك المجالات مع الأخذ في الاعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة هي المنافسة والابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية وتحديث وانتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية وهما المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية من منظور أن هذه الأخيرة تبنى أساسا على مبدأ الاعتماد المتبادل.

المطلب الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية.

أصبحت العولمة الاقتصادية أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية، بل انها تضع النظام الاقتصادي في مواجهة تحديات لم يسبق له مواجهتها، تعمل من أجل تطوير الإنتاج والاستثمار، والتجارة على المستوى العالمي، وبالأحرى محاولة صياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون حاجز يذكر، فيا ترى ما هي أهم الخصائص الرئيسة التي تميز العولمة الاقتصادية؟[2].

(1) – يحي اليحياوي، العولمة وآثارها على العالم العربي، مشروع شرق أوسط كبير، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007، ص 75.

(2) – جوهري شكيب، عبد الرزاق دحدوح، "سيادة الدول في ظل العولمة"، مجلة النائب، العدد 15، 2000، ص94.

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق، واقترانها بالديموقراطية، بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار المنافسة، والجودة الشاملة من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتعميق القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن[1].

2- تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي:

تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعميق المبادلات التجارية من خلال السرعة، وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود، فالعولمة تعمل على تعزيز وعولمة السوق الإنتاجي والتجاري وكذا الاسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية، والعقبات التي تعترض هذا الانسياب، كذلك هو الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية التي بدأت نشاطها في أكتوبر 1995، وهو ما يشاهد الآن بعد توحيد بورصة "لندن" و"فرانكفورت"، اللتان تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، كذلك توحيد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، والتي تعمل لمدة 24 ساعة[2].

3- وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل:

حيث تتم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد أظهر ذلك طبيعة المنتج الصناعي، حيث لا يمكن لأية دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الإنتاج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية، السيارات، الاجهزة الكهربائية، والحسابات الآلية وغيرها يتم تجميع مكونتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل السلعة الواحدة، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج

(1) – العولمة الاقتصادية، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد 2006، http//:www.web2ahram.org

(2) – أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، ط1، الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 1996، ص 05.

والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا للاعتبارات الرشادة الاقتصادية، فيما يتعلق بالتكلفة والعائد[1]، وتعد الشركات مسؤولة عن ظهور نوع جديد من تقسيم العمل الدولي وهو التخصص في جزء من السلعة، وليس السلعة بأكملها وباختصار: قيادة التحول نحو العولمة في كافة المستويات الإنتاجية، والتكنولوجية، الإدارية والتسويقية والإدارية[2].

4- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات اخذت بعدًا جديدًا، إذ اصبحت نسبة الإنتاج الخارجي والإنتاج الداخلي كبيرة جدًا، وهذا يدعم عملية عولمة الإنتاج، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج ويضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات، عملت على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد، الذي يحقق أقل كلفة، وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، وأكبر سوق وتمتلك هذه الشركات العملاقة لإمكانية تمويل هائلة، إذ لعبت دورًا مهمًا في تمويل الثورة التكنولوجية التي تعد من أهداف العولمة، وبالتحديد العولمة الاقتصادية[3].

ويشير التقرير الذي نشرته مجلة "فورشن" في يوليو 1996، عن أكبر خمسة مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم، وأن إجمالي لإيراداتها تصل إلى حوالي 40% من الناتج الإجمالي العالمي، وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعها على 40% من حجم التجارة الدولية.

- مائة شركة متعددة الجنسيات ذات المركز الأول في العالم موجودة كليا في الدول المتقدمة تراقب 3/1 من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- انتقال 200 شركة من المرحلة 1982 – 1992 من 3000 مليار إلى 59000 مليار من المبيعات.
- نتائج 350 مؤسسة الأولى صناعية متجمعة تقدم رقم أعمال يفوق 4/1 من الإنتاج العالمي.

(1) – أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيرها على المستهلك، ملف حول العرب وتحديات العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، 2000، ص 47.

(2) – ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 342.

(3) – ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط1، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية، 2003، ص 33.

- إذن الشركات المتعددة الجنسيات تراقب أكثر من 2/1 من إجمالي الناتج الوطني العالمي[1].

5- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية المالية.

اتسمت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية المالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الاسواق، ومن حيث العولمة المالية على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية فإنها تحد من هذه السيادة مع تدرج تزايد درجة العولمة.

نظرا للخصائص ومميزات التي تبرز بشكل واضح محاولة التقليل والانتقاص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتبعياته التجارية والسياسة تمخضت خصائص أخرى توضح أن ذلك الدور أوكل لهيئات ومنظمات أخرى، وقد تزايد دورها خصوصا في إدارة العولمة لا سيما وأنها تشكل مثلث النظام الاقتصادي العالمي الذي يعمل وفقا لسياسات تجارية ونقدية بل وحتى سياسية واقتصادية، تجسد المصلحة الرأسمالية بشكل عام والمصلحة الامريكية على وجه التحديد، وقد نتج عن هذه الميزة التي تتميز بها العولمة، ميزة أخرى لكنها تصب في نفس المبدأ أو الهدف الرأسمالي كون أن هذه الميزة تتمثل في تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية. [2].

6- الاتجاه نحو الخصخصة، أنتشار البطالة:

أدى التحول إلى آليات السوق الجديد إلى تخلي غالبية الدول ومنها الدول النامية، عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي، في توجيه النشاط الاقتصادي الإنتاجي، فالخصخصة أو الخوصصة "La Privatisation" هي:

بيع الاقطاع الاقتصادي الإنتاجي العام، إلى الأفراد أو هيئات خاصة لا سيما في إطار التخلي الدول عن دعمها للقطاعات الاجتماعية وإسنادها إلى مشروعات خاصة.

(1) – ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 34.

(2) – حيدر حميد الدهوي، العولمة والقيم – رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، دمشق: دار علاء الدين والتوزيع والترجمة، 2007، ص 51.

من الآثار الناجمة كذلك: هو ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الفائقة، وتراجع الحاجة إلى العمالة البشرية حيث استفحلت هذه الظاهرة كثيرا في المجتمعات النامية، ما أدى إلى هجرة الكفاءات، تنامي نزاعات العنف والتخريب فضلا عن النزاعات العنصرية ...الخ.

المبحث الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية، مؤشراتها.

في العولمة الاقتصادية نجدها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتبلور بقوة في مجال الإنتاج وهي النطاق الأول، أما النطاق الثاني فهو خاص بالعولمة المالية، والذي يعبر عنها بالنمو السريع للمعاملات الدولية بفعل عمليات التحرير المالية الحادثة.

المطلب الأول: أنواع العولمة الاقتصادية.

تنقسم العولمة الاقتصادية إلى نوعين:

I-عولمة الإنتاج:

وتتحقق هذه العولمة بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتبلور في اتجاهين:

1- **الاتجاه الأول:** هو خاص بعولمة التجارة الدولية حيث أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقف الشركات المتعددة الجنسيات وراء معدل نمو التجارة العالمي بقوة، بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الإنتاج العالمي.

2- **الاتجاه الثاني:** زيادة معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية ويرجع ذلك إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة، والتي تعمل على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق[1].

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عولمة الإنتاج بدأت تقرر لنا أنماط جديدة من تقسيم عمل الدول، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانيتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل، وأصبح من الطبيعي أو من

(1) – محمد العابد الجابر، في مفهوم العولمة المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998، ص 23.

المعروف بالنسبة لعدد كبير من السلع القابلة للتجارة الدولية أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات وكذلك في قائمة الواردات.

II-العولمة المالية:

لعل الجانب المالي اوضح دليل على ظاهرة العولمة وتكالب الأسواق المالية والمتجسدة في النمو الانفجاري لصفقات الدولارات من رأس المال العالمي، وكانت حركة رأس المال في الأسواق العالمية في حدود 188 مليار دولار عام 1986، ثم أصبحت في حدود 102 تريليون دولار سنة 1995، وتعتبر هذه الزيادة ثلاث أضعاف الرقم الأصلي، ونفس سرعة زيادة حجم التجارة للفترة المذكورة[1]، وارتفعت قيم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسية مرات بين منتصف التسعينات وزاد تدفق رأس المال الأجنبي للدول النامية والمشكلة لـــ 0.5% من الناتج الإجمالي لفترة 1983 – 1989 إلى اكثر من 35 في القترة 1994 – 1996، والبلدان النامية أكثر استفادة من رأس المال الاجنبي هي: الصين، المكسيك، البرازيل، كوريا الجنوبية وماليزيا، والأرجنتين وتايلندا وإندونيسيا، ومكنت العولمة الاقتصادية من هروب الرأس المال العالمي من فخ الضرائب عبر عرض رأس المال فب بلدان متعددة.

وإذا كانت العولمة هي رأسمالية فهي تتجلى أصلا في الجانب المالي، حيث تسارعت حركة رؤوس الأموال بشكل كبير واستفادة بعض الدول النامية من ذلك.

وعليه فالعولمة العالمية حسب "ألونسوجي" هي الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرر المالي إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي، الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود على الأسواق العالمية، ويرى آخرون: تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرر التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا[2].

(1) – طارق محمد خليل الأعرج، مقرر العولمة المالية، أطروحة دكتوراه (دراسة غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2012، ص 40.

(2) – نفس المرجع، ص 50.

وتعتبر العولمة المالية هي النتاج الأساسي لعمليات التحرير المالي وتحويل إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم فإن العولمة المالية تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين حتمية فتنصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان، والعولمة المالية تعني تدفق رؤوس الأموال بأكثر حرية عبر العالم، وقد عرفت الأسواق المالية تطورا مذهلا سريعا.

ومن مؤشرات أو تداعيات العولمة المالية، تقديم الخدمات المصرفية الدولية، عولمة الآلات المصرفية، تزايد البنوك المتعددة الجنسيات، نمو الاستثمارات العالمية، تبني البنوك المعاير العالمية، الاتفاقيات العالمية المشتركة[1].

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية.

الآليات الاقتصادية للعولمة في مجملها تضم الآليات والوسائل التالية:

أولا- صندوق النقد الدولي (IMF):

يعد صندوق النقد الدولي حارس النظام المالي العالمي، ويؤدي دورًا فعالاً في خلق الأجواء والظروف الملائمة لعولمة اقتصادية تعم أرجاء العالم فضلا عن ذلك كسر الحوافز والمعيقات التي تفرضها الدول لاسيما دول العالم الثالث، لحماية مصالحها التجارية وصناعاتها المحلية، والحفاظ على وحدتها الوطنية.

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدًا[2].

نشأ صندوق النقد الدولي بهدف الحفاظ على قيمة العملات، ومن خلال الاعتماد على تقييم العملات بالنسبة للدولار والذي ربط بالذهب، كان هذا النظام الذي تأسس في برتون وودز "Brettons Wood" عام 1944 بواسطة منتصرين في الحرب العالمية الثانية يعتمد على الولايات

(1) – إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة"، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، العدد 447، جويلية 1997، ص 22.

(2) – محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص 43.

المتحدة والتي كانت لديها 70% من الذهب في العالم[1]، ولكن عام 1971 أعلن الرئيس الامريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" إلغاء نظام برتون وودز، وبالتالي توقفت الولايات المتحدة عن تبديل الدولار بالذهب، وحدث تقويم للدولار وانخفضت قيمته، وفي المقابل زادت قيمة "الين" و"المارك الألماني"، بينما كان الدولار يساوي 360 ينا في الستينات أقل من 90 ينا عام 1995[2].

كما يهدف إلى القيام بدور مالي ونقدي لحفظ العملات واستقرار أسعار الصرف ورفع القيود المفروضة على النقد الأجنبي التي تعوق نمو التجارة العالمية، ومنح التسهيلات الإنمائية للدول الأعضاء[3]، بالإضافة إلى تقليل درجة العجز في ميزان المدفوعات وتقليص مداه، كما يهدف أيضا إلى إيجاد مؤسسة دائمة يجري في إطارها التشاور اللازم لكل مشكلات العالم النقدي لإيجاد عالم حر متحرر من القيود النقدية، وصندوق النقد الدولي يضم أعضاءه دول فقيرة وأخرى غنية قوية، وبذلك أصبحت أهداف الصندوق المثالية غير صالحة لإقامة نظام عالمي عادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأنها قائمة في الواقع على منح القروض مما ساهم في زيادة سيطرة الدول المتقدمة الغنية على الدول الفقيرة المستدينة والحواجز النقدية والمالية والسلعية وتناسي الفقراء والبعد الاجتماعي وأهتم فقط بالأغنياء الذين خططوا للاستمرار في التقدم الاقتصادي والثراء المالي[4].

والدول التي تسيطر على الصندوق هي: الولايات المتحدة الامريكية وتنفرد بـــ 20% من القوة التصويتية وتمتلك حق الفيتو و20% من رأسماله، ثم بريطانيا وقوتها التصويتية تصل حوالي 6.6%، ثم ألمانيا بـــ 5.8% وفرنسا بـــ 4.8% وأخير اليابان بـــ 4.5%، وبناءً على ذلك فإم الدول الخمس الكبار تمتلك 41.7% من القوة التصويتية في الصندوق، لذلك فهي تتحكم بالدول النامية المستدينة من خلال القروض والتسهيلات التي يمنحها الصندوق لها، وذلك فإن القروض التي يقدمها صندوق النقد

(1) – محمود شفيق شعبان، شركات متعددة الجنسيات، سوريا: دار الفكر دمشق، 1984، ص 03.

(2) – محمود شفيق شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(3) – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر – دراسة تحليلية-، الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2001، ص 19.

(4) – مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر قادم، أسبابها – تداعياتها – آثارها التربوية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009، ص 51.

الدولي للدول النامية لابد أن تتوافق مع مصالح الدول الكبرى ذات القوة التصويتية الكبرى في تلك الدول[1].

كما يقع على عاتق الصندوق القيام بالوظائف الثلاث التالية:

1/- الإصدار القانوني:

يعد التعديل الأول عام 1969 أسندت له مهمة إصدار عملية كتابية دولية، تعرف بحقوق السحب الخاصة وترتبط بنسبة العملات الاكثر استخداما في الصفقات الدولية هي: الدولار الأمريكي، المارك الالماني، الفرنك الفرنسي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني.

2/- المراقبة النقدية:

يشرف الصندوق على نظام العمل الفعال للنظام العالمي المالي، بغية استقرار أسعار الصرف المنظم ولإنجاز هذه الوظيفة يجب على الدول الاعضاء أن تقدم له جميع المعلومات الضرورية كما أنه قد يعقد الجلسات ويجري مشاورات مع هذه الدول لتقييم السياسات المالية العامة ومضامينها.

3/- المساعدة والتمويل:

يقدم الصندوق المعونات المالية لمعالجة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء، على أن تنفذ جملة من التدابير والإجراءات لإعادة التوازن إلى وضعه الطبيعي[2].

وبالتالي فإن التحول الوظيفي الذي يشهده الصندوق، يدل على تغيير معالم الاقتصاد العالمين حيث كان يهدف في السابق إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، ومن جانب الدول النامية يعد اكبر مؤسس إقراض في العالم وهذا دليل على تزايد دوره في أزمة المديونية الخارجية.

ومنه فقد أضحت البلدان النامية ذات الاقتصاد المتحول، مجال عمله الأساسي لا سيما تلك التي يمارس نفوذه عليها عن طريق الشروط الملازمة للقروض التي يمنحها لها، فهو يملي على الدول برامج

(1) – سعد اليازغي، العولمة وآثارها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007، ص88.

(2) – عبد الله جندل، "صندوق النقد الدولي، أدوار مختلفة في مشهد واحد"، مجلة معلومات الدولية، العدد 64، 2000، ص 66.

الإصلاح الهيكلي والمالي، التي يقترحها لتثبيت اسعار صرف المعاملات، تقليل عجز المدفوعات، ونسبة التضخم وهذا عن طريق مشاريع الإصلاح المختلفة.

ومن المؤكد أن تكون حركة الإصلاح أحد الأسلحة الفتاكة بيد الدول الرأسمالية لتسهيل اختراقها البلدان المتخلفة واستغلالها، علاوة على ذلك فهي منبع للعديد من المشكلات المتزايدة في البلدان النامية، كارتفاع معدلات البطالة وتهميش دور الدولة[1].

ثانيا- البنك الدولي (WB):

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في برتون وودز بولاية "نيو هايشير" الأمريكية، وكان قرض البنك الأول نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار عام 1947 وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد النزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول[2].

ويمكن تعريف البنك الدولي على أنه وكالة متخصصة للأمم المتحدة أنشئت في سنة 1945 وهي مسؤولة عن الإقراض الطويل الأجل، الموجه للتنمية الاقتصادية ومقره الرئيسي "واشنطن".

كما يعتبر مؤسسة اقتصادية عالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية، الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص[3].

وطبقا لميثاق البنك الدولي فإن مساعداته تقتصر على التنمية الاقتصادية بعيدًا عن التوجهات السياسية، لكن في ثمانينات القرن العشرين فإن البنك صاغ توجهات جديدة تسمى قروضا "لضبط البنية"،

(1) – الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، ط1، الجزائر،: دار هومة، 1996، ص 137.

(2) – محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(3) – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

تهدف إلى زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي، بحيث تعمل على تشجيع ودفع التغيرات السياسية الخاصة بالتحول إلى السوق المفتوحة، وتقليل الدعم والخصخصة وتقليص دور الحكومات، مما يكشف سياسات البنك الدولي عن انحيازه إلى الإيديولوجية الفردية الأنجلوأمريكية[1].

ومن الجدير ذكره أن الهدف الرئيسي الذي أنشئ البنك الدولي من أجل تغير فأصبح وسيلة للضغط والتدخل للسيطرة على الاقتصاد القومي في الدول مفترضة، كما أنه اداة واضحة وصريحة لخدمة السياسة الخارجية الغربية بشكل عام وأمريكا بشكل خاص، حيث أن نشاط البنك الدولي وإدارته تحكمه قاعدة التصويت النسبي وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تسيطر على نشاطه وأعماله[2].

وأصبح البنك ذاته أكبر واوسع وأكثر تعقيدا بمرور الوقت حيث يتألف اليوم من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا وهي:[3]

1- البنك الدولي للتعمير والإنشاء.

2- المؤسسة الدولية للتنمية.

3- مؤسسة التمويل الدولية.

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

5- والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

ويعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو أقدم المؤسسات الأربعة، في مجموعة البنك الدولي وأكبرها.

وتتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي، في وضعها الحالي في الجوانب التالية:

(1) – رجب مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) – حنذر خدام، "منظمة التجارة العالمية – المخاض الصعب"، الحوار المتمدن، العدد 815، 2004/04/25:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?oid=17379

(3) - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص19 - 20.

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الاجل لمشاريع وبرامج التنمية، وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الاكثر فقرا، والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولار سنويا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص، في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- العمل على تقوية البنية الاساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه، ومشاريع الري، ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدة والطرق.
- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الاعضاء لمساعدتها، لتحقيق أفضل الحلول لمشاكلها، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع.
- مراقبة الأداء الاقتصادي للدول.

لقد اصبحت تعاملات البنك تأخذ صفة المتدخل في الهياكل الاقتصادية للدول وأنظمتها السياسية، ومفاهيمها وخصوصياتها، ويعتبر ذلك تدرجًا نحو توحيد الرؤى الاقتصادية العالمية، على أساس اقتصاد السوق على النمط الليبرالي الغربي.

وقد كان لسيطرة الغرب على المؤسسات المالية، والدولية قوة كبيرة على استغلالها لتحقيق أهداف العولمة[1].

ثالثا- منظمة التجارة العالمية (WTO):

إن منظمة التجارة العالمية الدولية هي اول إطار مؤسساتي للتبادل الحر عالميا في التاريخ وهي نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة ولمدة سبع سنوات بين 120 دولة غنية وفقيرة.

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في سنة 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا حيث ان منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد تم توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية في سنة 1194 ودخلت إلى حيز التنفيذ في العام 1995، وحددت فترة عشر سنوات للتطبيق الكامل لهذه الاتفاقية، أي أنه يفترض أن تطبيقها سيتم بالكامل مع نهاية عام 2004م[1].

وتشكل المنظمة منتدى للتشاور والحوار وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وتسعى إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والبالغ عددهم حوالي (148) عضو، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبالأخص الدول النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% في جملة الأعضاء، إلا أنها تتعرض للكثير من الانتقادات أغلبها من الدول النامية، حيث ترى أن المنظمة تغلب المصالح التجارية على قضايا التنمية المستدامة والتطور والنمو، بالإضافة إلى عدم الاكتراث إلى البيئة أو الصحة والأمان والاهتمام فقط بالأرباح التي سوف يجنيها المنتجون والمصدرون إلى أسواق الدول النامية[2].

ومن جهة أخرى ترى الدول النامية والصغيرة منها بأن صوتها غير مسموع وأن دورها ضعيف وغير مؤثر في المفاوضات التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعتبرها غير ديمقراطية، حيث انها تتخذ قرارات التي تخدم مصالح الدول الكبرى، ولا تمرر أي قرار يقف في وجه مصالحها وهكذا تحرم الدول النامية من فرص الدفاع عن مصالحها، وهي بذلك تعتبر أداة رئيسية للعولمة ولمؤيدها في السيطرة على العالم من خلال ما يتخذونه من قرارات وسياسات، تخدم بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية والمصالح التجارية الربحية[3].

(1) - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(2) – موقع منظمة التجارة العالمية، محور الافكار العشر الخاطئة ومحور مزايا منظمة التجارة العالمية:

http://www.Wtoarab-org/page:aspx?page_key=the mistokes_tensslong=ar.

(3) – موقع منظمة التجارية العالمية، نفس المرجع السابق الذكر.

وتزداد أهمية دراسة هذه المنظمة عندما تربطها بالعولمة، هذه المنظمة في تلاؤم كامل مع النظام الاقتصادي للعولمة، وهو النظام الرأسمالي الذي يتأسس على الحرية الاقتصادية، ومن صورها حرية التبادل على المستويين الداخلي والخارجي وهذا التلاؤم مسبب بأن هذه المنظمة تستهدف هي ايضا تحرير التبادل الدولي من كل القيود التي تحد منه.

في علاقة هذه المنظمة بالعولمة يظهر بُعد آخر، أنها ضمن المؤسسات الدولية التي وظف لتطبيق العولمة، وقد نستطيع القول إنها توظف للإخضاع العالم للعولمة.

وتضطلع المنظمة بمجموعة من المهام التالية:

- الإشراف على تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف في المجالات الثلاث التجارة في الخدمات، الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفردية بالإضافة إلى الاتفاقات الجماعية (غير الإلزامية).
- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الاعضاء حول موضوعات السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة للأوروغواي.
- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، حول تنفيذ اتفاقات قواعد السلوك التجاري الدولي، وذلك وفقا لقواعد تسوية المنازعات التي تم الاتفاق عليها[1].
- استعراض وفحص السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا للآلية المتفق عليها خلال جولة للأوروغواي، بما يتضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والأسس.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من الاتساق، في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.
- ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والسير والحرية، من خلال إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، بحيث يضمن المنتجون والمصدرون أن الاسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم، ومحاربة أي سياسات حمائية، والإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية

(1) – موسى الضرر، "المنظمات الاقتصادية الدولية: منظمة التجارة العالمية نموذجا"، مجلة معلومات دولية، العدد 64، 2000، ص 61.

مثل: مسائل حقوق الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار، كما تمارس المنظمة صلاحية أقوى من الجات في تسوية المنازعات[1].

رابعا- الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الاساسية للعولمة، وهي شركات أغلبها أمريكية، وهذه الشركات تتكون من عدد من الفروع تتوزع عبر أنحاء المعمورة، والشركة الواحدة تنتج منتجات تبدأ من أقل شيء يحتاجه الإنسان إلى أكبر شيء تحتاجه الدول، وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد وبالتالي فهي تسوق إنتاجها إلى جميع أنحاء العالم.

تمتلك هذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تعتمد عليها لتقوم بعدة عمليات تستطيع هذه الشركات تحريك رؤوس أموالها بحرية تامة بفضل قوانين حرية التجارة العالمية، وبما أنها تسعى للربح أولاً وأخيرًا، فإنها تضع كل خطوط إنتاجها ومصانعها في الدول النامية الفقيرة حيث توجد سوق العمل الرخيصة، بينما الدول التي أسست فيها هذه الشركات تعاني من نسبة بطالة مرتفعة وتستطيع هذه الشركات أن تسحب استثماراتها من بلد تام إلى أخر، فيفقد بذلك ألاف العمال وظائفهم فيغرق ذلك البلد في البطالة والفقر[2].

ولعل أهم ظاهرة تستهدفها نهاية القرن الماضي، هي ظاهرة تعدد قومية المؤسسة الاقتصادية الواحدة، أو انتشارها واشتغالها عبر قوميات متعددة وتعتبر هذه الشركات من بين الخطوات الاساسية بنشوء ظاهرة العولمة، وذلك من خلال قيامها هي بنفسها بعولمة عمليات إنتاجها وتوزيعها، وفي سياق ذلك دفعت هذه الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين وتشريعها بهدف جعل السوق هي المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الثروات العامة.

ثمة اليوم في العالم حوالي أربعين (40) ألف شركة متعددة الجنسية منها أربعة ألاف فقط في البلدان الأقل تطورا ويفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات بعض البلدان المتطورة، كما أن لها وزن سياسي مهم وينمو ويتعاظم بسرعة.

(1) – موسى الضرر، نفس المرجع السابق الذكر، ص 61.

(2) – محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 16.

وفي حقيقة الامر هذه الشركات اكتسبت القوة بفضل الخصائص التي تتمتع بها والتي هي على النحو التالي:

- ضخامة حجمها وتزايد نسبة انتاجيتها.
- أصلها من البلدان المتقدمة وتستثمر في الأسواق الاحتكارية.
- ميزانيتها ورقم أعمالها أكبر أحيانا من بعض الدول المتقدمة.
- اختلاف وتعدد مصادر مردوديتها.

إن هذه الخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات جعلها تحتل مكانة أساسية في عملية تدويل الاستثمار والانتاج والخدمات والتجارة، فاستطاعت أن تحقق عالمية أنماط الانتاج من حيث الشكل والوسائل والتسويق والدعاة والاستهلاك، وبذلك أصبحت الفاعل المركزي في العولمة[1]، فتولت كثير من الشركات قيادة موجة التعولم، بالاستخدام الأسباب الاكثر تطورًا في حكم جهود التعولم منها:

- زيادة درجة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا.
- زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية.
- زيادة استقطابها للتكنولوجيا والابتكارات الحديثة.

ومما سبق فإن الشركات متعددة الجنسيات تتسم بضخامة استثماراتها وحجم اعمالها وتنوع أنشطتها الاقتصادية والانتشار الجغرافي والاعتماد على توظيف المدخرات العالمية والقدرة على تعبئة الكفاءات البشرية العالية من مختلف الجنسيات، واحتكارها للمنتوجات ذات المحتوى التقني المرتفع ولمنجزات البحث العلمي، ونتيجة لهذه الإمكانيات أصبحت هذه الشركات تهيمن على توجيه الاستثمارات على المستوى الدولي مما أدى إلى تضخم أرباحها وقد أدى تحكم هذه الشركات في مصير الاقتصاد والتجارة العلميين، حيث أصبحت الدول العربية مضطرة لمناقشة مستقبل اقتصادياتها مع هذه الشركات مما ادى إلى زيادة حجم قروض قصيرة الاجل التي تخرج من اقتصاديات البلاد الرأسمالية الصناعية

(1) – عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة: تجليات والاستجابة العربية"، مجلة شرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 107، 2002، ص 32 – 36.

بحثا عن العائد المرتفع في اقتصاديات البلدان العربية، وكذلك زيادة حجم الصادرات الخارجية وهيمنة السلوك مضاربين على استقرار الأسواق الناشئة في البلدان العربية.

المبحث الثالث: مظاهر وأهداف العولمة الاقتصادي.

إن النظام العالمي الجديد يرتكز أساسا على مجموعة من السياسات، أهمها تحرير التجارة الخارجية، وزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وعولمة الأسواق المالية، وهذه السياسات لها انعكاسات وتأثيرات على اقتصاديات الدول خاصة النامية.

المطلب الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية.

لقد تمثلت المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية في التغيرات الأساسية التالية:

1- **المنظمات الدولية:** حيث يوجد تنسيق واتساق في السياسات الكلية للمنظمات الاقتصادية الدولية، سواءً تعلق الامر بمنظمة التجارة الدولية أو صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي للتعمير والتنمية، إن سياسات والقرارات الصادرة عن هذه المنظمات في اتجاه تفعيل عمليات التحرير الاقتصادي بكافة أبعاده المالية والنقدية والتجارية، سواءً تعلق الأمر بالاقتصاديات الوطنية، أو بالتعاملات الاقتصادية الدولية لهذه الاقتصاديات[1].

2- **تحرير التجارة العالمية:** تأثرت التجارة العالمية بتغيرات عميقة في 50 سنة الاخيرة، حيث شهد العالم الصعود القوي لبعض الدول مثل اليابان ودول آسيا الجنوبية الشرقية، وظهور التحالفات والتجمعات الجهوية التي سيطرت على التجارة العالمية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وظهور بعض المنافسين في ميادين محدودة من التجارة مثل دولة المكسيك والهند والبرازيل، مما أدى إلى بروز إرادة سياسية واضحة في تنظيم التجارة العالمية من خلال المفاوضات التي أنتجت الاتفاقية العامة للتجارة، والتعريفة الجمركية GAAT ثم المنظمة العالمية للتجارة OMC[2].

ولعل أهم مظاهر تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة الاقتصادية هي:

(1) – ضياء قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) – منير نوري، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، جامعة شلف: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص11.

- زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الاصلاح أو التكييف الاقتصادي والخصخصة وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة (مثلما يحدث في مصر ويحدث الآن في دول الخليج فضلا عن باقي دول العالم).

- اتجاه الشركات إلى الاندماج، لتكوين كيانات انتاجية وتصنيعية هائلة الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الانتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالي، وهو متا نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر الديناصورات الإنتاجية الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصاريف، وينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الغدارة والرقابة والسيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة منت الأشكال التنظيمية الت يتناسب هذه الكيانات الكبيرة[1].

3- تغير بيئة الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال: في ثمانينات القرن العشرين بدأت بلدان كثيرة في إزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وفي تبني سياسات شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر، وعزز انخفاض تكلفة النقل والانجازات الملموسة ورؤوس الاموال، وأدى تبني قواعد مشتركة لتنظيم إعلان التقارير المصرفية والمالية، إلى إنقاص عدم التماثل في المعلومات وأعطى قوة دفع إضافية للعولمة، مثلما فعل إيجاد الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) والتواجد القياسي الدولي لمعايير الانتاج الإيزو 9000[2].

وعندما بدأت البلدان ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر وازدادت سهولة عقد الصفقات التجارية عبر المسافات طويلة، اتجهت الشركات إلى إعادة تنظيم انشطتها، فكسرت سلسة القيمة المضافة وأنشأت مرافق إنتاج بمختلف الأسواق، وسمح هذا التكاثر لشبكات الإنتاج للمؤسسات بأن تخصص وتركز جهودها في الأبحاث وتستفيد من مهاراتها الإدارية والتسويقية النادرة، كما عززت الانفتاح الناشئ عن تحرير التجارة وإلغاء الحواجز أمام حركة رأس المال، وقد بدأت اضطرابات منتصف التسعينات إلى زيادة

(1) – منير نوري، نفس المرجع سابق الذكر، ص 15.
(2) - نفس المرجع ، ص 16.

التشاؤم بشأن العولمة، وكما حدث في عقد الثلاثينات، أصبحت الأموال البنكية خاضعة للسيطرة وليس لإزالة الضوابط، وشرع بعض كبار المتعاملين في السوق في الدعوة إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال، وحتى الباحثون المعتدلون ولبارجماثيون يعتقدون أن المستقبل يدعو على التحكم ووضع الضوابط على أسواق رأس المال، ويبذل السياسيون في أوروبا وأمريكا جهودا مكثفة للاهتداء إلى "الطريق الثالث".

4- **تغير البيئة التسويقية للشركات:** عندما تصبح الشركة ذات بعد عالمي أي تعمل في إطار عولمة اقتصادية يتحتم عليها تنسيق نشاطاتها مع طبيعتها الكوكبية، فانطلاقا من الميزة التنافسية التي تحصلت عليها في بلد المنشأ تعمل على توسيع الانجازات في السوق المحلية والاستفادة من أنظمتها الداخلية الخاصة بالإنتاج ونظام المعلومات والدراسة للسوق وتقنيات التسويق والسياسة التجارية والكفاءات والمهارات البشرية ثم تقوم بالارتباط بالسوق العالمية بالاستفادة من وفرات الحجم لديها، ومنه تخفيض تكلفة الانتقال مع الاستمرار في التحكم في نظام المعلومات بين وحداتها والتنسيق فيما بينها من أجل تشتيت الأخطار النقدية والسياسية والتصرف أمام الاضطرابات الممكنة وتحضير رد الفعل على المنافسة، ويجب عليها أن تستفيد إلى أبعد حد من المزايا التي تمتلكها مسبقا، مثلا قد يكون في سلسلة القيمة للمؤسسة حلقات قوية كالإنتاجية أو القدرة على تخفيض التكاليف، كما تكون للمؤسسة الخبرة في ميدان نشاطها، ولديها امتياز لوجستيكي يمكنها من التحكم في تكاليف النقل، وفي ظل العولمة الاقتصادية تحاول الكثير من الشركات أن تفرض منتجاتها كمعيار أو كمرجع في كامل السوق العالمية، عن طريق الاعتماد على السلع ذات الاستهلاك الواسع، وكأن ذوق المستهلكين خاضع لمعايير عالمية[1].

5- **الثورة العلمية الحديثة:** وتشمل:

- **تطور تكنولوجيا المعلومات:** وتعني التقدم الذي شهده العالم في مجال معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها واستخدامها على نطاق واسع، فالتطور الهام الذي حدث في هذا المجال هو تحويل الوثائق ومستندات والكتب ومختلف المعارف والموسوعات من الشكل الورقي إلى شكل إلكتروني، إلى جانب سهولة وسرعة نقل وتناول المعلومات والبيانات بين مناطق جغرافية تبعد عن بعضها بمسافات تتعدى الألف كيلومتر عبر شبكات نقل المعلومات.

(1) - منير نوري، نفس المرجع السابق الذكر، ص 17.

- **تطور الاتصالات الفضائية:** تعني مواكلة هذا القطاع للتطورات في مجال معالجة المعلومات، استحداث برامج فائقة الدقة والسرعة في التعامل مع هذه المعلومات فضلا عن تطور الوسائط المادية المستخدمة في التعامل مع المعلومات، وأسهمت ثورة الاتصالات في البداية شبكة التلفزيونات بعيدة المدى وشبكات نقل المعلومات ذات الألياف البصرية والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة التي تقوم بنقل البيانات والصوت بدقة وسرعة عالية تتراوح ما بين 64 إلى 128 ألف بت في الثانية الواحدة ولعل التطورات الهائلة في مجال الفضائيات والأقمار الصناعية يعد أحد أهم النتائج المرتقبة على الثورة العلمية[1]، الأمر الذي ترتب عليه ثقافية مفادها اختلاط الثقافات والمتباينة بين شعوب الكرة الأرضية.

6- الاندماجات والكيانات الكبرى:

- الاندماجات الكبرى بين الشركات والبنوك وشركات التأمين: وتعني بذلك حدوث العديد من الاندماجات خلال السنوات القليلة الماضية بين هذه الشركات والمنشآت عبر دول العالم وقد أفادت التقارير الدولية في هذا الصدد إن عدد حالات الاندماجات قد تضاءل عام 2002 مقارنة مع عام 2000، ويتواكب هذا الانخفاض مع ما طرأ على تدفقات الاستثمار الدولي من انخفاض خلال عام 2003، ولا شك أن عمليات الاستحواذ أو الاندماج قد تسارعت خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لتغيير هيكل السوق، والاتجاه نحو تفعيل المنافسة الدولية بسبب انفتاح الاسواق العالمية ومن ثم تسارعت الشركات في كل أنحاء العالم، بالبحث عن مواجهة المنافسة المحتملة سواءً من خلال التكتل في صور شركات كبرى واكتساب مزايا تنافسية مفادها تحقيق ما يعرف باقتصاديات الحجم أو من خلال السيطرة على الشركات الأصغر حجما[2].

- اندماج أسواق المال الدولية: وتعني بذلك تطور أسواق المال الدولية بصورة أدت إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، والتجارة نحو إزالة القيود التشريعية والتنظيمية والرقابية على المعاملات المالية بالأسواق الدولية، والسماح لغير المقيمين بالامتلاك الأسهم للشركات المحلية.

(1) – François Gauthier, « Relations Economique », le presse sole, l'université de France, 1999, P 12.

(2) – Adda Jaques, « La Mondialisation de de l'économie », 3ème édition la découverte, 1977, P45.

- نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية: هذا يعني قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بين دول في مناطق متلفة من العالم ومواجهة المنافسة العالمية من خلال الاندماج في تكتل إقليمي يمنح الدول إمكانية تصريف منتجاتها دون أية عقبات داخل حدود التكتل، وإمكانية التميز في المعاملة بين واردات قادمة من دول خارج التكتل[1].

وجاء النظام التجاري العالمي المتمثل في منظمة التجارة العالمية ليؤكد أهمية ودور تلك التكتلات في صياغة ذلك النظام والدفاع عن مصالحها فيه، لذلك ليس مستغربا أن تقوم خلال التسعينات عدة تكتلات اقتصادية عالمية أهمكها: منظمة التجارة الحرة أمريكا الشمالية (النافتا)، تكتل الدول المطلة على المحيط الهادي (أبيك)، لغرض إزالة الحواجز التجارية بين أعضائها، وتوسعة نطاق السوق، وتدعيم مركزهم التفاوضي ككتلة واحدة.

المطلب الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية.

1/- الحدودية ومنع الرسوم الجمركية: تهدف العولمة عن طريق ثورة اقتصاد السوق إلى:[2]

- تحرير أسعار جميع السلع (المنتوجات والخدمات) التي كانت تتخذ سابقا انطلاقا من معايير سياسية واجتماعية، إذ تعمل النيوليبرالية على إخضاع الأسعار لفعل السوق وهي قانون العرض والطلب.

- الخوصصة: وهي عملية نقل ملكية مؤسسات إنتاج بعض السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص المصاحب بتعديلات دستورية، لإلغاء ملكية المجتمع للثروات الحيوية للأملاك العامة.

- إعادة النظر في دور الدولة، ويكون ذلك من جهة أولى بإلغاء دورها في المهام الاجتماعية والاقتصادية، الذي تقوم به الحكومات عن طريق:

- إلغاء السياسات والبرامج الاجتماعية.

(1) – بثينة حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، ب.ب.ن: دار الأمين، 2000، ص 62.

(2) – جوزيف عبد الله، العولمة 2004، http://angelFive.com

- إلغاء الدعم الحكومي.

2/- حصر دور الدولة في عملية التنظيم والمراقبة في عملية التنمية الاقتصادية إذن النيوليبرالية أو العولمة كما يحلو لبعض تسميتها تهدف إلى:

- توسيع الاسواق وجعلها ميدانا عالميا متحررًا من القيود والقومية والحدود الدولية.
- التحرر من كل السياسات التي تعيق توسيع الاسواق وتطويرها، وذلك عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والإدارية واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة.
- عولمة النشاط الانتاجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات على عاتقها أي بفضل الإمكانيات التي تتوفر لديها.

3/- النظام العالمي يهدف إلى استثمار الوقت وتحويله إلى معرفة جديدة والتي يتم استبدالها بسلعة او خدمة جديدة، أو استخدامها في التنويع السريع والتحسين المستمر في المنتوجات والاستفادة منها في جودة التصنيع بطريقة فعالة ومتواصلة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

وبناءً على الثورات الاربعة التي تمثل أهداف العولمة، يمكن استنتاج مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة الاقتصادية:

- الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة، وبدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية، سوق متسع يشمل العالم ككل.
- جعل العالم تربة واحدة مندمجة ومكتملة، سواءً من حيث المصالح والمنافع المشتركة، أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الذي يهدد البشرية جمعاء.
- الوصول إلى التجانس العالمي من خلال الفوارق في مستويات المعيشة، وحقوق الإنسان، ولا يكون هذا التجانس بالتماثل وإنما قائم على التعدد والتنوع الذي يؤدي إلى رفع جودة الحياة.

(1) – قدري عبد المجيد، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، العدد الأول، 1999، ص 15.

- والهدف المعلن من العولمة هو إزالة الحواجز وتذويب الفروق بين المجتمعات الإنسانية المختلفة لسيادة آلية رأس المال التي تأبى أي قيود، وآلية المعلومات التي تأبى أي رقابة وكذلك إشاعة القيم الإنسانية المشتركة التي يراد بها أن تجمع البشر واكون أرضية لإنقاذ آلية رأس المال والمعلومات المشار إليها، فإجراءات العولمة الحالية تحاول أن تشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والإستراتيجية الثقافية، ومن خلال نظرية ليبرالية شاملة جاعلة شعارها المصير الواحد للبشرية.[1].

(1) – محسن أحمد الخضري، "العولمة"، ب.ب.ن: مجموعة النيل العربية، ط1، 2000، ص ص 118 – 120.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يظهر لنا بأن التعاريف اختلفت من باحث إلى أخر حول مفهوم العولمة الاقتصادية، فهناك من يراها انتقال لرؤوس الأموال، الاشخاص، السلع، الخدمات بدون حدود، وهناك من يعتبرها أنها هيمنة أمريكية على المؤسسات الدولية (المنظمات العالمية التجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، التي هي مجرد وسائل للضغط على الاقتصاديات الأقل قوة باسم النظام الدولي.

وتتجلى معالم هذه العولمة على الخصوص في النمو السريع للتجارة الدولية وزيادة الاستثمارات المباشرة، ولا سيما في البلدان النامية، مما زاد الترابط والتكامل الإنتاجي عبر العالم، وخاصة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب الدور الكبير فيما يتعلق بزيادة الاستثمارات والتجارة العالمية، والمؤسسات المالية والنقدية والتجارية في شقها الاقتصادي، بحيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية وحدها وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، إذ تعتبر هذه الاخيرة كالأليات لفرض العولمة الاقتصادية، ومحاولة التغلغل والسيطرة من خلالها على الأسواق الدولية، وفرض هيمنتها من خلال صياغة برامج تسعى من خلالها إلى جذب الدول الضعيفة، جاعلة إياها تضطر إلى الاصطفاف خلف القوى الصناعية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية الكبرى.

الفصـــل الثانـــــي

عملية صنع القرار السياسي في الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية صنع القرار السياسي.

شهدت دراسة نظرية صنع القرار نشاطًا متزايدًا منذ الحرب العالمية الثانية باعتبار أن القرار عنصر رئيسي في العملية السياسية، كما أنه مركز اهتمام عدد كبير من علماء السياسة وغيرهم من مختلف أفرع العلوم الاجتماعية الأخرى.

وبالنسبة لعلماء السياسة فإن بعضهم يجعل مركز اهتمامه القرارات التي تؤثر على سلوك الناخبين وأعضاء الهيئة التشريعية والتنفيذية ورجال السياسة وقادة جماعات الضغط وغيرها من القوى التي يضمها المجتمع السياسي، وعلى سبيل المثال، يرى "ديفيد إيستون" أن القرار يتمثل في مخرجات النظام السياسي الذي يوزع السلطة على أساس المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم عملية صنع القرار.

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات =ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أن اختيار القرار يرتبط في اساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار عليها اختيار قرار معين لا بد أن يأتي نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر[1]، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، ولا يمكن أن يتأتى هذا الاقناع إلا بعد مداولات عديدة تتصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

أما بالنسبة للمفهوم صنع القرار في علم الإدارة فهو: "مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفاديي احتمالات المستقبل"[2]، ويعرفه "Nigro" على أنه الاختيار المدرك (الواعي)

(1) – جمال علي زهران، "الإطار النظري لصنع القرار السياسي(رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)"، جامعة قناة السويس: محاضرة، 2008، ص 3.

(2) -خالد سليمان المومني ومحمد علي القضاة، "فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديريات الرياض"، مجلة العلوم الإنسانية، الأردن، العدد 36، 2008، ص 3.

بين البدائل المتاحة في موقف معين، ويحدد "Bernard" عملية اتخاذ القرار بأنها: "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر[1].

ويعرف كذلك "بأنه عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة الصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار، أي أن صنع القرار عبارة عن الخطوات التي تتم بمقتضاها البحث في المشكل أو الموقف مكان القرار وتحديد أفضل الحلول وأنسبها، ويمثل اتخاذ القرار إحدى المراحل الهامة والحاسمة من مراحل صنع القرار (اختيار البديل) بل هو نتاج عملية صنع القرار ذاتها.

وعليه فإن عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بصورة فجائية او طارئة أو بصورة عبثية، بل تأتي بشكل منظم ومدروس، لأنها بالضرورة تحتاج إلى تراكم خبرة ودراية وجهد مماثلين من الدراسة المعمقة للأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو متا تصبوا إليه الحاجة.

وتشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام، لذا برز الاهتمام من قبل معظم الدول العالم وحكومتها بصناعة القرارات انطلاقا من تلك الأهمية البالغة[2].

ولذلك يكون القرار هو المرآة العاكسة لفلسفة ولإيديولوجية وأهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدولة والعمل على المفاضلة بينها، ومن ثم اختيار أفضلها حتى الوصول إلى المرحلة التي يصبح القرار قد بلغ مرحلة التطبيق الفعلي وفق أحكام القانون الداخلي، أو أحكام القانون الدولي.

وتأتي عملية اتخاذ القرار متداخلة مع عمليات اجتماعية وسياسية ونفسية تتشابك كلها عند تحليل إدراكات ودوافع وخيرات وأعمال صناع القرار ومن ثم ترتكز على ثلاث متغيرات رئيسية هي: صناع القرار – الموقف الطي يواجهونه – الهدف من وراء اتخاذ القرار، أي أن اتخاذ القرار يقوم على تداخل مجموعة من العوامل المؤثرة مثل طبيعة الظروف الموضوعية ونوعية القيم المتنافسة في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، والارتباط القائم بين هذه القيم وبين التقاليد مؤسسات صنع القرار، إضافة إلى تأثير الارتباطات الطبيعية والمصلحية لواضعي القرار على تصوراتهم وتوقعاتهم وتقييم النهائي للقرار، فضلا عن

(1) – نواف عفاف، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 2003، ص83.

(2) – حبيب مجدي عبد الكريم، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة العربية، 2007، ص 82.

تأثير الضغوط التي تفرضها البيئة المحيطة باتخاذ القار، وطبيعة الأسس الإستراتيجية والتكتيكية التي يبنى عليها القرار، وخبرات ومهارات صانعي القرارات والتي تؤثر على أحكامهم التقديرية[1].

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار.

يمكن بلورة العناصر الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار بصفة عامة فيما يلي:

1- البيئة الخارجية للقرار: والت يتشمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات، وهذه البيئة الخارجية تهيء إمكانيات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيودا على بعض إمكانيات التصرف البديلة، ويمكن القول أنه كقاعدة عامة، فإنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن صنع القرارات واتخاذها[2].

وهنا يجب التمييز بين ما يسمى بالبيئة النفسية والبيئة الواقعية، وقد تختلف هاتان البيئتان عن بعضهما كما تتفقان، وتتوقف مسألة الاختلاف أو الاتفاق على مدى دقة هذه التصورات ومدى واقعيتها من عدمه.

ويقصد بالبيئة النفسية: تلك البيئة التي تتكون معالمها من خلال الاتجاهات والتصورات الخاصة بجهاز وضع القرارات السياسية، والتي تؤثر قفيها القيم والمعتقدات والخبرات والإنحيازات والآراء المسبقة لأعضاء طاقم صنع القرار.

أما البيئة الواقعية: فهي متمثلة في البيئة الفعلية التي تعد الإطار الذي تنفذ أو تتحرك فيه هذه القرارات أو تلك.

ويرتبط بما سبق، تفسير صانعي القرارات ومتخذيها، للمواقف التي يوجهونها كأجهزة مسؤولة، ويتم هذتا التفسير في إطار علاقة هذه المواقف بالمشكلات التي يجابهونها ويبحثون عن قرارات مناسبة لحلها،

(1) – رحاب جلال الدين، خالد شيخ الدين، دور شخصية الخليفة عبد الله في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المهدية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ب. س. ن، ص 10.

(2) - إسماعيل صبري مقلد، "اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1988، ص 135.

ومن بين العناصر التي تشكل رؤيتهم للموقف[1]، الكيفية التي يتم بها تصور الأطراف الآخرين في الموقف وتفسير نواياهم ودوافعهم وأهدافهم، وغير ذلك.

2- البيئة الداخلية للقرارات: وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والاحزاب السياسية وغيرهم ومثال لذلك فإن الطبيعة الديموقراطية للنظام السياسي لدولة ما قد تلقي بضغوط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في أنظمة غير الديمقراطية، كما أن ديموقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية وبصورة لا تتحقق في ظل الانظمة غير الديمقراطية التي تعمل على احتكار هذه العملية في يدها وحصرها في أضيق نطاق بعيدا عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام[2].

علاوة على أن التركيب الطبقي للفئة المسيطرة على جهاز صنع القرار، يؤثر في تصورها وفي كيفية تصنيفها للأطراف، المواقف المختلفة التي تتعامل معهم من خلال هذه القرارات، ومن المؤكد أنه كلما تجانست التركيب بين هذه النخبة المسيطرة وبين بعض هؤلاء الأطراف، كلما كان هذا هدفا لخلق نوع من التعاطف أو الإحساس بالتجاوب والمشاركة على عكس حالة فقدان هذا التجانس الذي يمكن أن ينتج عنه استجابات وردود فعل عسكرية، وحالات عدائية، فضلا عن أن الدول التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وبقاعدة ضخمة نسبيا من الموارد الطبيعية أو من الطاقات والقدرات الانتاجية، تكون أكثر قدرة على دعم أهداف إستراتيجيتها، وبالتالي تكون أكثر انفتاحا على دائرة أوسع من البدائل والخيارات، على عكس دول الأقل موارد والأقل طاقة، مما يجعلها في وضع التخوف الدائم من مضاعفات المواقف الخارجية وتداعيتها عليها[3]، وهو ما يسهم في تقليص دورها ويجعلها مضطرة إلى قبول قرارات غير ملائمة تماما مع مصالحها.

3- الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ القرار معين إزاء مسألة أو موقف معين:

حيث أنه بدون هذه الضغوط يصعب تصوره أساسا، بل تنفي أصلا الحاجة إلى اتخاذ القرار أو غيره، وهذا

(1) – فاروق عمر العمر، صناعة القرارات والرأي العام، القاهرة: ميريت للنشر، 2001، ص ص53 -74.

(2) – إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق الذكر، ص 138.

(3) – جمال علي زهران، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الضغط قد يكون نابعا من الارتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه.

ومن ناحية أخرى، قد يكون الضغط مرتبطا بتوقعات الرأي العام، وإلحاح البيئة الداخلية عليه، وبمقدار تأثر أجهزة صنع القرارات بهذا الضغط تتأثر الرغبة في صنع القرار.

4- طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار: تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضا من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على نماذج الاتصال والتعامل، فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، يعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.

وقد يأثر بشأن الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار عدة جوانب من الاهمية إيضاحها كما يلي:[1]

أ- طبيعة العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية: من ناحية خضوع الأولى للقيود والضوابط التشريعية عند اقتراح السياسات، فالسلطة التشريعية هي التي تصادق مثلا على المعاهدات الخارجية، وهي التي تملك أن توافق أو ترفض، أو لا توافق على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الحكومية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومات والرأي العام حيث تقوم بعقد جلسات استماع، وتصدر عنها توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ بها على سياسة معينة وتؤيد وتضفي مشروعية على السياسة العامة للدولة عموما، كما يحدث في دول العالم الثالث، ومن ثم فإن تبيان طبيعة العلاقات بين السلطتين تعتبر من الاهمية في هيكلة التنظيم الرسمي لعملية صنع القرار.

ب- طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه: من الأهمية الوقوف داخل الجهاز التنفيذي لصنع القرار على طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه، من الوزراء ورؤساء الاجهزة، وكذلك الخبراء والمستشارين العاملين في هذا الجهاز، وكذلك من الأهمية وتحليل العلاقة بين وزير الخارجية ووزير الدفاع، ووزير الخارجية ورئيس جهاز المخابرات في الدولة، بل علاقة وزير خارجية برئيس الوزراء نفسه، وأن الوقوف على طبيعة هذه العلاقة يبين حجم الدور، وحدوده لكل من الشخصيات التي أوضحناها، كما تبين أيضا مدى ما تقوم به كل شخصية من المهام في تسهيل أو إعاقة قرار معين، أو ترجيح بديل عن آخر،

(1) – جمال علي زهران، نفس المرجع السابق الذكر، ص 7.

كما أن هذا ينسحب أيضا على القرارات الداخلية ومساعدي الرئيس في الشؤون المختلقة ذات البعد الداخلي.

ج- الوقوف على مدى مركزية صنع السياسة العامة للدولة: حيث تتضح أنه من الاهمية لتحليل السياسة العامة الوقوف على اتجاه رئيس الدولة أو رئيس الوزراء من ميل نحو تمركز السياسة العامة أو توزيع الاختصاصات سواءً طبقا للقانون أو الدستور، أو بالتفويض في بعض السلطات بعبارة اخرى، فإن التساؤل يدور حول مدى اعتماد رئيس الدولة في صنع القرار السياسي على المشورة الجماعية الت يمكن أن تقدمها إليه اجهزة معينة مثل مجلس الوزراء أو مجلس الأمن والمجالس العليا المختلفة، ومدى ما يمكن الأخذ به من تقارير المسؤولين والأجهزة المعاونة، ومدى اعتبار الحقائق التي تتضمنها مثل هذه التقارير ذات وزن يعتد به في تقديرات عملية صنع القرار السياسي للدولة[1].

المطلب الثالث: مراحل صنع القرار.

من خلال تعاريفها المختلفة تبين أن عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل متتالية في كل مرحلة من هذه المراحل ينجز فيها صانع القرار (فردًا أو جماعة) جملة من النشاطات إلى غاية ظهور القرار إلى الوجود ووضعه حيز التنفيذ والتقييم، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أ- مرحلة الاكتشاف (إدراك) المشكلة:

في حالة ظهور قضية أو مشكلة ما إلى الوجود على مستوى المنظمة وإدراكها يتعين على المسير الإقرار بوجودها وأن تكون له الإرادة لمعالجة الوضع، ويبدأ التفكير في الإجراءات الواجب القيام فيما بعد، وفي غياب ذلك فإن كل شيء يتوقف عند هذا الحد، ولا يمكن المرور إلى المراحل الموالية، ومن الاحسن اكتشاف المشكلة في الوقت المناسب حتى يتسنى حلها في الوقت المناسب إن أمكن وذلك تفاديا لتعقيدات تترتب عن التأخر في معالجتها[2].

وتنقسم المشكلات الإدارية إلى أنواع يمكن تلخيصها كما يلي:

(1) – جمال علي زهران، نفس المرجع السابق الذكر، ص 8.

(2) – أيوب نادرة، نظرية القرارات الإدارية، الاردن: دار زهران، 1996، ص 04.

1- مشكلات متوقعة: تنقسم بدورها إلى نوعين:

1-1- مشكلات روتينية: تتمثل في تلك القضايا العادية المتكررة يوميا في حياة يوميا في حياة المنظمة، ومن أمثلة ذلك قبول طلبية من زبون أو رفضها.

1-2- مشكلات ذات بعد إستراتيجي وحيوي: تتمثل في تلك المشكلات التي تتعلق بقضايا ذات أهمية أكثر بالنسبة لحياة المنظمة ومستقبلها مقارنة بسابقاتها، وهي لا تتكرر يوميا إلا أن حدوثها يكون متوقعا وعملية طرحها ومعالجاتها اتكون مبرمجة بشكل دوري، ومثال ذلك المسائل الهامة التي تطرح وتعالج بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء.

1-3- مشكلات غير متوقعة: كما يدل اسمها، وهي تلك المشكلات الإدارية التي تطفوا إلى السطح بشكل مفاجئ ويمكن أن تكون ذات طابع أو ذات طابع إستراتيجي حيوي.

ب- مرحلة تحديد وتحليل المشكلة: بعد اكتشاف المشكلة ووجود رغبة جدية للتكفل بالموضوع يتم القفز بالعملية إلى مرحلتها الثانية التي يتم فيها التشخيص الدقيق للمشكلة وذلك بجمع الحقائق الكافية بشأنها التي تسمح بالتحديد والتحليل الجديدين لها، ولتحديد المشكلة بشكل صحيح يجب التركيز على تحديد كل من طبيعتها وأسبابها بشكل دقيق وكامل.

إن التوصل إلى تلك الحقائق يتطلب الإجابة عن مجموعة من الاسئلة حددت كما يلي:[1]

ما نوع المشكلة؟

كيف نشأت؟

ما هي النقاط الهامة والجوهرية فيها؟

متى وأين وقعت؟

ما هو الوقت الملائم لحل المشكلة؟

ما هي المشاكل المترتبة عن عدم حلها في الوقت المناسب؟

ما هي المعلومات اللازمة وما هو مصدرها؟

(1) – محمد أحمد المصري، " الإدارة الحديثة، اتصالات، معلومات، قرارات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 296.

ج- مرحلة جمع المعلومات: بعد التشخيص الدقيق للمشكلة يأتي الدور على جمع البيانات التي لها علاقة بالمشكلة من المصادر المختلفة المتاحة ويستحسن جمع أكثر قدر ممكن من البيانات وأن تتوفر في هذه الاخيرة مختلف المعايير التي تؤكد جودتها من دقة وملائمة وغيرها، فكلما تحققت الوفرة والجودة في البيانات المحصل عليها، كلما سمح ذلك لصناع القرار بالابتعاد عن حالتي عدم التأكد والمخاطرة ومن ثم الاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد، مما يمكنهم من الوصول إلى القرار الراشد وكذا معرفة نتائجه.

د- مرحلة تحديد البدائل: إن التوصل إلى القرار الرشيد والفعال لا يأتي بطريقة عشوائية وارتجالية بل يتم من خلال تفكير عميق ومدروس الذي يتطلب طرح مختلف البدائل والحلول الممكنة تبعا للإمكانيات المتاحة وقدرتها على التوصل إلى التخلص من الإشكال المطروح، ويقصد بالبدائل ذلك الحل الممكن المتاح لصانع القرار إضافة إلى حل ممكن آخر أو أكثر، حيث أن عدد البدائل ونوعها تتحكمان فيهما عدة عوامل منها:

- عوامل شخصية متعلقة بصانع القرار.
- إمكانيات المنظمة.
- الوقت المتاح للخروج بالقرار النهائي إلى حيز التنفيذ حسب القضية إذا كانت تتطلب معالجة سريعة أو هناك متسع من الوقت أمام صانع القرار يسمح له بالتفكير والاستشارة أكثر لإيجاد بدائل كثيرة.
- أسلوب العمل في عملية طرح البدائل.

هـــ- مرحلة تقييم البدائل: في هذه المرحلة تتم دراسة البدائل المختلفة المطروحة من كل الجوانب بتحديد الايجابيات والسلبيات المتوقعة مستقبلا عن كل بديل ومن أهم النقاط التي يتم التركيز عليها عند تقييم كل بديل ما يلي:[1]

- إمكانية تنفيذ البديل على داخل المنظمة وخارجها والمجتمع ككل.

(1) – علي حامد، "أثر جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010 – 2011، ص 50.

- الآثار الاجتماعية والنفسية للبديل، أي مدى انعكاسه على كل أفراد التنظيم ومدى قوة واهتزاز العلاقات التي يمسها خاصة إذا كان البديل يهم مصالح الجمهور.
- مناسبة الظروف لتبني هذا البديل.
- استجابة المرؤوس للبديل.
- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

إن تقييم كل البدائل تقيما جيدا يقودنا إلى نجاح الموازنة النفعية بينها وهذا الأمر مرتبط بمدى جودة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار فكلما كانت هذه المعلومات جيدة ومتوفرة بالقدر الكافي ومستجيبة لحاجات صانع القرار في هذا المقام، كلما سمحت لهذا الأخير بالتوصل إلى تقييم منطقي وعقلاني لمختلف البدائل المطروحة.

و- مرحلة اختيار البدائل: إن تقييم البدائل يمهد الطريق لصانع القرار إجراء الموازنة بين مختلف البدائل الممكنة المقترحة ثم يفصل في الامر باختياره للبديل الذي يراه مناسبا لحل الإشكال المطروح وتعتبر هذه العملية مهمة ومعقدة للغاية لأنه يجب الأخذ في الحسبان اعتبارات عديدة ومتداخلة ومتكاملة ومتناقضة أحيانا، هذه الاعتبارات لها علاقة بتلك التي يرتكز عليها تقييم البدائل ومن أهمها:

- مقارن المخاطر المتوقعة من البديل بالمكاسب المتوقعة منه.
- الجهد والوقت الذي يتطلبه البديل.
- الإمكانيات المتوقعة المتاحة المادية منها والبشرية والمالية لتنفيذ البديل.

ز- مرحلة إصدار القرار: بعد معرفة لابديل المختار يتم تحويله إلى صيغة قرار يعلن عنه في الإطار التنظيمية المحدد، مع اختيار الوقت المناسب للقيام بذلك حيث يتم صلب القرار أي التصرف المطلوب القيام به بكل تفاصيله إن وجدت هذا من جهة، وتحديد من يتعين عليه تنفيذ القرار من جهة أخرى مع إمكانية إضافة عناصر أخرى مثل: تحددي توقيت التنفيذ، آجال التنفيذ وغيرها[1].

(1) - علي حامد، المرجع السابق الذكر، ص ص52-53.

ج- مرحلة تنفيذ القرار: يعني تطبيق القرار المتخذ على أرض الواقع من طرف الجهوة أو الجهات المعنية بذلك، ويكون هذا التطبيق إما دفعة واحدة أو مستمرا لفترة زمنية معينة حسب طبيعة القرار.

ح- مرحلة متابعة تنفيذ القرار: إن هذه المتابعة تتمثل في تقييم النتائج المترتبة عن تنفيذ القرار حيث أنه بعد الشروع في تنفيذ القرار المتخذ، تبدأ النتائج المترتبة عنه في الظهور إما دفعة واحدة أو تدريجيا، نتائج قد تكمون في شكل آثار مباشرة أو آثار غير مباشرة للقرار، هذه النتائج تكون محل تقويم للوقوف على مدى فعالية ونجاح القرار فقي تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله[1].

إن عملية التقويم هذه قد تقود صانع القرار إلى ما يلي:[2]

- الرضا التام للقرار المتخذ ومن ثم نهاية مسار معالجة القضية التي كانت مطروحة بمعطياتها الأصلية.
- عدم الرضا عن القرار المتخذ لسبب أو اكثر، مما يستدعي الخروج بقرار آخر الذي قد يتمثل فيما يلي:

- الإيقاف الموقت لتنفيذ القرار المعني على أن تتم العودة إلى تنفيذها لاحقا بعد زوال العائق أو الظرف الذي كان وراء الإيقاف المقت أو انقضاء المدة المقدرة لهذا الإيقاف.
- تعديل وإتمام القرار المعني.
- إلغاء القرار المعني نهائيا وتعويضه أو عدم تعويضه بقرار آخر.

وترى الباحثة أنه يمكن تصنيف مراحل القرار على نحو تكون فيه مختصرة في ثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

- المرحلة السابقة لاتخاذ القرار.

(1) – إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993، ص 253.

(2) – نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، عمان: دار الثقافة، للنشر والتوزيع، 1998، ص 87.

- مرحلة اتخاذ القرار.
- المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار.

المبحث الثاني: أهم النماذج والمتغيرات الموضوعية لعملية صنع القرار.

هناك العديد من النماذج التي تستخدم لتفسير القرارات السياسية كما أن هناك عدة هياكل رسمية، حيث يتم من خلال مختلف مستوياتها التنظيمية السعي إلى اتخاذ قرارات فعالة.

المطلب الأول: أهم نماذج عملية صنع القرار.

1- النموذج السياسي العقلاني:

ويفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد، ومن ثم فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، ولتفسير سياسة ما أو قرار معين، يلزمنا أن نضع انفسنا محل صانع القرار الأصلي، ونتصرف بعقلانية، بمعنى السعي لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف وهذا النموذج يرى أن الاحداث الهتامة تسببها أسباب هامة وقرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها، وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صناع القرارات عقلانيون يخططون لسياستهم التي يهدفون لتحقيقها.

2- نموذج العملية التنظيمية:

وهو يشير إلى الحكومات هي منظمات واسعة تتكون من مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد، كمتا أن الأطر والقواعد التنظيمية في سلوك أفرادها وتقييد تصرفاتهم وتضييق من حرية اختيارهم، فالقرار لات ينظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشد، ولكن يجب النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضوابط وأطر تنظيمية[1]، والقرارات لهذا النموذج هي تاج للتفاعل والتسوية والتفاوض.

3- نموذج السياسات البيروقراطية:

(1) – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 164.

تنتج القرارات في هذا النموذج من المساومة والتوفيق والمفاوضة داخل الوحدة القرارية وكل فرد له إدراكاته المختلفة وأولياتها وكل واحد ينافس من أجل السلطة والقوة والترقية، والاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله وليس للاختبارات العلانية، وبعد عملية اتخاذ القرار تأتي مرحلة تنفيذه وتقيمه.

4- النموذج الإدراكي أو المعرفي:

ويرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرفه بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي، ومدى جدواها في تفسير السلوك الفردي أو الجماعي، وأكثر المتغيرات النفسية انتشارا متغيرات: الصور، النظام العقيدي، الإدراك، وسوء الإدراك، وهذا النموذج يركز على خلفية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف .بمعنى أنه إذا أريد تفسير قرار معين يجب معرفة البيئة النفسية لصانع القرار، وطريقة إدراكه للموقف والصور المنطبعة في ذهنه عن المواقف[1]، وهذا النموذج الذي تستخدمه الدراسة منهجا مساعدًا لتحليل البيئة النفسية لصانع القرار بوضعه صانع القرار الرئيسي في الدولة.

المطلب الثاني: المتغيرات الموضوعية.

أولا- المتغيرات الداخلية: ويقصد بيها كل العوامل المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار.

1- النظام السياسي والاقتصادي:

شهدت نهاية القرن المنصرم ازديادًا ملحوظا في استخدام التفسيرات الاقتصادية وتحليلاتها للمشاكل السياسية ومن هنا تتبع أهمية أبعاد النظام السياسي من خلال المتغيرات الرئيسية التي تؤثر وتتأثر في عملية صنع القرار.

إن عملية صنع القرار مرتبطة مع طبيعة النظام السياسي للدولة ، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي أو غير ديمقراطي، يؤثر في عملية اتخاذ القرار، من حيث الجهة التي تصنع القرار، ومدى مشاركة

(1) – محمد السيد سليم، نفس المرجع السابق الذكر، ص 165.

أكثر من طرف في هذه العملية، ومن حيث المراحل التي تمر بها صناعة القرار، ففي النظم الديمقراطية تخضع العملية لإجراءات تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار وتنفيذه، مما يفقد القرار فاعليته[1].

ويختلف الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية، فإن عملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق، ولا يشارك في اتخاذه إلا عناصر محدودة، فضلاً عن أن عملية اتخاذ القرار هنا تتميز بالسرعة في مواجهة المواقف الخارجية لأن متخذ القرار لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكسب هذا القرار شرعيته منها، كما هو الحال في الانظمة الديمقراطية[2].

ويجب أن نذكر هنا إلى أن القرار مرتبط بمصالح النظام المرتبطة بشخصية صانع القرار، بعكس الحال في النظم الديمقراطية، فصانع القرار يجب أن يقوم بعملية ملائمة بين مصالح الفئة، أو الحزب الذي ينتمي إليه، وبين المصلحة العامة.

كما يؤثر النظام الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار من زوايا عديدة، فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات انتاجية ضخمة نسبيا، تكون لديها حرية اكبر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، كما أن قدرتها الاقتصادية هذه تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، ويجب أن نذكر أن وجود هذه الموارد الاقتصادية للدولة، لا يكفي أحيانا لنجاح سياستها الخارجية، بل يجب أن يتوافر شرط آخر وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح، لخدمة السياسة الخارجية للدولة[3].

وهنا من يعزي نجاح قرارات السياسة الخارجية في الدول المتقدمة إلى أن نخب السياسة فيها هي نتاج تفاعل القوى الاقتصادية الموجودة في هذه الدول، بحيث تكون هذه النخب مجسدة لمصالح تلك القوى بما يخدم أهدافها فضلاً عن وجود أنظمة ديمقراطية متطورة فيها، إذ تسهم هذه المؤسسات الديمقراطية على إبقاء صانعي السياسة مسؤولين في وجه التحولات الاقتصادية، أي تطبيق مبدأ الاقتصاد أولاً ثم السياسة ثانيًا، بينما في الدول النامية نجد معظمها يختلف، حيث نجد هيمنة وسيادة القرار الاقتصادي وغياب

(1) – إسماعيل صبري، مقلد، "نظريات السياسة الدولية"، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1986، ص151.

(2) – هاني الحديثي، في عملية اتخاذ القرار السياسي، بغداد: دار الرشيد، 1995، ص 39.

(3) - هاني الحديثي، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، 2001، ص 218.

مؤسسات صنع القرار الاقتصادية فتراها عاجزة أمام الظروف والمتغيرات الدولية من حولها وصناعتها في دوام الفساد وخدمة المصالح الشخصية[1].

أما الدول التي تكون قدرتها الاقتصادية ضعيفة، فإن هذا الامر يحد من حريتها، في القدرة على اختيار البدائل التي تتلاءم مع مصلحتها القومية، ولهذا فإنه لا تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها الخارجية، بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف الاخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف للمشاركة في صنع قرارات هذه الدولة وتحديد البدائل الواجب اختيارها.

ويرى الباحث أنه يجب ربط القرار السياسي بشكل مرن بالقرار الاقتصادي لتتمكن الدولة من تحقيق مكاسب سياسية إلى جانب المكاسب الاقتصادية.

خلاصة القول أن هشاشة وضعف القرارات السياسية المتخذة في معظم بلدان العالم الثالث ترتبط ارتباطا شديدا بقوى الضغط الدولي.

2- الأحزاب السياسية:

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسة التي تسهم في صنع السياسة، ويتوقف دور الحزب السياسي في عملية اتخاذ القرار فقي السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه هذا الحزب، ففي النظم السياسية التي تعتمد على سياسة الحزب الواحد، يقل دور الأحزاب (غير الحزب الحاكم) في عملية صنع القرار، وقد ينعدم تماما، حيث تحرم من المشاركة في الحكم، وتبقى في موضع ملاحقة مستمرة من قبل النظام، ولهذا فإن الحزب الحاكم يكون له الدور الرئيسي في عملية اتخاذ القرار، كما أن متخذي القرار، يتأثرون ببرنامج الحزب ومبادئه[2].

أما في الأنظمة السياسية التي تسمح بتعدد الاحزاب، يبرز دور الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار، سواءًا كانت هذه الأحزاب مشاركة في الحكم، أو تقف في صف المعارضة، مع اختلاف درجة التأثير في الحالتين.

(1) – حمادة بسيوني، دور وسائل الاتصال في صنع القرار السياسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

(2) – هاني الحديثي، المرجع السابق الذكر، ص 29.

ومن ثم يمكن القول أنه يقل تأثير الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار أكثر، عندما تكون في موضع المعارضة بالرغم أنه لها دورًا ملموسًا في توجيه السياسة الخارجية والواقع انه لا يمكن تقييم بعض الادوار والوظائف بلا معرفة الكشف عن حدود مشاركة هذه الأحزاب أو قدرتها على التأثير في السياسة العامة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأحزاب تستخدم وسائل متعددة للتأثير، أو المشاركة في عملية اتخاذ القرار، فقد تسعى إلى كسب أكبر قطاع من الرأي العام، حول سياستها وبرنامجها، كما تحاول التحالف مع أحزاب أخرى لتحقيق هذا الهدف[1].

3- جماعات الضغط:

هي منظمات تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، وهي على أنواع مختلفة فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مهني.

وتختلف هذا الجماعات عن الأحزاب السياسية، في أنها تضغط على صانعي القرارات في السلطة من أجل تحقيق أهدافها، وليس الوصول إلى الحكم، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية.

ففي أمريكا مثلا أوجدت الهجرة الجنسيات المختلفة إليها وتطورها الاقتصادي العديد من الجماعات التي لها مصالح خارجية مختلفة وأحيانا تكون متعارضة مما يعقد عملية اختيار القرار، ويختلف تأثير هذه الجماعات على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، حسب ارتباطها وتأثرها بهذه القرارات، فالجماعات الاقتصادية التي لها اهداف ذات صبغة دولية يهمها دائما أن تبقى علاقتها ودية مع الدول التي تتعامل معها، ولهذا فإنها تحاول الضغط على متخذي القرار بهدف منعهم من اتخاذ أي قرار يمس هذه العلاقات.

ومن ضمن الامثلة على جماعات المصالح الاقتصادية والمالية الشركات غير القومية (العالمية) والتي تتمثل بشركات البترول العالمية مثل "شركة شل"، والبنوك العالمية مثل "بنك أمريكا" و"سيتي بنك" فهذه الشركات والمؤسسات العالمية لها مصالح اتجاه الدول التي تتواجد فيها، إما تؤثر سلبا أو إيجابا على مستقبل هذه الشركات ومصالحها الاقتصادية[2].

(1) – أحمد عازف الكفارنة، التجربة الديمقراطية الأردنية، عمان: دار قنديل للنشر، 2008، ص ص 143–144.

(2) – إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

4- الرأي العام:

يعد الرأي العام من أحد العوالم المهمة بل والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فمن ضمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الرأي العام وصانعي القرارات يؤدي إلى خلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات الرأي العام وقراراته وقرارات السلطة السياسية الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وأحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سليمة من ناحية أخرى.

ومن هنا يمكن القول أن الرأي العام يعد من أهم العوامل لاتي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.

إذ يمثل الرأي العام قيدًا مهمًا على صانع القرار، سواء كان القرار داخليا أو خارجيا، ولكي يكون دور الرأي العام فعالاً في عملية صنعه القرار في السياسة الخارجية، يجب أن تتوافر لصانع القرار خصائص ثقافية، واقتصادية معينة، ,ان يكون ملما بمعلومات كافية عن الكثير من الدول الخارجية، والمشكلات السياسية الدولية المصاحبة، كما يتوقف تأثير العام على القرارات الخارجية، على وسائل الاتصال المختلفة التي تمكنه من أن ينقل آرائه بواسطتها لصانعي القرار[1].

ولا بد من أن نذكر أن تنامي البعد الإعلامي في العلاقات الدولية يلعب دورًا مهمًا في توجيه الراي العام المحلي والدولي، ويظهر وجه الرأي العام أكثر في الدول التي تقع وسائل الإعلام المختلفة فيها تحت سيطرة النظام، الذي يسخر الإعلام لتمجيد قراراته ومحاسنها، وأثرها على المصلحة القومية، وفي هذه الحالة يسهل السيطرة على الرأي العام والتقليل من تأثيره في عملية اتخاذ القرار[2].

خلاصة القول أن الرأي العام ودوره في صناعة القرار السياسي في السياسة الخارجية في ظل المتغيرات العديدة والمتلاحقة التي طرأت على الساحة الإقليمية أو الدولية في ظل آليات العولمة وأهمها مواقع إنترنت، أصبح هناك خوف شديد من قولية الرأي العام ليصبح قوة حقيقية من خلال استخدامها أحيانا لصالح قوى المعارضة أو لإصدار بيانات أو تكوين مواقع "مؤثرة تؤثر" في صانعي القرار في مختلف دول

(1) – إبراهيم سعد الدين إبراهيم، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1993، ص 25.

(2) – جيمس دوري وريري بالسترف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، دمشق: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 231.

العالم وخاصة الدول النامية، ومهما يكن الأمر، فغن دور الرأي العام في عملية اتخاذ القرار الخارجي يبرز بشكل واضح في الأزمات والظروف غير العادية التي يشعر فيها النظام السياسي بالتهديد الخارجي، ففي هذه الحالة يبرز الرأي العام كقوة ضاغطة على جهاز اتخاذ القرار، الذي تصبح دائرة الخيارات لديه ضعيفة ومحدودة.

ثانيا- المتغيرات الخارجية:

وهي تعني كل العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي والتي يمكن حصرها في المحيط المادي والجغرافي.

1- النظام الدولي العام:

تشكل القرارات التي تعمل على اساسها الدول بشكل عام الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، لذلك فإن خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار يكون كبيرا بما قد يتسبب به من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، وهناك لابد من التأكيد على ضرورة الاعتناء بالقرار قبل إصداره، لذلك يبرز الاهتمام بصناعة القرار كمن قبال معظم دول العالم لأهميته البالغة.

لذلك التغيير في شكل وطبيعة النظام الدولي العام، يؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدول، بوصفها وحدة من الوحدات المكونة لهذا النظام، فالدول في ظل نظام تعدد الاقطاب تتوافر لها حرية أكبر في الحرك، واتخاذ القرارات كما يصبح للدول الصغرى قدرة أكبر على المناورة الخارجية عن طريق التلويح بالانضمام إلى حلف معين، أو الانسحاب من الحلف المنظمة إليه[1].

لقد أصبحت بنية النظام الدولي تأخذ دورًا مهمًا في التأثير في القرار ومدى تنفيذه وظهرت هذه الاهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها ما يلي:

1- وجود منظمات دولية وأهمها منظمة الامم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.

(1) – هاني الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

2- قيام تكتلات اقتصادية وعسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ذلك التكتل ومناهجه. وأفكاره.

ومن ثم يمكن القول أنم الظروف الحالية تستدعي القول أن العالم يعيش في حالة فقدان جزء كبير من سلطاته السياسية والسيادية وأن الامم المتحدة ترغب في إدارة العالم من خلال الدولة المتسيدة والتي انتدبت نفسها لتهميش المؤسسات الشرعية الدولية، وهذا أدى إلى خلق إفرازات وتغيرات قانونية وسياسية كان لها أن أبلغ الأثر في السياسة الدولية والقانون الدولي العام، وعمل الأمم المتحدة على وفق ميثاقها مما ترك لسياسة الأمم المتحدة تأثيرًا قانونيًا ألقى بظلاله على آلية اتخاذ القرار[1].

(1) – عثمان عثمان، مواجهة الأزمات، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1995، ص 14.

المبحث الثالث: أثر المتغيرات الدولية على السياسة الداخلية والخارجية للجزائر.

ورثت دولة ما بعد الاستقلال في الجزائر من فترة الحركة الوطنية وثورة التحرير الكثير من خصائصها وتركيبتها الداخلية وموازين القوى السياسية الفاعلة وطرق تسييرها وعلاقاتها بالمجتمع إلا أنها شهدت العيدي من المتغيرات في فترة التسعينات أثرت في البيئة السياسية لصنع القرار.

المطلب الأول: بيئة صنع القرار في الجزائر.

1- محورية دور رئيس الجمهورية:

أ- أحمد بن بلة:

عند انتهاء فترة رئيس الجمهورية بن بلة القصيرة (1962 -1965) كان الرجل قد سيطر شكليا على الكثير من السلطات والمناصب، فقد كان رئيسا للجمهورية وأمينا عاما للحزب ورئيسا للحكومة، ووزيرا للاقتصاد والمالية والإعلام والداخلية، كما أنه منح نفسه صلاحيات واسعة بعد تعطيل العمل بالدستور، نتيجة بروز قوى المعارضة، بما فيها المعارضة المسلحة التي قام بها العقيد محمد الشعباني في الجنوب، الولاية السادسة التاريخية، وحسين أيت أحمد في منطقة القبائل، ونتيجة بدء حرب الرمال بين الجزائر والمغرب التي اتخذت بعض ملامح الصراع بين الشرق والغرب جراء تدخل القوى الدولية ومحلية فيها بطرق مباشرة وغير مباشرة.

وبالتالي، مثلما كان الحال مع مصالي الحاج، فإن التفرد والارتجالية في اتخاذه، وحب الزعامة، ومنع المؤسسات الرسمية من القيام بوظائفها الدستورية، كانت على رأس قائمة التهم التي وجهت إلى الرئيس أحمد بن بلة لتبرير الانقلاب علية في 19 يونيو 1965 من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع العقيد هواري بومدين[1].

(1) – أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 84 – 85.

ب- هواري بومدين:

أعلن العقيد هواري بومدين على امواج الإذاعة والتلفزيون عن إبعاد الرئيس أحمد بن بلة وتكوين مجلس الثورة أسندت إليه كل الصلاحيات بعد حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بالدستور، وقد احتل هو شخصيا هرم السلطة بوجوده على رأس مجلس الثورة ومجلس الوزراء ووزارة الدفاع، ليتحول الرجل العسكري والخجول إلى المؤسسة السياسية الأولى في الجزائر، لغاية وفاته نهاية عام 1978.

خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا من تاريخ الجزائر السياسي (1965 -1978) عرفت البلاد نوعا من الاستقرار السياسي، وكثيرًا من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حولت الدولة إلى رب العمل الأول والمستثمر الاساسي من خلال تحكمها في القطاع العام، ومراقبتها للتجارة الخارجية، وسيطرتها المطلقة على الريع النفطي بعد تأميم المحروقات والكثير من المصالح الغربية تلك الخيارات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية دعمت موقع الرئيس بومدين، حتى في علاقاته برفاقه من مجموعة وجدة الحاكمة.

رغم وجود العديد من المؤسسات خلال مرحلة ما سمي بالشرعية الثورية، كمجلس الثورة، ناهيك عن ظهور المؤسسات المنتخبة ضمن المنطق الأحادي (المجلس الشعبي الوطني)، فغن صاحب القرار الأول والأخير خلال هذه المرحلة كان الرئيس هواري بومدين، الذي استطاع على خلاف كل رؤساء الجمهوريات الذين عرفتهم الجزائر، أن يجمع بين يديه الكثير من مصادر القوة التي لا يمكن فهم سرها إلا بالعودة إلى شخصية الرجل، ومساره العسكري والسياسي، ونوعية التحالفات التي استطاع نسجها انطلاقا من القاهرة، مرورًا بوجدة المغربية ووصولاً إلى غارديما والتونسية وسيطرته على قيادة أركان جيش التحرير منذ ما قبل استقلال الجزائر[1].

ج- الشاذلي بن جديد:

حسمت خلافة الرئيس بومدين بعد وفاته، وكما كان متوقعا داخل مجلس الثورة، وبمقياس عسكري بحت لصالح العقيد الشاذلي بن جديد الذي حصلت الموافقة عليه، كما اشيع في البداية كحل مؤقت لإبعاد المتنافسين الاقوياء على المنصب، وقد أكد اختيار قائد الناحية العسكرية، وعضو مجلس الثورة، الضعيف الحضور والغير المعروف، للتربع على اهم منصب سياسي، أن المطلوب كان إضعاف

(1) - أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 85 – 86.

منصب الرئاسة كمركز قرار بعد التجربة البومديونية التي منحته أبعادًا وطنية ودولية واسعة، هذا ما حصل خلال فترة حكم الشاذلي بن جديد في سنواتها الأولى على الأقل، وهو نوع من التوازن السياسي الشكلي على الأقل بين العديد من المؤسسات التي عادت إلى الظهور بقوة، كما كان الحال مع مؤسسة الحزب والمنظمات الجماهيرية، كاتحاد العمال والشبيبة والنساء، وحتى الفلاحين، وكأننا أمام قانون سوسيو-سياسي، كان مفاده كلما كان الرئيس ضعيف الكاريزما والحضور السياسي اعطى ذلك فرصة للمؤسسات السياسية المختلفة للبروز ولعب دورها للمساهمة في اتخاذ القرار، لكن بالطبع، فإن الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس في النظام السياسي الجزائري دستوريا وعمليا، ونوعية الثقافة النحوية غير المجندة للمواجهة السياسية وإبداء الرأي، جعلت الرئيس الشاذلي بن جديد لم يتمكن دائما من اتخاذ القرارات المهمة السياسية والاقتصادية في وقتها[1].

د- اليمين زروال:

إن حالة الفراغ المؤسساتي التي عاشتها الجزائر بعد استقالة الرئيس بن جديد وتعيين المجلس الأعلى للدولة دامت بعض السنوات 1992 – 1995، ليتم انتخاب الجنرال اليمين زروال، وزير الدفاع، رئيسا للدولة في أول انتخابات تعرفها الجزائر، ثم يلي ذلك التصديق على دستور 1997، وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية في عام 1997، شابتها تجاوزات، واستفاد منها حزب السلطة الجديد، التجمع الوطني الديمقراطي.

هذه المرحلة الديمقراطية، لم تشهد فقط ما سمي بالعودة إلى المسار الانتخابي، بل عرفت بروز الكثير من المؤسسات الجديدة التي نص عليها دستور 1996، كالغرفة البرلمانية الثانية، مجلس الأمة، وقبله المجلس الاقتصادي الاجتماعي كما جال جديد النقاش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية والمجلس الأعلى للتربية كفضاء للحوار والتشاور بين مختلف القوى الاجتماعية الرسمية والأهلية.

إلا أن الملاحظ أن رغم الاستحداث كل هذا الكم الهائل من مؤسسات التشاور والحوار جرى في وقت اضطراب سياسي وأمني كبير عرفته الجزائر على مختلف الأصعدة، ومس مراكز القرار، كرئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والمجلس التشريعي والاحزاب، ومختلف مستويات الإدارة العمومية التي

(1) – عبد الحميد إبراهيمي، في أصل الازمة الجزائرية 1958 – 1999، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 167.

تعرضت لعملية حرق وتدمير كبيرين، كما تمت اغتيالات واسعة لمسؤوليها المنتخبين والمعنيين، وهنا يدور السؤال التالي: "إلى أي مدى سمح الاضطراب السياسي والأمني بإجراء تعديل في عملية صنع القرار في مركزها العسكري والأمني"، والدليل القوي الذي يؤكد التحليل السابق أن الرئيس اليمين زروال نفسه لم يتمكن من انهاء مهام عهدته الرئاسية، التي انتهت قبل أجلها (1993 – 2000)، إذ أن هذا الضابط العسكري، لم يعرف عنه كونه صاحب طموحات سياسية كبيرة أوجب ظهوره، غادر موقعه الرئاسي وقدم استقالته المفاجئة في أحلك ظروف الجزائر، بما فرض على أصحاب القرار، إجراء انتخابات رئاسية مبكرة عام 1999، انسحب منها كل المنافسين قبل انطلاق عملية التصويت[1].

و- عبد العزيز بوتفليقة:

قال الرئيس بوتفليقة عن نفسه في بداية عهدته الأولى 1999 – 2004 أنه يفرض أي يكون "ربع رئيس" و أنه "ليس برئيس" أو برئيس في مرحلة التدريب معبرًا أكثر من مرة عن عدم رضاه عن الدستور الجزائري لعام 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي، ونجح في مسعاه في 1نوفمبر 2008، علمًا بأنه أعلن الكثير من المؤسسات الاستشارية التي كانت موجودة، والأهم من ذلك أنه بين من خلال الكثير من القرارات أنه يهدف فعلاً إلى الوصول إلى تجميع العددي من الصلاحيات بين يديه، وإعادة القوة إلى مراكز الرئاسة، حيث دخلت الدولة الجزائرية عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرحلة جديدة توجت بعودة الامن والاستقرار، ومن ثم البناء، وفي هذا الإطار لا يمكن للمراقب في الداخل والخارج، إنكار خروج الجزائر من أزمتها والتي صارت حقيقة وتحسن وضعها الداخلي الذي انعكس إيجابا على عودة الفعالية والحراك إلى السياسة الداخلية والخارجية في عدد من القضايا العربية والدولية[2].

المطلب الثاني: الإطار القانوني لعملية صنع القرار في الجزائر.

1- دستور 1989: استمر الإطار الدستوري والقانوني بعد مجيئ الرئيس الشاذلي بن جديد لغاية 1989 تاريخ المصادقة على أول دستور جزائري يعترف بالتعددية السياسية، ويعيد النظر في خيار

(1) - أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(2) – فائز سايح، مبادئ السياسة الداخلية والخارجية ثابت ولا يتغير الرؤساء، حوار: 2009/04/09

الاشتراكية بعدما ولد في ظروف صعبة تعرض فيها النظام الجزائري لهزة عصفت بأركانه نتيجة احداث أكتوبر 1988، علما بأنه قبل وضع دستور 1989 كان قد جرى تعديل دستور 1976 تحت التأثير المباشر لأحداث أكتوبر 1988 بغرض منح صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة في تعيين وزرائه.

بالتزامن مع ذلك، دخل فاعل اجتماعي جديد حلبة الصراع، والمقصود بذلك الحركات الاجتماعية ذات التجنيد الشعبي الكثيف، والخطاب التحريضي، الحاد والعنف المتعدد الأشكال، التي تحولت مع الرأي العام، الذي أتاح له دستور 1989 حرية التعبير نظرًا إلى عامل ضغط على صاحب القرار، ومتغير يحسب له حساب في ما الدولة تعاني أزمة، ويضطرب أداء مؤسساتها، ويتراجع عائدها النفطي.

لكن في كل الاحوال، ظلت هناك فجوة بين النص الدستوري والواقع الفعلي، ومن ذلك أن الصلاحيات النظرية التي منحها الدستور لرئيس الحكومة في تعيين أعضاء حكومته، لم تمارس عادة على أرض الواقع، خاصة ما يتعلق بوزراء السيادة، كالدفاع والخارجية والعدل والداخلية، وحتى المالية، رغم بعض الاستثناءات مع عدد من رؤساء الحكومات فقد استمر رئيس الجمهورية في اقتراح شاغلي المناصب على الحكومة[1]، اعتماد على تقارير امنية يقدمها أكثر من جهاز بشكل خاص جهاز المخابرات، الجيش صاحب الحق في ان يزكي مرشحا على أخر، وهو ما تؤكده شهادة الوزير الأول السابق عبد الحميد إبراهيمي عن استراتيجية الأجهزة الأمنية هذه التي بدأت:

- بالاستهداف القطاعات الإستراتيجية التي كانت تريد ضمان السيطرة عليها، وكان ذلك يتمثل بتقوية حضور مصالح الأمن في وزراء السيادة، كوزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة العدل، ليس فقط في الإدارة المركزية، بل أيضا في المصالح الخارجية (السفارات والقنصليات والولايات) وقد تعلق الأمر ثانيا بالنسبة إلى مصالح الامن بتوسيع إشرافها على الوزرات الاقتصادية، كوزارة المالية والصناعة والطاقة والفلاحة والتجارة والنقل، وزيادة على الوزرات، امتد هذا الاشراف إلى الشركات الدولة والمكاتب والهيئات العامة ذات الطابع الصناعي او الزراعي أو التجاري أو المالي أو غير ذلك.

وأخيرا، بعد وزرات السيادة والوزارات الاقتصادية ، تدخلت مصالح الامن في إطار تنظيمي محدد خلال اختيار المديرين ونوابهم في كل الوزرات بلا استثناء، عن طريق هذه الآلية لتعيين الإطارات في

(1) – أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

مناصب عاليا، على المستوى المركزي تؤمنت متابعة الإطارات وتسييرها مديرية في رئاسة الجمهورية مكلفة من جهة أخرى بتنسيق بين شتى مصالح الأمن[1]، هكذا من رئاسة الجمهورية وصولا إلى الولايات، فالسفارات، فمشاريع الدولة، مرورا بمجمل الوزرات، تختار الإطارات العليا بشتى مصالح الأمن.

وختم الرئيس الوزراء السابق الذي اتخذ مواقف معارضة من النظام السياسي ككل منذ ابتعاده عن السلطة بعد أحداث 1988 تحليله بأن هذا الدور لمصالح الأمن في إجراءات التعيين إلى المناصب العليا، يتيح لها امتلاك شبكة مهمة تؤمن لها إنجاح سياستها الخاصة بها.

2- دستور 1996:

عندما تغير رأس السلطة التنفيذية في 1999 استرد منصب رئيس الجمهورية أهميته مع استمرار الإطار الدستوري والقانوني، ليصبح برنامج الرئيس الانتخابي هو برنامج الحكومة وقد عكس ذلك عضوض الدستور في توزيع صلاحيات اتخاذ القرار بين مختلف المؤسسات، وهو ما افتقده كثيرون، في مقدمتهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي أخذ من الدستور صلاحيات واسعة، كذلك المتعلقة بالتشريع عن طريق اوامر بين دورتين برلمانيتين أو حتى التشريع عن طريق مراسم دون مناقشتها داخل البرلمان وقد باشر بوتفليقة مرارًا تلك الصلاحيات فقي بداية عهدته الثانية، ليتحول إلى شبه قاعدة بعد ذلك، حتى عندما يتعلق الامر بقوانين مهمة ولا يوجد إجماع واضح حولها، كقانون المحروقات الذي سمح بدخول المدينة والجنسية، هذا فضلا عن لجوء بوتفليقة إلى استفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يدل على ترك البادرة للبرلمان كما يمكن أن يحدث مع عزز سيطرة الجهاز التنفيذي على السلطتين التشريعية والقضائية[2].

يذكر أن السلطة التشريعية فشلت أكثر من مرة في إبراز استقلاليتها المكفولة لها دستوريا إزاء السلطة التنفيذية، كما حصل بمناسبة تكوين لجنة التحقيق البرلمانية في انتخابات أكتوبر 1998 المحلية، إذ لم يوزع التحقيق البرلماني رغم انجازه لا على النواب ولا على الرأي العام الوطني، وهو المصير نفسه الذي

(1) –أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 99 – 100.

(2) - Bennoune et el Kenz, le hasard et l'histoire entretiens avec belardaa-bdesselem : tomes : PP 273 – 274.

لقاه فشل البرلمان الجزائري وزاد في خلل التوازن لصالح السلطة واستحداث دستور 1996 الغرفة البرلمانية الثانية التي تلها تعيين من قبل رئيس الجمهورية نفسه، وينتخب منتخبون محليون باقي أعضائها بطريقة غير مباشرة، وتتمتع بحق تعطيل القوانين التي تصادق عليها الغرفة الأولى المنتخبة كليا عن طريق الاقتراع العام المباشر، وقد جاء هذا التعديل كإجراء احترازي بعدما أوشكت المعارضة الدينية الراديكالية أن تسيطر على المجلس الوطني الشعبي عام 1991[1]، ودعم إجراء بمنع الدستور قيام أحزاب على اساس ديني أو وطني او ثقافي، ووضع شروط جديدة لتكوين الأحزاب وتسييرها، كان من نتائجها حل العديد من الأحزاب الصغيرة التي لم تتمكن من تسوية أوضاعها.

يذكر أن تعديلا أخر عرفه دستور 1996 فغي عام 2004 تم بموجبه الاعتراف في ديباجاته باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، وذلك تحت ضغط الحركة الاجتماعية الشعبية الثقافية بعد أحداث منطقة القبائل.

وتعديل أخر لدستور 1996 في نوفمبر 2008 من المادة 77 قانون رقم (08-19) الذي ينص على أن يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة احكام أخرى في الدستور، السلطات، والصلاحيات الآتية:[2]

- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- يرأس مجلس الوزراء.
- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- يعين الوزير الأول وينهي مهامه.
- يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوض جزءاً من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة، مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور.

(1) – أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 100 – 102.

(2) – مولود ديدان، القانون في متناول وخدمة الجميع: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2008، ص ص 28 – 29.

- يمكنه أن يعين نائبا أو عدة نواب للوزير الأول بغرض مساعدة الوزير الاول في ممارسة وظائفه، وينهي مهامهم.
- يوقع المراسيم الرئاسية.
- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها.
- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.
- يسلم أوسمة الدولة وشهاداتها التشريعية.

من خلال تصفح دستور 1989، نستنتج بأنه برغم الصلاحيات الكثيرة التي قنن للسلطة التشريعية، إلا أن تأثير رئيس الجمهورية الذي يمثل قمة السلطة التنفيذية، استمر وزاد حيث أصبح بأثر ولا يتأثر بأي رد فعل من الجهاز التشريعي.

المطلب الثالث: العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ركز النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال على التأسيس الدستوري للعلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية من حيث التركيز على مظاهر التأثر والتأثير بينهما وهذا برغم التوجه الظاهر لإعطاء أولوية للسلطة التنفيذية وهذا يعود إلى عوامل تاريخية تمتد إلى الفترة الاستعمارية، حيث حدد دستور 10 سبتمبر 1963 طبيعة النظام الساسي الجزائري، وذلك من خلال تبنيه للأحادية الحزبية، حيث أعتبر حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الطلائعي والوحيد، كما تبنى النظام الجمهوري القائم على توزيع السلطة بين السلطات واهمها السلطة التنفيذية التي يترأسها رئيس الجمهورية، الذي يترأس في نفس الوقت الحكومة، والسلطة التشريعية التي يقوم بتمثيلها مجلس واحد هو مجلس الوطني الذي يمارس السيادة نيابة عن الشعب ويعتبر رئيس الشخصية الثانية في الحكومة بعد رئيس الجمهورية.

كما حضت السلطة التشريعية بصلاحيات معتبرة في هذا الدستور منها ما له علاقة بالجوانب التشريعية، ومنها ما له علاقة بالجوانب السياسية ذات الصلة بالسلطة التنفيذية وهذا خلال فترة الأحادية،

ومن أهم الصلاحيات إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، والقيام بالتعديلات اللازمة، وهو في هذا الجانب يشترك مع السلطة التنفيذية التي لها الحق عن طريق رئيس الجمهورية في اقتراح القوانين[1].

والخلاصة الاساسية بالنسبة لدستور 1963 أنه أعطى مكانة للسلطة التشريعية وصلت إلى حد إمكانية سحب الثقة من الحكومة ومن خلالها رئيس الجمهورية وهي مؤشرات على أن هناك علاقة متوازنة بين السلطتين، إلا ان ظروف مرحلة ما بعد الاستقلال، ونص المادة 59 منت الدستور والتي تعطي الحق للرئيس باستخدام الحالة الاستثنائية غفي حالة الخطر الوشيك، حالت دون تجسيد هذه الآليات الديمقراطية المتميزة، إذ تم تجميد العمل بالدستور بعد ايام قلائل من بداية العمل به تبعه الانقلاب العسكري لسنة 1965 الذي عطل ظهور سلطة تشريعية إلى غاية سنة 1976 مع ظهور ثاني دستور جزائري.

صدر هذا الدستور في 22 نوفمبر 1976، استعمل مصطلح الوظائف عوض السلطات وحدد الوظيفة التشريعية في المرتبة الثالثة بعد الوظيفة السياسية والوظيفة التنفيذية، وهذا على عكس المنطق التسلسلي المعهود في تنظيم السلطات في الدساتير المقارنة.

والخلاصة العامة بالنسبة لمرحلة الأحادية أن المشرع أكد على اهمية ومكانة المؤسسة التشريعية من خلال تأكيده على الصلاحيات التشريعية والرقابية، إلا أن الممارسة الفعلية والتحولات الدستورية أفرزت خللاً كبيرًا في العلاقة بين السلطتين التي مال تأثيرها الكبير للسلطة التنفيذية التي كانت مركز الثقل في النظام الجزائري، أما في فترة التعددية الحزبية فإن هذه المرحلة تعتبر من أهم المراحل وهذا، لحجم التحولات الدستورية من جهة، ولانعكاساتها الكثيرة على كل المستويات وخاصة في طبيعة وطرق تسيير النظام السياسي من خلال الانتقال من الانماط التقليدية في التسيير القائمة على الأحادية الحزبية والتسيير الاشتراكي إلى التعددية الحزبية والتسيير الحر الاقتصادي[2].

ومن أهم مظاهر هذا التحول ظهور دستور 23 فيفري 1989 الذي حمل تعديلات كثيرة مست جميع الجوانب، وكانت متمثلة في ثلاث أهداف أساسية:

(1) – عمر فرحاتي، "العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين الفترتين الأحادية والثنائية"، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، العدد الرابع، 2000، ص 57.

(2) – نفس المرجع السابق ، 58.

1- إعطاء ضمانات لابد منها للممارسة الحريات الفردية والجماعية المختلفة الأشكال، وفي جميع الميادين لممارسة الشعب للسلطة السياسية.

2- ترسيخ تنظيم السلطة والفصل بين فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية.

3- التحديد الدقيق للمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتداخل هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية.

نص دستور 1989 على مبدأ الفصل بين السلطات، وحمل كثير من المستجدات في مجال الحريات وأهمها ما نصت عليه المادة 69 التي فتحت المجال أمام تأسيس الجمعيات وحرية التعبير، وكذا المادة 40 التي قننت لأول مرة في الجزائر التعددية السياسية من خلال نصها على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، فيما يخص السلطة التشريعية قنن الدستور صلاحيات كبيرة السلطة التشريعية التي فتحت امام التعدد أهمها ما يلي:

1- حق المبادرة بالقوانين التي تكون قابلة للمناقشة إذا قدمها عشرون نائب.

2- التشريع، حيث يشرع المجلس في المجالات التي يخولها إياه الدستور ومنها المجالات التنظيمية والمالية.

3- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس، مع إمكانية إصدار لائحة من المجلس الشعبي الوطني.

من ناحية المبدئية أعطى هذا التعديل الدستوري صلاحيات كبيرة منها ما نصت عليها المادة 122 التي نصت على اختصاصات تشريعية مرتبطة بالحقوق والوجبات وحماية الحريات الفردية، والقواعد العامة المتعلقة بالأحوال الشخصية، والقواعد المتعلقة بالتنظيم القضائي[1].

أما الاختصاصات التي لها علاقة بالتغيرات الجوهرية فنصت المادة 123 ومتعلقة ببعض القوانين منها:

(1) – عمر فرحاتي، المرجع السابق الذكر، ص 59.

- تنظيم السلطات العمومية.
- القانون المتعلق الأحزاب السياسية.
- القانون الأساسي للقضاء.
- القانون المتعلق بالمالية.
- القانون المتعلق بالأمن الوطني.

حدد هذا التعديل الدستوري أيضا مجالات الرقابة ومنها مناقشة برنامج الحكومة الذي يمكن ان يؤدي رفضه إلى استقالة الحكومة.

ومن خلال تتبع مرحلة الأحادية والتعددية، يظهر بأن السلطة التشريعية كانت محل اهتمام وتركيز من طرف المشرع الجزائري، الذي أعطاها جملة من الصلاحيات من المجالات التشريعية والمالية والرقابية، إلا أن حدود هذا المركز والموقع يتوقف عن حدود صلاحيات رئيس الجمهورية هرم السلطة التنفيذية الذي أعطى مركزا قانونيا متميزا جعله مركز ثقل الرئيسي في النظام السياسي الجزائري الأمر الذي أدى أن تتميز علاقته بالسلطة التشريعية بالتأثير الأحادية ذو الاتجاه الواحد.

خلاصة:

تواجه المؤسسات الحكومية اليوم من أي وقت مضى رهانات متعددة مصدرها القوى الخارجية والتحديات الناشئة عن العولمة وانفتاح الاسواق وخفض الحواجز التجارية مع حرية أكبر للتدفقات الرأسمالية والمعلوماتية، إضافة إلى التقنية المتمثلة في الإلكترونيات وتكنولوجيا الاتصالات.

وفي ظل هذه التطورات أصبح نجاح وتطور الدول متوقفا إلى حد بعيد على مدى رشد القرارات المتخذة من قبل صناع القرار فيها، باعتبار أن المعرفة الصحيحة والدقيقة لعملية صنع القرار يساعدهم في تحليل الوضعيات التي تواجهها الدولة من خلال تحيد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وقوتها التأثيرية لا تكمن في كونها أداة وحسب إنما تتعدى هذه المرحلة لتصل إلى الأهداف والرؤى المستقبلية لنجاح الدولة وبقائها على الساحة الدولية.

وتتم عملية صنع القرار عبر مختلف المستويات التنظيمية في الدولة من أجل تنفيذ استراتيجياتها وبلوغ أهدافها المسطرة، فصنع أي قرار هو نتاج عملية معقدة تستوجب طريقتين لتفكير، النظر إلى الوراء من أجل فهم الماضي، والنظر إلى الأمام من أجل التنبؤ بالمستقبل.

إن صنع القرارات مهما كان صنفها (إستراتيجية، تكتيكية، تنفيذية) تحتاج إلى معلومات دقيقة وكفاءات مسيرة قادرة على ترشيد قراراتها في ظل عدم التأكيد على تغير البيئة الداخلية والخارجية، فالقرار المناسب لا يقاس من خلال الطريقة المتبعة، وإنما يقاس بالنسبة للبيئة، إذن فالمشكلة التي تواجه الدولة اليوم والجزائر بالخصوص هي كيفية تهيئة المناخ المناسب لصنع القرار الذي يمكنها من اتخاذ قرارات فعالة تحقق من خلالها أهدافها المرجوة وهذا بامتلاك نظام المعلومات يوفر للدولة معلومات دقيقة عن البيئة الداخلية والخارجة بشكل مستمر وبتحليل دقق للعوامل المؤثرة في صنع القرار.

الفصـل الثالـــث

مؤشرات تأثير العولمة الاقتصادية على آليات صنع القرار الساسي في الجزائر

المبحث الأول: الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو العولمة.

إن زوال المعسكر الاشتراكي كان سببا في دخول العالم إلى عصر جديد، عصر العولمة والحرية الاقتصادية المفتوحة على أغلب دول العالم، بدون شك فإن مفهوم العولمة يعتبر من أهم المفاهيم الحديثة المتداولة والتي تركزت عليها الكثير من الكتابات وأسالت الحبر منذ ظهورها نظرًا للتأثيرات السلبية والإيجابية المترتبة عليها، وخاصة على الدول النامية، ولكن ما يهمنا في هذا الإطار هو أنه يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتباره مفهومًا اقتصاديا في المقام الاول، ذلك أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الاكثر تحققا واكتمالا على أرض الواقع إذا ما قورن بالبعدين الثقافي والسياسي للعولمة، وذلك نظرًا للدور والنشاط الكبير الذي تؤديه الهيئات الدولية الثلاث(البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة)، والتكتلات الاقتصادية الكبرى، التي تشمل الشركات المتعددة الجنسيات، التي هدفها الأساسي اختراف الأسواق العالمية بدون أي تعقيدات أو مصاعب، وباعتبار الجزائر جزء من هذا العالم ودولة من دول العالم الثالث، فقد تأثرت هي الأخرى بالتحولات الجارية على البيئة الداخلية والخارجية، حيث عرفت البنية الاقتصادية لها توجها من النظام الإداري المخطط إلى نظام اقتصاد السوق وذلك ابتداءً من الثمانينات القرن العشرين.

المطلب الأول: سياسة الانفتاح في الجزائر.

قبل التطرق إلى فترة الثمانيات يجدر بنا الرجوع قليلا، وبشكل مختصر، إلى الفترة السابقة لها، حيث ان الجزائر، اختارت عشية الاستقلال الوطني نموذج الصناعات المصنعة، كمتا اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ النموذج[1]، فبعد أن نالت الجزائر استقلالها السياسي في عام 1962، كان لزامًا على السلطة السياسية آنذاك أن تشرع في بناء الدولة الجزائرية، لأن فرنسا لما خرجت من الجزائر تركت دمارًا كبيرًا في البنية الاقتصادية والمؤسساتية والفكرية للجزائر.

(1) – عبد الله بن دعيدة، "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، في سلسلة بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر: لجنة من المؤلفين، الاصلاحات وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 355.

لقد تبنت الجزائر في بداية مسيراتها تطبيق النموذج الاشتراكي وذلك من أجل "الإسراع بتنمية القوى الاتحادية الوطنية"[1]، باعتبار القطاع الانتاجي هو المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الإسراع بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، وتطبيق نظام التخطيط كأداة رئيسية[2] للعملية التنموية والتنظيمية، وبما أن الاشتراكية تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، فإن الجزائر رأت أنه من أولويات النهوض الاقتصادي الوطني هو الاعتناء والتركيز على القطاع العام، وجعله وسيلة جماعية يستفيد منها جميع أبناء الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار استدعى تنظيم الاقتصاد الوطني والتحكم فيه إلى التدخل الدولة وتوجيهه، خاصة في المرحلة البومديونية التي طبقت فيها الغدارة المركزية سياسة المخططات الاستثمارية الصناعية والثورة الزراعية.

وكما لا يخفى على أي إنسان، فإن الجزائر في هذه المرحلة كانت تصنف من بلدان العالم حديثة الاستقلال، حيث تزامن استقلالها السياسي مع ظروف دولية تتمثل في قيام الحرب الباردة وبزوغ منافسة سياسية واقتصادية جديدة بين الكتلتين الشرقية والغربية، كل منهما يسعى على استخدام ما تقدمه من معونات اقتصادية للبلدان حديثة الاستقلال[3]، من أجل تبني الإيديولوجية التي تنشرها كلا الكتلتين، فالجزائر عرفت دعما كبيرا من طرف الاتحاد السوفيتي من أجل تدعيم استقلالها مثلها في ذلك مثل مصر وكوبا وكوريا الشمالية.

لقد عمل الرئيس "هواري بومدين" الذي تقلد منصب الحكم في الجزائر سنة 1965 كل ما بوسعه من أجل تحقيق تصوراته بشخصيته الكاريزمية التي أهلته أن يكون من أبرز القادة العرب وقتذاك، المدافع عن الهوية الوطنية واسترجاع حقوق الشعوب المغلوبة على أمرها، وهذا أدى إلى التفاف الشعب حوله وتشجيع سياسة التموين، فمن خلال تمسكه بحكم نظام الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) وتطبيقه للنظام الإداري المركزي استطاع أن يحقق استقرًا سياسيا انعكس كثيرا على المجتمع، لذلك

(1) – محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 311.

(2) – نفس المرجع، ص 312.

(3) – طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص43.

فغن الاستقرار الذي نعمت به الجزائر في عهد بومدين الذي نفى في ديسمبر 1978 قد كان مبنيا على اسس الشرعية السياسية[1].

من كل ما سبق يتضح لنا بأن السياسة الاقتصادية في فترة الرئيس هواري بومدين كانت مركزة على سياسة التصنيع التي يعد الاقتصادي الفرنسي "جرار ديرنيس" مهندسها، أي الاهتمام بالصناعات الثقيلة، وذلك بإنشاء المصانع الضخمة والمنشآت ذات الحجم الكبير، فقد كانت هي الوسيلة المتبعة من طرف السلطة السياسية لتحقيق تنمية وقاعدة اقتصادية، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية بداية السبعينات من القرن الماضي، وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها هذه السياسة في دفع عجلة التنمية للدولة، فإن طغيان المركزية الشديدة في عملية التسيير المؤسساتي، وتفشي ظاهرة الاحتكار على مختلف القطاعات وتزايد الأمراض البيروقراطية في أجهزة الدولة لادت حتما إلى تناقضات عديدة، وعلى جبهات مختلفة[2] للاقتصاد الوطني.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في نهاية سنة 1978، انتقلت السلطة السياسية في الجزائر إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، التي تعتبر فترة حكمه التدشين الحقيقي للانفتاح والتوجه نحو الليبرالية الموالية للمعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية، حيث أنه بمجرد انتقال السلطة إلى يده بدأت تتغير فكرة "أن السوق والاشتراكية نظامين مترابطين"[3]، وكما هو معروف عن الرئيس الشاذلي بن جديد فإنه يمقت الاشتراكية وشغوف جدًا لليبرالية، وكذلك فإنه منذ وصوله إلى الحكم بدأت مؤشرات عملية الانتقال إلى الليبرالية تتضح، وتدشين لعهد جديد في قاموس تاريخ الجزائر المعاصر، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالمخطط التالي:

(1) – محمد سيد رصاص، "السلطة السياسية والتطرف الديني الجزائر نموذجا"، "مجلة النهج" (تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية بالعالم العربي بسوريا)، العدد 56، (خريف) 1999، ص 154.

(2) – علي غربي، "واقع التنمية في الجزائر: دراسات سوسيولوجية للصراع الصناعي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص337.

(3) – Alain. Nonjon, La mondialisation, Paris: édition SEDES, 1999, P 30.

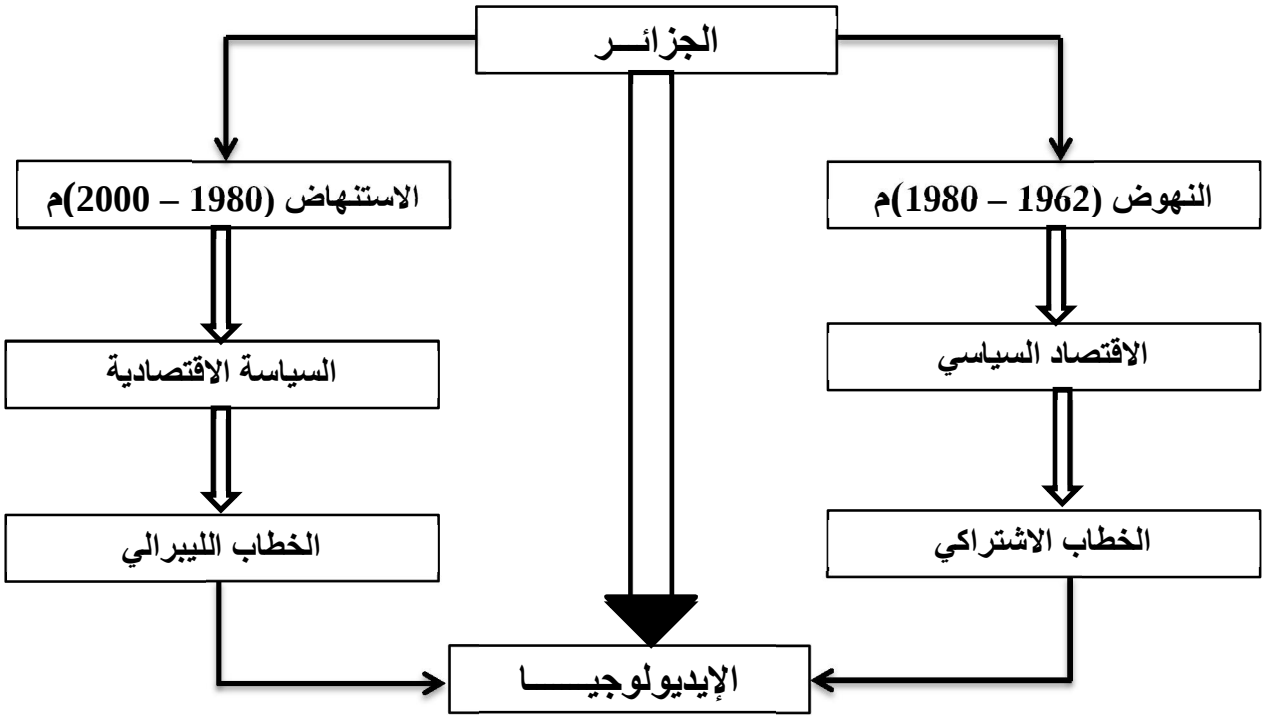

فمن خلا المخطط يمكننا ملاحظة أنه قد حدثت تغيرات جذرية على مستوى المعادلة التنموية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية الدخول في القرن الواحد والعشرين[1]، وذلك بالانتقال من الخطاب الاشتراكي إلى الخطاب الليبرالي، وبعبارة أخرى إعادة تنشئة الإيديولوجية الرأسمالية في عصر ما بعد الاستقلال، وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن توجهات الرؤساء وتأثير النخبة العسكرية لهما دور كبير في توجه الجزائر نحو الليبرالية، فبمجرد ان تولى الرئيس بن جديد سدة الحكم "انقلب على حزب جبهة التحرير الوطني وتم اقصاء كل الرجال الاقوياء الذين يمكن لهم تشكيل مراكز قوى بداخل النظام[2]، فبالرغم من كون الرئيس مرنا ومعتدلا في نظر من اختاره خليفة للرئيس هواري بومدين (المؤسسة العسكرية)، إلا أنه يعد من انصار الليبرالية والانفتاح[3]، حيث قام في البداية بعملية اقصاء وتشتيت أربعة نخب رئيسية وذلك على النحو التالي:

أ- تشتيت اعضاء النخبة المتمركزة بالحزب التي يقودها "محمد الصالح يحياوي" الذي كان يعمل على المحافظة على المكاسب الاشتراكية التي تحققت في عهد الرئيس هواري بومدين.

(1) – ناصر يوسف، التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر.

(2) – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص 195.

(3) – عمار بوحوش، "بداية سياسة الانفتاح دشن في الثمانينات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 42، العدد 03، 2004، ص 100.

ب- تشتيت نخبة الليبراليين التي يقودها "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان يطمح إلى إقامة نظام سياسي ليبرالي ديموقراطي.

ت- تشتيت نخبة الامن البومدييني التي كان يتزعمها "قاصدي مرباح".

ث- تشتيت نخبة التكنوقراطيين الاقتصاديين التي كان يتزعمها السيد "بلعيد عبد السلام" ورجال الأعمال الذين يحظون بدعم القيادة السياسية في الجزائر[1].

وفي هذا السياق يجدر بنا القول أن الإستراتيجية التنموية للجزائر كلها تعتمد على مداخيل الريع البترولي، حيث تمثل عائداته المصدر الوحيد لتمويل جميع المشاريع الوطنية، فاقتصاد الدولة يقوم كله على هذا الريع الذي نقصد به "الدخل النقدي أو العيني تحصل عليه الدولة بصفة منتظمة، ويعيش أفرادها دون الحاجة إلى القيام بعمل إنتاجي، فكل دخل خام (هبات طبيعية) لا يبذل صاحبه جهدًا انتاجيا وملا هو نتيجة استثمار، هو (الريع) سواء كان مصدره داخل البلد أو خارجه"[2]، وبالنظر لأهمية مداخيل الريع على التنمية الوطنية، فإن أهم نخبة تم تشتيتها وتهميشها في فترة الشاذلي بن جديد هي نخبة التكنوقراطيين الاقتصاديين التي كانت تسيطر على كافة توجهات الانفاق العام وتوزيع الثروة الوطنية في فترة الرئيس هواري بومدين.

لقد تبنى الرئيس "بن جديد" في بداية عهدته الرئاسية سياسة الاستهلاك بدل الانتاج وذلك من خلال الإعلان عن المخطط الخماسي (1980 – 1984) الذي رفع فيه شعار "من أجل حياة افضل" التي يعني حياة أفضل من الفترة السابق، وقد كان من حسن طالع فترة الثمانينات أن شهد العالم فيما يسمى بـــ "الصدمة البترولية الثانية" فجاوز سعر البرنت فيها الاربعين دولارًا للبرميل الواحد، بل تعداها أحيانا، وهكذا اجتمعت في تلك الفترة ثلاثة عناصر بارزة:

- رغبة سياسية في التخلي عن التشدد الإيديولوجي.
- وفرة مالية من العملة الصعبة بسبب عائدات النفط مما وفر ملا غزيرًا لاستيراد من فرنسا، وللفساد أيضا.

(1) - عمار بوحوش، نفس المرجع السابق، ص 112 – 118.

(2) – محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 50.

- السعي الحثيث إلى بيان العهد الجديد للتنفس عن الشعب عبر سياسة مكثفة لتمويل السوق بكل ما يحتاج إليه الشعب من المواد الغذائية وغير الغذائي، وحتى الكماليات التي لم تكن تدخل حتى ضمن تطلعات الشعب[1].

وعلى هذا الأساس نجد بأن الرئيس بن جددي اعتمد على جهاز تنفيذي جديد ذو توجه ليبرالي يترأسه "عبد الحميد إبراهيمي" الوزير الأول الذي قام بإجراء اصلاحات اقتصادية وتغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية الجزائرية، كان الهدف منها بالأساس التخلي عن النمط الاقتصادي القديم والمتمثل في سياسة التصنيع والتوجه تنحو تدعيم القطاع الفلاحي والاهتمام أكثر بجانب الخدمات مثل توفير السكن والتعليم والصحة ...الخ، وبناء على هذا فإن الحكومة التنفيذية برئاسة "عبد الحميد إبراهيم" قامت بسياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، التي من خلالها جرت عملية تفكيك وتفتت هياكل قطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة المتمثلة في شركة سوناطراك "SONATRACH" إلى مؤسسات مصغرة بهدف خلق فعالية وكفاية إنتاجية أكبر، فالملاحظ أن هذه العملية تعتبر أول مؤشر على توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وأهم عامل لاندثار القطاع العام، وذلك حتى تسهل عملية بيعه ونقله بسهولة من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة.

فعملية إعادة تنظيم القطاع العام والانتقال من شركات ضخمة تحتكر نشاط فرع اقتصادي بأكمله إلى شركات ذات الحجم الصغير المتخصصة في منتوج واحد عام 1982[2]، يعد من أهم القرارات المدمرة لبينة القطاع العام في اوائل الثمانينات من القرن العشرين، فيما كان القطاع العام في شكل وحدة عامة وكاملة وذات هيكل تنظيمي متناسق تمت عملية تقسيمه إلى فروع ومؤسسات صغيرة ذات أكثر شراهة لبارونات الاقتصاد الوطني للنيل من شركة سوناطراك ونهب أكثر مصدر تمويلها بطرق ملتوية ومبررة باسم خلق الفعالية والانتاجية والجودة في تلك المؤسسات، ونظرا لارتباط تمويل المؤسسات المعاد هيكلتها بمصدر واحد والمتمثل في عائدات البترول، فإن بداية انهيار أسعاره في السوق الدولية ابتداءً من سنة 1983 أثرت

(1) – علي بن محمد، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (إسماعيل الشطي محررًا)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص892.

(2) – أحمد هني، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 167.

تأثيرًا على نشاط المؤسسات العمومية التي أصبحت بعيدة عن مفهوم المؤسسة الاقتصادية التي تسعى على تحقيق الرشادة الاقتصادية[1].

إن انهيار أسعار النفط قفي سنة 1986 أوقع الاقتصاد الوطني في أزمة حقيقية لم تشهد لها الجزائر مثيل منذ بداية استقلالها فيما بين (1985 – 1986)، هبطت معدلات المبادلات بنسبة 51% والصادرات 21%، وهذا ما أدى بالسلطة السياسية إلى اتخاذ إجراءات جديدة بعد وقوع الازمة الاقتصادية تهدف بالأساس إلى إزالة الطابع الاحتكاري لمختلف الأنشطة ... وإعادة قواعد تدخل الإدارة في ترخيص النشاط وتسييره[2]، وعموما يمكن القول أن مقاصد تنظيم الاقتصاد الوطني للتوجه نحو اقتصاد السوق بدأت تظهر أكثر منذ سنة 1986، فإضافة إلى إجراء عملية الهيكلة المالية والعضوية المشار إليها آنفا، فقد عمل فريق الشاذلي بسياسات جديدة لخصها لنا "أحمد هني" في النقاط التالية:

1- إعادة التنظيم المصرفي للخروج من الوضعية تراكم عجز القطاع العام وديونه، وذلك بمنح البنوك دورًا جديدا في تقويم المشروعات ومنح القروض والتمويل (1986).

2- إصدار قانون يقر استقلالية الشركات العامة في تسييرها وعدم تدخل الإدارة (1988).

3- إصدار قانون يعيد توزيع أراضي القطاع الزراعي العام بين جماعات من العمال مستقلين في تسيير مزارعهم (1986).

4- رفع قيود لتوظيف الاموال العامة والخاصة من إجراءات الترخيص (1988).

5- حذف بعض الاحتكارات في التجارة الخارجية (1988).

6- تحويل جهاز التخطيط إلى جهاز تنسيق وترشيد للنشاط.

(1) – فضيلة عكاش، الآثار السياسة للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 86.

(2) – عيسى بن ناصر، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (الصادرة بجامعة باتنة)، العدد 07، 2002، ص 125.

بالتعمق في مختلف هذه الإجراءات يتبين لما أنها كلها سياسات أراد من خلالها فريق الشاذلي التوجه نحو اقتصاد السوق، ورأى أنه لا خيار للجزائر إلا بالرجوع إلى تدعيم القطاع الخاص، وهذا ما يبرز بشكل أكبر من خلال مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية وعدم تخل الإدارة في التسيير والتوجيه لها من جهة، ونزع الاحتكار على التجارة والعمل على تحرير التجارة الخارجية والمبادلات بين الجزائر والعالم الخارجي من جهة أخرى.

ولهذا يلاحظ أنه قبل سنة 1988 كانت الجزائر في وضعية جد صعبة ومن جميع النواحي فبالنظر إلى مؤشرات تلك المرحلة فقد كان يوجد عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة البطالة وتزايد عدد السكان وبداية ارتفاع الأسعار...الخ، وأهم مشكل واجهته الجزائر آنذاك هو تزايد حجم المديونية الخارجية (خاصة من طرف فرنسا). التي تجعلنا نقول بأن المهمة الرئيسية التي جاء من أجلها الرئيس الشاذلي هي إغراق الجزائر في الديون وإظهار نخبة جديدة ذات تطلعات اقتصادية وسياسية وإفلاس المؤسسات العمومية[1].

وأمام تزايد حدة هذه المشاكل والصراع الدائر حول السياسات العامة في هرم السلطة، اندلعت حوادث أكتوبر 1988، التي ارتبطت أساسا بالصراع بين الاصلاحيين والمحافظين في هرم السلطة حول تسيير شؤون الدولة وكيفية تحقيق مطالب المجتمع المتعددة والمتزايدة[2]، فقد كان الفريق الاول (فريق الاصلاحات) ذو التوجه الليبرالي يهدف إلى الاصلاح الجذري والإسراع في تنفيذ القرارات الداعمة للانفتاح والديمقراطية والسوق، في حين كان فريق المحافظين يسعى إلى الحفاظ على المكتسبات وإبقاء الجزائر ذات توجه اشتراكي في إطار اشتراكي في إطار نظام الحزب الواحد، وعدم جر الجزائر إلى اللبرالية والانفتاح، وبالتمعن في ذلك الانفجار الشعبي الساخط على كيفية إدارة شؤون الدولة، يتضح لمنا بوضوح غياب رؤية إستراتيجية للقيادة السياسية على معالجة المشاكل بطريقة موضوعية ومنهجية وعلمية، وعلى هذا الأساس يمكن القول: أن تلك الأحداث (أكتوبر1988) لها علاقة بالصراع بين المحافظين والاصلاحيين في النظام، والذي بدأ مباشرة بعد انخفاض أسعار البترول ثم مناقشة تعديل الميثاق الوطني العام 1986 الذي لم يرضى عليه بن جديد، وقال عنه غفي خطابه الموجه للأمة أمام المجلس الشعبي الوطني في

(1) – عبد العالي رزاقي، "مهمات رؤساء الجزائر"، السفير (جريدة جزائرية أسبوعية)، العدد 190، جانفي 2004، ص 24.

(2) – عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص ص125 – 126.

نهاية 1986، أن الميثاق لم يكن في المستوى لأن بن جديد أراد إدخال إصلاحات اقتصادية بتحرير السوق وإصلاحات سياسية بخلق مقابر داخل حزب جبهة التحرير الوطني تكون نواة لأحزاب سياسية تخرج من رحم الحزب الواحد فيما بعد[1].

وأمام هذه الوضعية تم من ناحية السياسيين إعلان مرحلة التعددية السياسية، من خلال الدستور الجديد الصادر بتاريخ 23 فيفري 1989 الذي جاء يقر بالتعددية الحزبية وحرية التعبير واستقلالية القضاء وتبعية الجيش السلطة التشريعية، ويغرها من النصوص الداعمة للديمقراطية والانفتاح، ومن خلاله تم الاعتراف الرسمي والعلني من طرف السلطة على جعل اقتصاد السوق هو المنظم للاقتصاد الوطني والتخلي عن الاقتصاد الموجه[2].

وتدعيمًا لسياسة الانفتاح والتخلص من المشاكل، بدأت السلطة في اتصالات سرية ثم علنية مع الهيئات الدولية، حيث تم الاستنجاد بصندوق النقد الدولي وتم التوسل إلى الخزينة العمومية الفرنسية لمنح تسليفات وقروض إضافية، لاستكمال عملية الاستنهاض الاقتصادي وتلبية مطالب المجتمع الناقم على الوضع المزري الذي أصبح يعيشه وعلى هذا الاساس فإن تدعيم التعاون مع الهيئات الدولية ازداد أكثر، وبالتالي بدأ دورها يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني، وهذا ما برز أكثر في اواخر الثمانينات من لقرن العشرين من خلال خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في كارس 1989، الذي أكد فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج صندوق النقد الدولي، فأكد على 'المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانزيم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما اكدت مذكرة الحكومة بان العنصر الاساسي في الاصلاح الاقتصادي هو دور القطاع الخاص[3].

(1) – رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص204 – 205.

(2) - عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، الجزائر: منشورات جامعية 08 ماي 1945 بقالمة، 2006، ص 16.

(3) – صالح صالحي، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية (صادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة - الجزائر)، السداسي الأول، العدد الأول، 1999، ص 124.

ونظرا لعدم توافق سياسة "قاصدي مرباح" مع أهداف الرئيس الشاذلي بن جديد الليبرالية والساعي لتحقيقها بسرعة، فقد قام بن جديد بإقالة مرباح وعين الرئيس "بن جديد" السيد "مولود حمروش" كأول رئيس حكومة في عهد التعددية والذي ارتبط اسمه برجل إصلاحات، فقد تقلد منصب رئيس الحكومة بتاريخ سبتمبر 1989، ودامت على غاية 1991، ويلاحظ هنا أن الحكومة عملت جاهدة على الدخول مباشرة في اقتصاد السوق دون الآخذ بعين الاعتبار ضعف الاقتصاد، كما حاولت استغلال السبل الكفيلة للحصول على موارد مالية خارجية من أي جهة كانت بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رغم شروطها المجحفة[1].

ولذلك فإن حكومة حمروش أرادت تمرير مشاريعها الاصلاحية بالقوة داخل قبة البرلمان والتسريع في تطبيق سياسة الانفتاح على كافة القطاعات، فقد قامت بأولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات وبإلغاء التخصيص المركزي للنقد الاجنبي، وإنهاء احتكار الدولة التجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة واسعار الصرف[2]، ومن أهم التشريعات التي اصدرتها حكومة حمروش والتي احدثت هزة في النظام الاقتصادي الجزائري بداية التسعينات من القرن الماضي هو إصدار قانون النقد والقرض أو القانون الذي يعرف بـــ "قانون 90 – 10"[3].

وقد جاء هذا القانون من أجل إصلاح القطاع النقدي والمصرفي وفتح المجال للقطاع الخاص الاجنبي والداخلي للاستثمار في الجزائر من خلال "الدعوة والترخيص للرأس المال الخارجي للقيام بالاستثمار في القطاع البنكي لتحقيق سرعة في الانتعاش الاقتصادي، كما أدخل تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواءًا، فيمات يتعلق بهيكل البنك المركزي للسلطة النقدية أو بهيكل البنوك التجارية، فإنه بموجب احكام هذا القانون سمح للخواص بإنشاء بنوك لهم بجانب القطاع العام[4]، ومن بين هذه البنوك: بنك البركة، بنك الخليفة، سيتي بنك ...الخ، التي منح لها حرية العمل والاستقلالية المالية، بدون اية رقابة حقيقية من طرف الدولة وبالخصوص رقابة السلطة التشريعية.

(1) – عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

(2) – صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(3) – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون 90 – 10 الذي يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، السنة السابعة والعشرون، العدد 16، الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1990.

(4) – نجيب بوخاتم، "دور الجهاز المصرفي الجزائري في عملية التحول الاقتصادي والانتقال على اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 42.

وفي هذا السياق، ونظرًا لحالة الضعف العام التي عرفها الاقتصاد الوطني، والغياب شبه الكلي للدولة حول تنظيم الانشطة الاقتصادية واللامسوؤلية الممارسة من طرف البرلمان، فقد زاد أكثر "تدهور صورة البلد المالية"، وزادت من مخاطرته، وشجعت أشكالا جديدة من المضاربة، لا سيما الهوامش غير المستحقة، والعمولات عبى التركيبات المالية، وبعد انفتاح التجارة انفتح المجال المالي امام المضاربين دون رقابة الدولة[1]، لتكن البيئة مناسبة للصفقات غير المشروعة، وافلاس المؤسسات العمومية من خلال زيادة النهب والسرقة والتهريب وانتشار الفساد، وتوسع السوق الموازية التي أصبحت الظاهرة البارزة على مستوى التنظيم الاقتصادي.

وما يمكن استخلاصه من كل ما سبق، أن حكومة مولود حمروش أعطت للقطاع الخاص دورًا كبيرًا وجديدًا للمساهمة في التنمية الوطنية، وذلك جنبًا إلى جنب مع القطاع العام، خاصة وأنها وجدت الارضية الملائمة لوضع وسن القوانين التي تصب في الاتجاه الليبرالي، سواءًا من القمة أي الرئيس وتوجهاته الشخصية أو من طرف الجانب الدستوري والرسمي (دستور 1989) أو من طرف المجتمع الذي أراد التغير الجذري للأوضاع المتأزمة.

وبدون فصل الاصلاح الاقتصادي عن التطور السياسي المتسم بالانتقال إلى الدمقراطية فإن الانفتاح جاء كليا، حيث جرت أول تعددية حزبية في الجزائر بعد سيطرة الحزب الواحد لثلاثة عقود من الزمن، فبعد إجراء أول انتخابات تعددية فاز فيها حزب حديث النشأة يدعى "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في انتخابات 26 ديسمبر 1991م، والذي اعترفت به السلطة السياسية نفسها فقد أخلط هذا الفوز الأوراق وأقلب المفاهيم لصانعي القرارات في الجزائر، حيث أن نجاح هذا الحزب المعارض للسلطة معناه أن المصالح والمكاسب والمناصب التي كانت تتمتع بها جماعات مصالح أصبحت مهددة، وعليه لا يوجد إلا حل وحيد للإنقاذ هذه الورطة، وهو إلغاء المسار الانتخابي وحل الحزب وإنقاذ الجزائر والديمقراطية من أيدي الإسلاميين والمتطرفين حسب تعبير التيار العلماني وبعض جنرالات الجيش[2].

(1) – غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، (ترجمة خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997، ص 96.

(2) – عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

وما ينبغي الإشارة إليه ونحن بصدد حديثنا عن سياسة الانفتاح غفي الجزائر، أن الدولة الجزائرية تستند بصفة أساسية على الجيش[1]، لذلك فإن للجيش دور كبير في تعيين الرؤساء وتحديد سياسات الدولة والقرارات الداخلية المتعلقة بالإصلاحات والتنظيم، والمقصود بالجيش ليس المؤسسة العسكرية المحافظة على أمن وسلامة البلد والتي تعمل على الدفاع عن الوطن، بل "عصبة قوية من قادة الجيش، بمعنى فوج من الضباط الذين ينشطون مراكز التناوب باستعمال أجهزة الدولة، تمنع بروز نخبة ممثلة قادرة على تسيير الدولة[2] بطريقة نزيهة وشفافة وديموقراطية".

وما يهمنا في هذا الإطار أنه ما بين "1992 – 1993" أصبح نموذج الاقتصاد هو السائد وغابت كل معالم الاقتصاد الحر، خاصة بعد ما تم تعيين السيد "سيد أحمد غزالي" على رئاسة الحكومة الذي نادى بيع آبار البترول من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وإنهاء الضغوطات الخارجية، وعلى هذا الأساس فقد عبر عن استعداده لبيع 25% من حقل حاسي مقابل 06 أو 07 مليارات دولار، وذلك من أجل إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، الذي كان في تلك الفترة في تراجع واضح[3]، وتسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات والقوى العظمى، وخوفا من رد الفعل على مثل هذه السياسة الخطيرة على سيادة الدولة وعلى المجتمع، جرى استبداله بالسيد "عبد السلام بلعيد" المعروف بنهجه الاقتصادي المتشدد واحتكار الدولة لوسائل الانتاج، فهو قادر في المجال الاقتصادي والاجتماعي على الانتقال من التسيير الإداري إلى اقتصاد السوق[4]، حيث جاءت هذه الحكومة في شهر جويلية 1992 منفذة لسياسة "اقتصاد الحرب" وذلك للظرف الخطيرة الذي كانت تمر به الجزائر من كافة النواحي خاصة الأمنية، فقد كان يعادي رئيسها منطلقات صندوق النقد الدولي، وتبني فكرة الوفاء بخدمات الدين رغم مستواها المرتفع آنذاك الذي بلغ معدل خدمة الدين كنسبة من الصادرات سنة 1992: 76.5 % واستخدام سياسة ميزانية توسعية للإنعاش النمو الاقتصادي[5].

(1) – غازي حيدوسي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

(2) – الهواري عدي، "الجزائر آفاق 2010" التنمية والديمقراطية، الجزائر، د. ن، 2003، ص 185.

(3) – عبد الحميد الإبراهيمي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: دراسة حالة الجزائر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 862.

(4) – غازي حيدوسي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

(5) – عبد المجيد قّدي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية"، الجزائر: مركز أبحاث للدراسات الاقتصادية والتنمية، 2002، ص18.

وقد استمرت هذه الحكومة على غاية أوت 1993، حيث أنه بالرغم من فعالية هذه السياسة على سيادة البلد في تلك الفترة العويصة إلا أنها لم تنجح بسبب تطورات ومستجدات البيئة الخارجية التي تحولت نحو العولمة، وعلى هذا الاساس أعقبتها حكومة السيد "رضا مالك" حيث قامت بإبرام اول اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية كحل فرضته المتغيرات الداخلية والخارجية، لذلك فإنه بدءًا من سنة 1994، يمكننا الحديث فعليا عن السياسات المدعومة[1]، من طرف الهيئات الخارجية المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كما شرعت السلطة السياسية في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، وذلك بهدف الانتقال من الاقتصاد الموجه إداريا إلى اقتصاد تتحكم في آليات السوق والمنافسة، حيث قامت حكومة السيد "مقداد سيفي" بتصميم برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير المدى (أفريل 1994 – مارس 1995) الذي كانت تهدف من خلاله إلى إعادة التوازن إلى ميزات المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية وتخفيض عجز الميزانية والتقليص من الكتلة النقدية والاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد[2]، مستخدمة في ذلك عدة وسائل وأموال ضخمة لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني ونظرًا لحالة اللااستقرار التي كانت سائدة، تم الإعلان عن برنامج آخر وهو برنامج التصحيح الهيكلي كضرورة حتمية لا مفر منها في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق من أفريل 1995 – 1998، وقد أشرفت عليه حكومة السيد أحمد أويحي الذي جاء مجسدًا لأهداف هذا البرنامج المتمثلة بشكل عام في انعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على مستوى التشغيل الدائم وخوصصة جزء مت المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي[3]، ويمكن القول انه بتعين السيد "أحمد أويحي" على رئاسة الجهاز التنفيذي بداية منتصف التسعينات من القاضي عرفت الجزائر مرحلة حاسمة في القضاء على الكثير من المؤسسات المفلسة وتحويلها إلى القطاع الخاص، حيث تعد حكومة أويحي التي أطلق عليها اسم "حكومة المهمات القذرة" آنذاك ردود افعال كثيرة من طرف المجتمع على سياسته الاقتصادية، فما ميز تطورات البرامج الاستقرار الاقتصادي وبرامج التثبيت الهيكلي هو تذمر الشعب والطبقة العاملة منها للآثار الاجتماعية الناجمة من الخوصصة التي أفقدت آلاف الأسر الجزائرية مصادر رزقها.

(1) – نفس المرجع، ص 19.

(2) – عبد الله بن دعيدة، "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 355، ص24.

(3) – عبد الله بن دعيدة، المرجع السابق الذكر، ص 265.

وفي الواقع أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة له الفضل الكبير في استعادة الأمن والسلم إلى البلد، مقارنة بالعشرية التي سبقته، إلا أن عمله الفردي لا يمكن أن يكتب له النجاح من غير مشاركة الشعب في دعم قراراته، فهو من خلال سياساته والاعمال التي قام بها لايزال يتعامل مع الواقع الجزائري بعقلية المرحلة البومدينة وهي عسكرة المجتمع[1]. وتغييب ممارسة الحريات الفردية والجماعية التي تعد أساس الحكم الراشد في عصر العولمة.

فالملاحظ أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عينه على الجيش وجاءت مهمته لحامية الضباط السامين من ضغوطات المنظمات غير الحكومية الدولية وحقوق الإنسان[2]، ومن جهة أخرى أن الرئيس بوتفليقة واجه ضغوطات كبيرة مورست عليه لتحضير إستراتيجية الخاصة بتحديث الاقتصاد الجزائري، ولقد كان الهدف من ذلك تحطيم إستراتيجية الرئيس والتأثير سلبيا على الاستثمارات الأجنبية، مما سمح لكبار البارونات الاقتصاد في البلاد مواصلة سياسة الاستيراد التي حطمت الاقتصاد الوطني، وأدت إلى ظهور اختلالات وأزمات خاصة في مجال الأنظمة المالية والمصرفية[3].

ونستخلص مما سبق أن الليبرالية في الجزائر هي ليبرالية عرجاء ترتكز على مصالح فئة معينة وخاصة تهمل الجانب الاجتماعي (المجتمع)، وأن مشكلة توزيع الوعي هو العامل الاساسي وراء توالي بروز الفضائح في العديد من المجالات الاقتصادية، وأن الانفتاح كان فوضويا، فخلال العشريتين الماضيتين لم تتغير بنية الناتج المحلي الخام الجزائري ولا بنية العائدات الجبائية[4].

وباختصار فإن المغزى السياسي للانفتاح هو انتشار شركات الاستيراد والتصدير في كل مكان وانتهاج سياسة الربح السريع عن طريق القروض الميسرة والتحويلات المالية، التي استنزفت خزينة الدولة من العملات الصعبة، حيث أنه لمن الواضح "أن الجزائر ليست بحاجة إلى آلاف الشركات للتصدير لأنها لا تصدر إلا ما يعادل 02% خارج المحروقات، و98% من صادرات الجزائر هي المحروقات التي تحتكرها

(1) - عبد العالي رزاقي، "عقلية اصحاب القرار في الجزائر"، السفير (جريدة أسبوعية)، العدد 189، 2004، ص24.

(2) - الهواري عدي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(3) – رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص 276.

(4) – حفيظ ص، "الخبير الاقتصادي شيخاوي أرسلان توزيع الريع وراء الفضائح"، جريدة الخبر، العدد 4917، 2007، ص 27.

الدولة الجزائرية، ولهذا فإن الانفتاح في جوهره هو التفتح على القطاع الخاص وتدعيمه بحيث يفتح الباب على مصراعيه للجماعات القوية في البلاد لكي تعمل في التجارة وتنال حقها من الريع البترولي للجزائر[1].

المطلب الثاني: التعددية السياسية ودور البرلمان في رسم السياسة الاقتصادية.

وكما سبق وأن أشرنا آنفا، فإن الجزائر دخلت عهد التعددية والانفتاح رسميا منذ إصدار دستور 23 فيفري 1989، حيث نص هذا الدستور على تخلي الجزائر عن نظام الحزب الواحد والتحول نحو ممارسة ليبرالية المؤسسات السياسية والاقتصادية " Political and Economic liberal Institutions"، فالهدف الأساسي من التحول إلى التعددية السياسية هو محاولة فريق الاصلاحات ضرب وتكسير حزب جبهة التحرير الوطني والتضامن والتخلص من نخبة المحافظين، واشراك الشعب في تحمل تبعيات الازمة الاقتصادية مقابل تمتعه بالحريات السياسية وتأسيس الأحزاب والتجمعات ذات النشاط السياسي[2].

ويمكن القول أن عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر معقدة ومتشابكة للغاية ذلك أن الانفتاح السياسي لم تتوفر له البيئة الملائمة حتى ينضج بطريقة سلمية وفعالة ويعود بالخير على المجتمع الجزائري.

إن خلق نظام ديمقراطي حقيقي وفعال قد يحتاج إلى عشرات السنوات وربما مرور أجيال كاملة حتى يكتمل وبقطف المجتمع ثماره، إلا أن هذا لم يحدث للأسف في الجزائر، فقد كام الرئيس "الرئيس الشاذلي بن جديد" باعتباره المسؤول الاول عن تطبيق "سياسة الانفتاح" رجل بعيد كل البعد عن رجل القناعات والمبادئ حيث كان في صوره أن الديمقراطية ليست سوى أداة استقرار سياسي[3].

وبالتالي كانت سياسة الانفتاح في بدايتها بمثابة بركتان حقيقي هو بركان الدولة الجزائرية وكاد أن يقضي على وجود دولة اسمها الجزائر، فهو أراد أن يلغي في لحظات أهم خاصية يمتاز بها النظام السياسي

(1) – عمار بوحوش، "بدية سياسة الانفتاح دشن في الثمانينات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسة والاقتصادية، المجلد 42، العدد 03، 2004، ص 100.

(2) – عمر عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، (أكتوبر) 1999، ص 63.

(3) – غازي حيدوسي، مرجع سبق ذكرهن ص 107.

الجزائري المتمثلة في خاصية النظام الابوي، وذلك بطريقة سريعة وشاملة، إلا أنه في الخير أوقع البلاد والعباد في نفق مظلم لازالت آثاره السياسية والاقتصادية والامنية باقية لحد الآن.

وبالنظر إلى حال التعددية السياسية في الجزائر والمراحل التي مرت بها في السنوات الماضية يتضح لنا أن الجزائر لازالت بعيدة عن تطبيق الديمقراطية بشكل عملي ومدروس حيث أن الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة السياسية هي أحزاب غير فاعلة وهي لا تعبر فعلا عن مطالب المجتمع الجزائري، ولا يزال وجودها في خدمة مصالح فئات وليس الصالح العام.

فالأحزاب السياسية منذ نشأتها في بداية التسعينات إلى غاية اليوم هي ضعيفة ولا تملك برامج سياسية واقتصادية مفصلة ومتكاملة، ولا تملك سوى عموميات وأن برنامجها الوحيد هو نقد النظام[1] في السابق، أما في الوقت الحاضر – في شكل ائتلاف حكومي وتسيير وفق برنامج الرئيس – فإنها لأصبحت أداة بيد السلطة السياسية لنزع فتيل الأزمات وإعطاء المواعيد غير المحققة في الميدان، وبالتالي ما هي إلا وسيلة تستخدمها مجموعات لخدمة مصالحها الخاصة، وعلى هذا الأساس فهي هامشية، ولا تكلك سلطة المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة للدولة، وبالتالي فإن المواطن الجزائري فقد الثقة في هذه الاحزاب و لم يعد في باله وجود تنظيمات اسمها أحزاب سياسية.

ففي صر العولمة وحرية الاسواق لا مجال لبرامج فيها الغموض والعشوائية، فالسياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، لذلك فإن تعامل الدول مع بعضها البعض الآن لا يتم بمنهجية واضح، وأن أي غلط يرتكب في عملية التعامل أو التبادل الخارجي قد يعرض البلد إلى حالة حصار وربما الاحتلال المباشر[2].

فمن خلال تطورات التعددية السياسية في الجزائر، يتبن لنا أنه إذا كان الهدف من التحول النظام الديمقراطي هو مزيد من الحرية والمشاركة والتداول وتبادل الآراء حول السياسات الموجهة للتنمية في البلد، فإن ما وقع للجزائر يكشف لنا أن هناك سلطة خفية توجه الأمور من أعلى حسبما تريد السلطة، وعليه فإن سياسة الانفتاح والتعددية لم تجلب إلا التحكم من أعلى والحكم الفردي وعسكرة المجتمع المدني، فبقراءة أحكام الدستور الجزائري (1996م) ومختلف النصوص التي تصدرها السلطة يتبادر إلينا من أول

(1) – رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

(2) – محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 372.

وهلة أن الجزائر بلد في زيادة البلدان الديمقراطية، إلا أنه بالتنظر إلى الواقع المعاش نجد بأن كل شيء مخطط له من أعلى، حيث أن السلطة التنفيذية هي المهيمنة والموجهة لكافة الاعمال والسياسات، وما دور البرلمان إلا كمثل الهيكل الذي بدون روح.

إن التطورات التي حدثت على المستوى المؤسساتي، حيث تقرر تكوين سلطتين تشريعيتين برلمان يتكون من غرفة واحدة حسب دستور 1989 سلطة تشريعية ثانية حسب دستور 1996، غير أنه تبين أن المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة ما هما إلا وسيلة لجعل السلطة التنفيذية هي صاحبة القرارات السياسية العامة وهي وحدها القادرة على الحد من أي حزب أو جبهة معارضة أت تستولي على السلطة السياسية.

فحسب العرافين بخبايا السياسة وأصل الاختصاص، لقد استحدث مجلس الامة لكي يكون صمام أمان أو كبح للمجلس الشعبي الوطني على خلفية الانتخابات التي جرت في 1991/12/26 والتي فاز بها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالأغلبية في الدور الاول وعليه، فإن الغاية من إنشاء مجلس الامة حسب دستور 1996 هي وضع مكانيزمات قانونية للحيلولة دون تفرد أي حزب مارق بسلطة التشريع واتخاذ القرار في حالة حصوله على أغلبية، وأهم مؤشر على هذه الخلفية هو وجود ثلث (3/1) من الأعضاء معنيين من طرف رئيس الجمهورية وثلث (3/2) أعضاء مجلس الامة يتم انتخابهم من طرف المجالس البلدية والولائية، وبهذه الطريقة يمكن المحافظة على النظام السياسي الوجود ما دام القانون لابد أن يحظى بموافقة المجلس[1].

وعلى هذا الاساس يمكننا القول أن البرلمان في الجزائر لا يؤدي دوره بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه ومدون في احكام الدستور (التشريع + الرقابة) فلم نسمع مرة من المرات أن البرلمان اعترض على مشروع قانون أو ثار على قرار معين، ولإثبات مدى سيطرة السلطة التنفيذية على صنع القرارات في الجزائر، ومنها بطبيعة الحال القرارات التي تصب في الإصلاح الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن ظاهرة توجيه الحكومة للبرلمان حقيقة واضحة ومقصودة ومكرسة في منهج عمل الدولة الجزائرية، وما دور البرلمان إلا سلطة قانونية ليس لها أي اعتبار في رسم السياسة الاقتصادية للبلد.

(1) – كمال زايت "سلطة تشريعية تابعة"، جريدة الخبر الاسبوعي (أسبوعية جزائرية)، السنة التاسعة، العدد 419، 2007، ص 07.

ما بين القوانين التي مررها الرئيس بأوامر يمكن أن نذكر "قانون النقد والقرض" في عام 2001، حيث كانت حكومة "أحمد بن بيتور" التي تولت المسؤولية في ديسمبر 1999 إلى أوت 2000، قد أعطت مشروعا لتعديل قانون القرض والنقد، غير أن بن بيتور فوجئ بأيام قبال افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان بمدير الديوان الرئاسي الاسبق "علي بن فليس" يتصل به ليخبره باجتماع لمجلس الوزراء للنظر في المصادقة على الأمر الخاص بتعديل قانون القرض والنقد، وهنا ثارت ثائرة "بن بيتور" الذي طلب مقابلة الرئيس وقال له بانه من غير المعقول تمرير القانون بأمر قبل أسبوع واحد على افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان – علمًا أن الأغلبية داخل المجلس الشعبي الوطني لن ترفض القانون – غير ان الرئيس بوتفليقة تمسك بموقفه ورفض بن بيتور المواصلة وقرر أن يستقيل[1]، وهناك أيضا مجموعة أخرى من القوانين التي تعد هامة ومصيرية لم تمر على البرلمان مثل قانون النقد والقرض لسنة 2003، اللاغي لأحكام قانون 90-10[2]، الذي أصدرته حكومة السيد "مولود حمروش"، قانون الاسرة – قانون المحروقات ...الخ.

وما يمكن استخلاصه من مثل هذه الحالات أنه ليس هناك أي تشاور أو اتفاق يتم قبل إصدار القوانين، وهذا التصرف الذي هو أحد العوائق الاساسية في عدم نجاعة القوانين، ومنه يمكننا القول أن البرلمان والحكومة يتساميان ويتفقان على أية سياسة مقترحة حتى لا يظهر أنهما مختلفان أمام الرأي العام الجزائري.

ومن هنا يمكن القول أن المشكل الرئيس الذي يوجهه الاقتصاد الجزائري والذي ينبغي إعطاؤه اهمية كبرى هو الخلل الموجود في السياسات الاقتصادية نفسها، إن الواقع يفرض علينا أن لا ننسى اننا ففي عصر التحديات العالمية والمنافسة التي تواجهها أغلب دول العالم، حيث لا مكان في هذا العصر لدولة تغيب فيها مؤسسات دستورية قوية أجهزة وهيئات رقابة متطورة وفعالة، فالملاحظ أن اجهزة الدولة الجزائرية يغيب فيها مبدأ المحاسبة لذى المسؤولين في كل المستويات التي تنجر عنها آثار وجرائم اقتصادية تفقد الدولة مصداقيتها.

وبالنظر إلى تفاعلات المجتمع الدولي في عصرنا هذا، نجد أن تقدم العديد من الدول مثل دول جنوب شرق آسيا أو بعض دول أوروبا الشرقية لم يأت من فراغ، وإنما هو نابع من الاعتماد على سياسات

(1) – كمال زايت، المرجع السابق الذكر، ص 07.

(2) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 03 – 11 الذي يتعلق بالنقد والقرض "، الجريدة الرسمية، السنة 2003، العدد 52، الصادر بتاريخ 27 غشت 2003.

رشيدة وتخطيط استراتيجي طويل الامد بعين الاعتبار جميع العوامل التي لها دور في تحريك عجلة التقدم إلى الأمام[1].

(1) – آل ريس وجاك تروت، "التركيز في عالم مبهم"، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، 2004، ص 219.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الاقتصادية لعولمة في إضعاف الاقتصاد الجزائري.

لازال الاقتصاد الجزائري واقعا متدهورًا من جميع الجوانب، فقد عاش ولمدة طويلة تحت رحمة القرارات والمراسيم عن طريق التخطيط المركزي، حيث البيروقراطية الإدارية والعقود والصفقات السياسية، بعيدة عن السوق أي العرض والطلب والمنافسة، جاءت الصدمة البترولية عام 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية، وبهذا أصبح الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ظهرت سلبياتها في الميدان الصناعي والاقتصادي، وإذا كانت الجزائر كبلد نامي قد تقدمت رسميا ومنذ زمن بطلب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فما هي الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة قراراتها خاصة وأن هذا الانضمام يعتبر تحديا حقيقيا له بحكم اوضاعها الاقتصادية.

المطلب الأول: مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموًّت استثنائيا في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنويا وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق، حيث تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الاولى بصفة اساسية خفض التعريفات وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات، أدت الجولة الاخيرة التي اقيمت في الأوروغواي من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

لقد عرفت الجزائر علاقات متعددة منذ مطلع التسعينات مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الهيكلي، ومع البنك العالمي للإنشاء والتعمير في إطار التمويل والدعم الفني.

ومنذ 1987، بدأت الجزائر في اتصالات أولية في إطار الاتفاقية قبل أن تتحول إلى منظمة للتجارة العالمية في مراكش المغربية عام 1994، إلى أن جاءت سنة 1996 لتدشن مرحلة الاتصال الرسمي والفعلي للجزائر مع المنظمة وحتى يومنا هذا ماتزال المفاوضات متواصلة بين الطرفين، وكلما كان الانضمام إلى المنظمة وقت زمني مناسب كلما ككانت نتائج هذا الانضمام إيجابية أكثر وبأضرار أقل على الاقتصاد الوطني.

أولا- مسار التفاوض:

تطرح المنظمة مجموعة من الشروط على الدول التي ترغب في الانضمام إلى عضويتها وهي:[1]

- **تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:** حيث تشترط المنظمة على الدول الراغبة في الانضمام غليها تقديم جدول للتنازلات، يحتوي على تعريفات جمركية تشكل إلا يمكن رفعها من حيث المبدأ، إلا في حالات خاصة.

- **تقديم التزامات في الخدمات:** تقوم الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم جدول الالتزامات التي سوف تتبعها في قطاع الخدمات، يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات النشاطات المهنية والخدماتية، ووضع جدول زمني لإزالتها.

- **الالتزام باتفاقيات المنظمة:** حيث تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام بالتوقيع على البروتوكول يشتمل الموافقة على تطبيق واحترام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمي، ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية، واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقيات الاختيارية، ويعني ذلك أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات يعكس ما كتان سائدًا أيام الغات (GAAT).

ونظرا لهذه الشروط فإن العضوية في المنظمة التجارة العالمية تستلزم التفاوض مع مجموعة من البلدان الاعضاء في المنظمة للحصول على تأشيرة العضوية، وذلك بأن تتلقى الدولة الراغبة في الانضمام رسائل من لجنة متخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب العضوية، وتشتمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيفا في تعريفاتها الجمركية.

بالنسبة للجزائر فإن اتصالها الفعلي بالمنظمة، لم يتم إلا سنة 1996 بعد انتهاء جولة الأورغواي وإنشاء المنظمة العالمية للنجارة، وقد جرت المفاوضات وفق المراحل التالية:[2]

(1) – محمد براق ومحمد عبلة، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد04، جوان 2006، ص 157.

(2) – قويدري عياش، وعبد اله براهيمي، "أثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات الشمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 02، ماي 2005، ص ص62 – 64.

- **المرحلة الأولى:** جرت المفاوضات الأولى متعددة الأطراف سنة 1998، قدمت فيها الجزائر أجوبتها 300 سؤال مطروح من طرف الهيئة الدولية، تتعلق بطبيعة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطويره.

- **المرحلة الثانية:** بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل 1999، اطلقت الجزائر في مفاوضات ثنائية، وقامت بتقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري، كما قدمت أجوبة خاصة طرحها اهمك الشركاء التجاريين، وهم الولايات المتحدة الأمريكية والشريك الأوروبي.

وفي هذه الأثناء توقفت المفاوضات متزامنة مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية، الذي عقد دون أن يخل بالقواعد التي تفرضها المنظمة.

- **المرحلة الثالثة:** بعد توقيع اتفاق الشراكة من الاتحاد الأوروبي في 19 أفريل 2002، بدأت الجزائر في إجراء مفاوضات ثنائية أخرى دامت لمدة 18 شهرًا حاولت فيها الجزائر أن توفق بين عاملين أساسين هما:
  - الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة.
  - توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

- **المرحلة الرابعة:** بدأت في 28 نوفمبر 2003 بجنيف، وكان الوفد الجزائري مكونا من 28 عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الاهمية، وقد تضمن جدول الاعمال:

  - تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
  - محادثات متعددة الاطراف مرتبطة بالفلاحة.
  - التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

- **المرحلة الخامسة:** بدأت هذه المفاوضات في أكتوبر 2004 بجنيف، وكان أهم ما ميز هذه المرحلة.

- قدمتن الجزائر عروض مفاوضات، هي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتوجات الفلاحية، والرابعة للخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية على المستوى المسموح به في المنظمة، أي من 0 إلى 20% للقطاع الصناعي، ومن 0 إلى 25% للقطاع الفلاحي.

- توصلت الجزائر في هذه المفاوضات إلى عروض للتعريفات الجمركية مرضية مع الدول الكبرى، ولكن ليس بنسبة 100%.

شاركت الجزار في شهر فيفري 2005، فب اللقاء الثامن للمفاوضات الثنائية بينها وبين مجموعة 22 دولة المفاوضة، هذا ولاتزال المفاوضات جارية[1].

لم تبدي الجزائر نيتها للانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على الهامش، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط اساسي من شروط الانضمام إلى OMC فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة.

ثانيا- تأثيرات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري.

إذا كان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود بالنفع الكبير على الدول المتقدمة باعتبارها تملك مقومات النجاح بسبب تحرير تجارتها وجودة منتوجاتها وقدرتها على المنافسة، إلا أنه قد تكون له نتائج سلبية على الدول النامية وخاصة بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية، ويمكن حصر الجوانب الإيجابية والسلبية للدخول في منظمة التجارة العالمية وكل قطاع.

1- تأثيرات الانضمام المتوقعة على القطاع الصناعي:

لتفادي الدخول في مواجهة خاسرة مع صناعيات الدول المتقدمة في منظمة التجارة العالمية التي تتميز بقدرتها التنافسية العالية جودة وسعر جيد ونوعية، لجأت الجزائر إلى عدة إجراءات منها إعادة هيكلة الصناعة بتجزئة المؤسسات العمومية الضخمة الموروثة عن عهد الاقتصاد الموجه، كما أعطت استقلالية لهذه المؤسسات، وبعد ذلك الشروع في خوصصتها والتخلي عنها لوطنين أو أجانب، كما تم الاتفاق عام

(1) – عاشور كتوش، ووهيبة سراج، مرجع سبق ذكره، ص 07.

1995 مع صندوقي النقد الدولي على ذلك، ويمكن تحديد الآثار الإيجابية على الصناعة الجزائرية غفي حالة الانضمام في النقاط التالية:

- توفير السلع الصناعية الجيدة بتكاليف قليلة.
- تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية نتيجة المنافسة.
- زيادة الاستثمار الاجنبي وبالتالي المساهمة في خفض البطالة.
- استفادة الصناعة الجزائرية من التطور التكنولوجي.
- نمو القدرة الانتاجية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة التي تعطي القسم الأكبر من القيمة المضافة.
- دخول الشركات البتروكيمياوية الأسواق العالمية نتيجة تحرير التجارة.
- تشجيع البحث العلمي.
- نمو القطاع الصناعي بزيادة الطلب على المحروقات[1].

ولكن كل هذه المزايا والامتيازات تتطلب وقتا لتحققها فبالمقابل هناك آثار سلبية كبيرة تنجم عن الانضمام وخاصة إذا كان متسرعا وغير مدروس فصادرتنا النفطية تمثل 2 بالمائة من صادرات النفط العالمية، وهي غير قادرة على المنافسة لارتفاع كلفتها، وقلة استعمال التكنولوجيا المتطورة، علمتا أن نسبة كبيرة من قطع الغيار تستورد، إضافة إلى سلبيات أخرى منها:

- عدم مراقبة التسيير في المؤسسات الصناعية.
- عجز المؤسسات الإنتاجية عن الاستثمار والتسويق.
- محبط إداري وخدماتي غير ملائم.

وهذا ما نتج عنه نتائج خطيرة على الصناعة الجزائرية ليس أقلها زوال الصناعات الثقيلة والبطالة الناشئة عن حل المؤسسات.

(1) – كمال علاء، الجات ونهب الحزب، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1996، ص 35.

2- التأثيرات الانضمام المتوقعة على القطاع الزراعي:

بعد ضغوط كبيرة من البلدان النامية دخلت بلدان المنظمة في مفوضات حول اتفاق تخفيض القيمة الدعم على المنتوجات الزراعية بنسبة 36 بالمئة، وهذا الاتفاق يتخذ شكل مبالغ مخصصة في الميزانية او مبالغ تتنازل عنها الحكومة لصالح المنتجين الزراعيين ممثلة في تخفيضات أو إعفاءات ضريبية، ويمكن تلمس هذا الدعم وآثاره الإيجابية من خلال النقاط التالية:

- الدعم المقدم للأبحاث والاستثمارات.
- دعم نقدي ضد الكوارث التيس تصيب الزراعة.
- دعم نقدي لمساعدة المناطق الزراعية الفقيرة.
- تخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية، وكمية الصادرات.
- تسهيل الدخول إلى الاسواق الدولية.
- دعم الاستثمارات الزراعية للمنتجين الفقراء[1].

ولكن هذه النتائج لها أيضا ما يقابلها من سلبيات تتمثل في ارتفاع أسعار السلع الزراعية خاصة المواد الغذائية، فانخفاض الدعم يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الانتاج وكذلك ارتفاع حجم استيراد، إضافة إلى ارتفاع نسبة الاستيراد الزراعي والغذائي مما تعمق التبعية للدول المتقدمة، تكمن الخطورة في كون فاتورة الجزائر تبلغ 31 بالمئة من واردات الفلاحية إذ يؤدي هذا إلى عبء كبير على ميزان المدفوعات ومن ثم ضعف القدرة على سداد الديون الخارجية ورغم أن بلدان المنظمة مستعدة لاستيعاب أي فائض في الانتاج الزراعي إلا أن ذلك لا يتوفر إلا بشرط قابلية المنافسة كمن ناحية النوعية والسعر، كما سيعمل رفع القيود المختلفة على الواردات من السلع الزراعية وإخضاعها للرسوم الجمركية فقط والتي تتراوح بين 30% و60% والتي يستوجب تخفيضها إلى 24% خلال 10 سنوات، إلى تدفق الواردات وارتفاع أسعارها بمعدل 10% إلى 50% ونظرًا لأن أكبر نسبة من واردات الجزائر هي مواد استهلاكية فستكون النتائج:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب رفع الدعم

(1) – كمال علاء، نفس المرجع السابق الذكر، ص 35.

- عن الصادرات وارتفاع حجم الواردات[1].
- الميزان التجاري للمواد الغذائية سيشهد عجزًا كبيرًا.
- عملية ترقية الصادرات من المواد الغذائية ستعرف معوقات كثيرة.
- ستؤدي زيادة النمو الديموغرافي في ظل تدهور الانتاج الزراعين إلى زيادة في تبعية المواد المالية للدولة من أجل مواجهة الطلب المضطرد على المواد الغذائية.

في هذا الصدد يقول خبير اقتصادي جزائري[2] إن قول بأن قطاع الفلاحة سيكون أو المستفيدين من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والقول بأن الجزائر بلد فلاحي غير صحيح، فالمساحات محدودة ولا تسمح بإنتاج كمية كافية للدخول في السوق الدولية بصورة تنافسية، إضافة إلى مشكل المياه الذي تعاني منه الجزائر، وستجد الجزائر نفسها بانضمامها في المرتبة 41 من الدول التي خسرت جراء هذا الانضمام المتأخر، كونها لا تملك الإمكانيات لدعم فلاحتها، عكس الدول المتطورة التي تقوم بذلك بالقوة.

3- تأثيرات الانضمام المتوقعة على قطاع الخدمات:

شهدت تجارة الخدمات توسعا كبيرًا في السنوات الأخيرة نتيجة ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي لذلك وضعت لها المنظمة العالمية للتجارة ما يضبطها بالاتفاقية الخاصة بالخدمات ولكن الامر المؤسف أن هذا القطاع لا يزال ضعيفا في الجزائر رغم الاصلاحات التي دخلت عليه وخاصة قطاع الاتصالات، باعتبار الجزائر من الدول النامية، فهي لن تستفيد من تحرير قطاع الخدمات والمتمثل في: البنوك، التامين، النقل، السياحة، الاستثمارات، المحاسبة، وذلك لكونها مستوردا صافيا لتقنيات وفنون الخدمات[3].

هذا ويعتبر أخطر اتفاق للمنظمة هو الاتفاق العام حول تجارة الخدمات، فهو يشكل تهديدًا مطلقا للمواطنين، لأن الهدف الأساسي من الاتفاق ينتمثل في خصوصية جميع الخدمات العمومية، وبوتيرة متسارعة، خصوصًا بعدما تمكن الاتحاد الاوروبي من فرض ما يعرف بـــ "لوائح الطلب" و"لوائح العرض"

(1) – كمال رزيق وسمير عمور، مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الاغواط، 17 – 19 أفريل 2007، ص331.

(2) – مراد بوكلة، مقال في جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 4324، 21 فيفري، 2005، ص 02.

(3) – رشيد بوكساني وسمية أوكيل، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي الواقع والآفاق ، الاغواط، 17 – 19 أفريل 2007، ض 09.

في مؤتمر الدوحة عام 2001، حيث بإمكان أي دولة عضو أن تقدم لأي بلد آخر لائحة الخدمات التي تود أن يخضعها هذا البلد أو ذلك لتحرير التجاري[1].

4- التأثير المتوقع على إيرادات الدولة:

في ظل التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية إلى حد إلغائها، فإن الخزينة العمومية تتكبد خسائر من جراء التفكيك الجمركي، يتمثل في تراجع الإيرادات، لأن 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية، بالإضافة إلى أن هذا التخفيض سيؤدي إلى رفع مستوى الاستيراد على حساب التصدير، ومن أجل أن تعوض الدولة خسائرها الناجمة عهن انخفاض الجباية الجمركية في ظل الانفتاح، يجب تعويضها بضريبة داخلية وهو ما يعني زيادة الضغوطات الاقتصادية على الطبقات الاجتماعية، خصوصا منها الضعيفة[2].

5- التأثير على السياسة المالية والمصرفية:

ظل القطاع المالي والمصرفي إلى وقت قريب جدًا مقتصرا على ملكية الدول فقط، وإن ظهرت في السنوات القليلة بعض المؤسسات البنكية التأمينية، وإذا كانت الدول المتقدمة تحصد العديد من المكاسب من جراء تحرير الخدمات المالية والمصرفية، فإن الدول النامية ومن منها سعر الصرف، واثر ذلك على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلين وخاصة في ظل غياب سوق لتداول الاوراق المالية الحكومية، كما أن التدفقات المالية تؤدي إلى التوسع النقدي ومن ثم زيادة سعر الصرف الحقيقي، ولكن هذا لا ينفي وجود الكثير من الإيجابيات لعل أهمها تطوير القطاع المصرفي وخاصة إذا وجدت مصاريف دولية في الاسواق الوطنية، ورفع كفاءة السوق المالية الجزائرية نتيجة العرض والطلب مما يؤدي بالضرورة إلى جذب المستثمرين، ويساهم عن رفع الاحتكار وفتح الباب للمنافسة.

ولجني هذه المكاسب على القطاع المالي والمصرفي في الجزائر أن يواكب التطور المصرفي العالمي من خلال تطوير آلياته واعتماد التقنيات الحديثة للدخول إلى الأسواق العالمية.

(1) – شعيب شنوف ورمضان لعلا ومداني عصمان، العرب ما بعد البترول، الملتقى الدولي، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الاغواط 19 أفريل 2007، ص 61.

(2) – نفس المرجع، ص 62.

وبناءً على ما سبق، فغن انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية سيكون ذو تكلفة اقتصادية واجتماعية غالية وعليه لابد من فعل تغييرات حقيقية حتى يكون الانضمام أقل ضرارا.

- تطبيق حماية فعالة للاقتصاد الوطني تراعي الخصائص التالية: حماية مؤقتة نسبية، متدرجة عبر الزمن.
- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير وزيادة الانتاجية، خاصة عنصري البحث والتعليم.
- توسيع قاعدة الصادرات، وعدم الاعتماد على البترول وعلى الاستمارات المتركزة في هذا القطاع.
- إصلاح المنظومة المالية والمنظومة التشريعية.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي ركيزة التنمية المستدامة.

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يحتم عليها تحرير تجارة خدماتها الأخرى بما يتناسب مع التحديات العالمية في هذا المجال، الأمر الذي يشكل مخاطر أكيدة على الاقتصاد المحلي[1].

المطلب الثاني: المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية والدولية.

بعد أن كانت الدول النامية (ومن بينها الجزائر) تسعى لتحقيق تنمية فعلية لأنها منذ منتصف الثمانينيات تسعى إلى حل مشكل الديون الخارجية المتراكمة التي أعاقت تماما جهود التنمية بها.

إن انخفاض اسعار البترول والمواد الاولية عموما (منتصف الثمانينيات) التي اصبحت تتحكم فيها الدول المتقدمة بشكل كبير، وارتفاع قيمة الواردات تنجم عنها تراجع عائدات الدول من العملة الصعبة، وبالتالي صعوبة تشكيل احتياطي ملائم منها، وبالمقابل طهرت الحاجة الماسة لتمويل الخارجي، بذلك كان الاتجاه نحو الاستدانة من الخارج، خاصة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي أصبح لها تأثير كبير على البلدان النامية إلى درجة تدخلها في تحديد سير الحكومات والانظمة السياسية تحت تأثير الدول الصناعية الكبرى بحكم حصص مساهمتها الكبيرة في أموال هذه المؤسسات[2].

(1) - شعيب شنوف ورمضان لعلا ومداني عصمان، المرجع السابق الذكر، ص62 – 63.

(2) – عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين الحكومة والضلال، الجزائر: دار النشر يوشان، 1990.

إن تبعية الاقتصاد الجزائر للخارج (من أجل تموين الجهاز الإنتاجي، وتموين الاستهلاك المواطن، وتموين الاستثمارات بالتجهيزات التي تمول كلها من عائدات صادرات المحروقات المقدرة بنسبة 89% من صادرات السلع والخدمات)، جعلته يتعرض لهزة كبيرة أبرزت هشاشة بمجرد بدء انخفاض اسعار البترول 1986، وهبوط قيمة الدولار، وهذا ما انعكس مباشرة وبوضوح على وتيرة النمو، ومن خلالها على الاستقرار الاجتماعي.

فبلغة الأرقام، انخفضت كثيرًا عائدات صادرات المحروقات من العملة الصعبة، فمن 12 مليار دولار سنة 19801، نزلت إلى 6.5 مليار دولار سنتي 1986-1987[1].

وهذا ما دفع إلى تقليص الواردات، شملت بعض الحاجيات الأساسية، رغم أنها ضرورية لصلتها الوثيقة بالحياة اليومية للمواطنين، أو بسير المؤسسات الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي دفعها إلى تقليص طاقتها الإنتاجية، وذلك ما شمل خطرًا على بقائها، فقد وصلت نسبة الاختصاص في الواردات إلى 20%، إذ تجسد ذلك في الفترة ما بين 1985 -1988 على النحو التالي:

لقد عولجت أزمة انخفاض عائدات البترول في الجزائر منذ بدايتها على أنها (أزمة ظرفية قصيرة الأجل، وبالتالي لم تكن هناك إستراتيجية طويلة الامد لتسيير هذه الديون، بل اعتمدت على وضع منظومة قانونية بين سنتي 1986 – 1991، تنظيم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، غير أن هذه الإجراءات لم تأخذ بعين الاعتبار قدرة الجزائر على الاستدانة.

وذلك ما جعل الديون وخدماتها ترتفع وتؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي وعلى توازن ميزان المدفوعات، بحكم أن عملية إنعاش الاقتصاد أصبحت صعبة، بل أكثر من ذلك صعوبة ضمان توفير مواد الاستهلاك ووسائل الإنتاج نظرًا للوضعية السيئة للسيولة بالعملة الصعبة[2].

إن العجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني، دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتنمية لطلب المساعدة المالية، وأبدت نيتها في إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية،

(1) – إسماعيل بوخلوة، اقتصاد السوق كبديل الاقتصاد الموجه"، يومية الخبر، العدد 2025، 1997/07/17، ص18.

(2) – أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 – 1994"، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم والعلاقات الدولية، 1998، ص 93.

هذا يعني ضمنيا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية بتوجيهاتهما وقراراتهما، وبالتالي الخضوع لشروطهما المسبقة المتمثلة في:

- اتباع النهج الليبرالي في تسيير الاقتصاد.
- فتح المجال الاقتصادي للسوق من خلال تحرير الأسعار.
- حرية التجارة الخارجية والصرف، وإلغاء القيود الكمية على الاستيراد والاتفاقيات الثنائية.
- تقليص الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب أفراد أو مؤسسات للمساهمة في الانعاش الاقتصادي[1].
- تخفيض العملة المحلية.
- الحد من عجز ميزانية الدولة بإلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية وتخفيض الانفاق العام إلى أقل حد ممكن.
- زيادة قيمة الضرائب والرسوم.
- ضرورة الانتظام في تسديد الديون وفوائدها في الموعد المحدد.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا جليا مدى صعوبة تجسيد هذه الشروط، حتى أنها تمس سيادة الدولة، كالاتفاق الذي أبرمته الجزائر في 02 اوت 1991 مع البنك الدولي (باقتراح وضغوط من فرنسا)، قيمته 100 مليون دولار، إضافة إلى 7.7 مليون دولار مساعدة من فرنسا، هذا القرض ذو طبيعة تقنية موجه إلى شركة سوناطراك، لكن قبل ذلك كشرط أساسي ينبغي الحصول على معلومات هامة جدًا، عن الشركة نفسها مثل تقديم برامجها في المدى المتوسط شهر جوان كل سنة للبنك الدولي (بالطبع لفرنسا)، ليعطيها الموافقة عليها، وأن تضع رصيدها النقدي أطراف مستقلة مقبولة من طرف البنك الدولي، على أن تسلم نسخ منها مرفوقة بتقارير مفصلة عن خطوط تحقيق وتنفيذ بنود العقد.

إن المتمعن جيدا غفي علاقات وتعاملات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع الدول النامية منها الجزائر مقارنة بعلاقاتها مع الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، يجعلنا نتأكد تمامًا أن هاتين المؤسستين الماليتين تسيران في الخط الاقتصادي والسياسي الذي تسطره الدول

(1) – أحمد طعيبة، نفس المرجع السابق الذكر، ص 93.

الصناعية الغربية، وأداة لهم تندرج ضمن منظور عولمة الاقتصاد وبالتالي تحريره، من خلال الشروط التصحيحية التي تفرضانها وتضغطان بها على الجزائر لخلق نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد[1].

المطلب الثالث: اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي في 01 جويلية 1976، على مدى عشرين سنة ذو طابع تجاري، ومدعوم ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، وقبيل انتهاء هذا الاتفاق عرضت دور أوروبا على البلدان المغاربية إبرام اتفاقيات اركة سنة 1993 لتتشكل سنة 1994 ست ورشات تتفاوض حول مختلف القضايا بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي[2].

و لم تستأنف المفاوضات بين الطرفين إلا سنة 2001، لتنتهي يوم 05 ديسمبر 2001، ويتم بعدها التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف يوم 19 ديسمبر 2001،بروكسل، ثم التوقيع الرسمي 22 أفريل 2002 بفالينسيا بإسبانيا ودخول حيز التطبيق في 01 سبتمبر 2005[3].

ويمكن تعريف الشراكة على أنها: "تجمع واتفاق بين طرفين فأكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة فغفي تحقيق أهداف معينة محددة بالزمن، فهي تتم بين الأطراف بهدف الاستفادة من مزايا التآزر والتعاون في الموارد والإمكانيات، وتخفيض حدة المنافسة بينهما"، وبالنسبة للطرف الأوروبي فإن مفهوم اتفاق الشراكة المبرم مع الدول الجنوب المتوسط، فهو إقامة تجارة بلا حدود وبلا حواجز، والسعي لإنشاء منطقة للتبادل الحر تضم أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 – 800 مليون نسمة، ستكون في صالح الأوروبي حتما، لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة أغلبها دول متقدمة وهذا ما يجعل الشراكة الأورومتوسطية ذات طابع خاص جدًا، تحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 أبواب و6 ملحقات وبروتوكولات، وتغطي

(1) – أحمد طعيبة، المرجع سبق ذكره، ص 94.

(2) – عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص 50.

(3) – مراد زايد، "انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل الاتفاق الشراكة الأورو جزائرية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص 197.

الأبواب التسعة منها المجالات التالية: الحوار السياسي، التنقل الحر للسلع، تجارة الخدمات المدفوعات ورؤوس الأموال، المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي، التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية الأحكام المؤسساتية والختامية[1].

1- مصالح الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأوروجزائرية:

من مصالح الاتحاد الاوروبي في شراكته مع الجزائر ما يلي:[2]

- توسيع مناطق نفوذ الاتحاد الأوروبي.
- الرد على المشروع الشرق أوسطي للولايات المتحدة الامريكية، الذي تريد فرضه على المنطقة.
- تصريف المنتجات الأوروبية حيث تعتبر الدول الأوروبية الشريك الاقتصادي للجزائر، فأكثر من 60% من واردات الجزائر تأتي من الدول الاتحاد الأوروبي، في حين تقدر الصادرات الجزائرية الموجهة للدول الأوروبية بنسبة 62% من مبيعاتها للخارج.
- التحكم في الهجرة نحو أوروبا، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهي تريد اغتنام فرصة الشراكة للتقليل من الهجرة غير الشرعية الباحثة عن العمل عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تقيم معها اتفاقيات الشراكة.

2- انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

يقدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (MEDA) مبلغ 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية، كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح، وتقدر نسبة المدفوعات من تعهدات برنامج (MEDA 01) بنسبة للجزائر تقدر بـــ 18.41% وفي برنامج (MEDA 02) الذي يغطي أربع سنوات بلغت هذه النسبة 17.99%، إذن فحتى المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للبلدان المغاربية

(1) – مراد زايد، نفس المرجع السابق الذكر، ص 198.

(2) – سعيد قصاب، الاقتصاد الجزائري بين تأهيل للشراكة الأوروبية والاداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، نشر على موقع: www.sarabite.com10/01/2008

من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية واستيعاب نتائج وآثار التفكك الجمركي، هي مساعدات ناقصة و لم تحترم الشروط المتفق عليها وتبقى غير كافية.

يختلف اتفاق الشراكة الجديد بن الجزائر والاتحاد الأوروبي عن الاتفاقيات التي سادت في السبعينان، فاتفاقيات السبعينات بنيت على أساس تفضلي تميزي لصالح بلدان البحر المتوسط:[1].

- السوق الأوروبية كانت منفتحة أمام الصادرات الصناعية لبلدان البحر المتوسط دون الحصول على معاملة متبادلة.

- تطبيق اتفاق الألياف المتعددة الذي يخصص صادرات البلدان الاخرى من نسيج يعد بمثابة حماية غير مباشرة لصالح بلدان البحر المتوسط من منافسة المنتجين الأخرين خاصة الآسيويين منهم، لكن النظرة الجدية للاتفاق الشراكة تختلف تماماً.

- إنهاء الميزة التفاضلية التي كانت تتمتع بها دول الجنوب المتوسط، نتيجة الاتفاق على التفكيك التدريجي للاتفاق الالياف المتعددة السابق.

- رغبة أوروبا في إقامة نظام يعتمد على التبادل الحر وعلى الميزات التبادلية، وهو ما سيكون لها نتائج كبيرة على الاقتصاد الجزائري، خصوصًا وأنه يتم بين كتلة واحدة تشمل 15 دولة صناعية و10 دول من أوروبا الشرقية والوسطى، مما يعطيها قدرة كبيرة على المقايضة فضلا عما تحوزه كل واحدة منهم من قوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية، وبين دول جنوب المتوسط مثل الجزائر بصورة انفرادية، حيث يعقد هذا الاتفاق مع كل دولة على حدى، وبالنظر إلى ضعف هذه الدول فإن شروط الاتفاق هي دائما في صالح الاتحاد الأوروبي وذلك بالنظر إلى الضغوط التي يمكن أن يمارسها، كمتا أنه على الصعيد النظري وحتى التجريبي، لا توجد دعائم قوية تؤكد ضمان تحقيق التنمية المحلية، بل على العكس من ذلك نجد دولاً متقدمة اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا، لا تتنازل عن تقديم الحماية لقطاعات منتخبة من اقتصادياتها.

وتتمثل أهم انعكاسات هذا الاتفاق على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

(1) – عبد الحميد زعياط، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات تمثل إفريقيا، العدد 267، الشلف، 2004، ص ص60 – 61.

أ/ على الإيرادات الجمركية:

تشكل الإيرادات الجمركية منذ فترة طويلة موارد هامة في ميزانية الدولة، وبدخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق سوف ينتج عنه انخفاض كبير في الإيرادات الجمركية خصوصا عند نهاية السنة الثانية عسر من الاتفاق وإنشاء منطقة التبادل الحرن ويقدر هذا الانخفاض بـــ 50% من مجموع الإيرادات الجبائية[1]، وهذا الانخفاض سيعوض برفع الضرائب مع مرور الوقت، وهو ما سيزيد من الضغوط الاقتصادية على مختلف الشرائح الوطنية.

ب/ على المبادلات التجارية:

بما ان الجزائر تستورد أكثر من 60% من احتياجاتها من دول الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تصدر أكثر من 60% من سلعها للاتحاد الأوروبي، وبدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ منذ شهر ديسمبر 2005، فإن ذلك سيعمل على تدفق المنتجات الاوروبية إلى السوق الجزائرية بصورة متزايدة، وفي ظل عدم قدرة الجزائر حاليا على رفع صادراتها خارج المحروقات، فغن الميزان التجاري سيعاني حتما من بعض الاختلالات والتشوهات.

ج/ الانعكاسات على القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية:

يتيح اتفاق الشراكة فرص التصدير بدخول أفضل إلى أسواق البلدان الأوروبية الـــ 25 التي يبلغ عدد سكانها 450 مليون نسمة، بسبب إعفاء المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية، والدخول التفضيلي الممنوح للمنتجات الفلاحية والمنتجات الصيدية، وعلى المدى المتوسط سيؤدي انخفاض تكلفة الانتاج في الجزائر أثناء اقناء التجهيزات المستوردة إلى تحسين في التنافسية الداخلية والخارجية للمؤسسات الجزائري، فالواقع الفعلي يبين أنها ستكون عرضة لمنافسة غير عادلة، لأنها ستواجه مؤسسات اقتصادية يزيد عددها في الاتحاد الأوروبي عن 7.9 مليون مؤسسة منها 31000 مؤسسة يزيد عدد عمالها 250 تتميز بكفاءتها العالية وانتاجيتها المرتفعة وقدراتها التقنية والإدارية والتسويقية الكبيرة، تطور آليات اندماجها

(1) – مراد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 214.

وارتباطها[1]، في حين أن المؤسسات الجزائرية محدودة الفعالية على كافة المستويات السابقة، مما يجعل نتائج المنافسة الاقتصادية في المنطقة محسومة لصالح الأطراف القوية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر كبقية بلدان العالم تعيش متأثرة بما يحصل في البيئة العالمية من تغيرات، فهي عايشت تجربة المد العالمي للخوصصة في تسعينات القرن الماضي، وحاليا تجربة الشراكة الإقليمية الأورومتوسطية، كما أنها تسعى جاهدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبغض النظر حول طبيعة هذه القرارات إذا كانت تمثل خيارات إستراتيجية للبلد أم أنها مجرد مسايرة لواقع عالمي يفرض نفسه على الجميع، فإن نتائجها كانت تعود بالأثر على الجانب الداخلي والخارجي، فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أصبحت اليوم مفتوحة على المنافسة الاجنبية التي تتميز بمنتوجاتها ذات الجودة العالية والأثمان الأقل نسبيا، كما أنها حظيت بفرصة أكبر للوصول إلى الاسواق الدولية، وهو يعطيها إمكانيات نمو وتوسع أكبر من ذي قبل، ورغم التحسن الطفيف الذي طرا على تنافسية الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة، إلا أنها لا تزال تصنف ضمن البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة وهو ما يحتم إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية وبدون تاجيل، وجعلها تصب في تطوير انتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها نحو التصدير، بما ينعكس مستقبلا على نمو الدخل الحقيقي للأفراد وتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

(1) – صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2، 2003، ص37.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على كيفية صنع القرار السياسي في ظل تحولات العولمة الاقتصادية.

إن الشيء الذي أصبح عالميا هو آليات السوق لتنظيم الجوانب الاقتصادية في حياتنا، وقد مهدت هذه الآليات الطريق أمام التحرير والخصخصة، وهذا هو الشيء الذي فتح الباب أمام الاقتصادات الجديدة في العالم، للتنافس والتحدي الجماعي، فالعالم اليوم لم يعد مثل السابق، حيث بدخوله إلى عصر العولمة دخل عهدًا جديدًا عهد الشراكة والسوق المفتوحة وحتمية فتح الأسواق المحلية نحو الخارج، ففي عصر العولمة وحرية الأسواق، لا يمكن الرجال الأعمال أن يبقوا مكتوفي الأيدي، أو يديروا شؤونهم وأعمالهم بعقلية ما قبل العولمة والتحولات النوعية في مسار الاقتصاد الدولي، وإنما من الاهمية بمكان توفير أطر ومبادرات تؤسس لفعل جديد قوامه المزيد من توسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات والشركات الاقتصادية الوطنية، إن الاستجابة الحضارية والفعالة لتحديات العولمة ونمط الكوكبة الذي أضحى سمة هذا العصر هو انطلاق رجال الأعمال في اندماجات وتكتلات تزيد من قوتهم وتركز من جهدهم وعملهم وتناغم مع متطلبات السوق والمنافسة الحرة.

المطلب الأول: حتمية التعاون مع الدول المتقدمة.

إن حتمية التعاون مع الدول المتقدمة نعني بها وجوب وإلزامية إقامة الشراكة مع الدول المتطورة التي تملك أرقى الوسائل والتقنيات الحديثة في عالم الأعمال والتنظيم، مثل كيفية استخدام التكنولوجيا ومستجدات الابتكارات الإلكترونية وأحدث النظريات العلمية المتخصصة في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين بأسرع وقت وأقل تكلفة، وأعلى مستوى من رضا المجتمعي[1].

فبالنظر إلى تطور الاقتصاد العالمي يمكن القول أنه تجاوز المرحلة التقليدية التي كانت تتميز بأسواق ومنافسة وطنية وتنظيم بيروقراطي هيراركي بسيط، بل اصبح نمط الاقتصاد العالمي الآن يتسم بالديناميكية والهرمية وينطوي على أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ويتجه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل وتزايد فيه التكتلات الاقتصادية وتتعاظم فيه أوزان الشركات المتعددة الجنسيات وتأخذ ثورة المعلومات والاتصالات

(1) – أحمد صقر عاشور، إدارة السياسات الاقتصادية والتنموية، إدارة سياسات تنموية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص 75.

والتكنولوجيا وتعميق عالمية الاقتصاد وتزداد فيه قوة المؤسسات الاقتصادية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية الجديدة[1].

وبالعودة إلى الحديث عن الشراكة التي تديرها الجزائر مع دول العالم ومجالات الاستثمار المعلن عليها من طرف السلطة، فإن الجزائر منذ بداية سنة 2000 قد عرفت انفراجا على المحيط الدولي فيما يخص مجيئ بعض الشركات والاهتمام العالمي من طرف مؤسسات أجنبية مثل فرنسا، وإيطاليا وألمانيا وبعض الدول العربية مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، وقطر وبعض الدول الآسيوية مثل الصين وكوريا الجنوبية إلى المجيئ للجزائر وإقامة بعض المشاريع فيها، إلا أنه يتبين لنا أنها لازالت لم تعمل على إخراج تبعية الجزائر نحو الخارج.

فبالرغم من بعض التطورات التي شهدتها الجزائر في المجال الأمني والسياسي في السنوات الأخيرة وإعادة تمتين وربط العلاقات مع الكثير من الدول بهدف جلب الاجانب للاستثمار، فإن عملية الاستثمار تكاد تنحصر في قطاع المحروقات والقليل في القطاع الخدمي وليس الانتاجي، إنه لشيء جميل أن يجد المواطن الجزائري نفسه يستخدم الهاتف النقال، وشيء جميل أن نرى في مدننا قاعات الانترنيت، إلا أن الاستثمار في مثل هذه القطاعات لا يحقق النهوض الاقتصادي الحقيقي للبلاد، فنلاحظ ان مجالات الاستثمار تتركز أساسا في بعض القطاعات مثل قطاع الاتصالات (شركة جيزي DJEZZY أو شركة نجمة NEDJMA) غير أن هذا لا يجدي نفعا مادامت الدولة لا تعتمد إستراتيجيتها التنموية إلا على مداخيل الريع البترولي الذي بفضله تعاملنا وتدير معنا علاقات اقتصادية[2].

إن الدولة القائمة على مبادئ الديمقراطية وأجهزة بيروقراطية سليمة وثقافة مفتوحة على مجريات البيئة الخارجية، يمكن لها أن تحقق في بضع سنوات تنمية قد لا تحققها دول في مئات السنين، فلو تمعنا في بعض الدول مثلا اليابان أو الدول النمور الآسيوية يتضح لنا أنها حصرت تركيزها على تحليل سيرورة السلاسل الصناعية والاستيعاب العلمي للأساليب التقنية الاساسية المستعملة في السلاسل هذه حيث يمكنها اكتشاف المواقع التي يمكن الدخول فيها بنجاح مستعملة المميزات المقارنة، وكانت قضايا التنظيم الصناعي والانظمة التربوية بالمنشأة الانتاجية وتدخلات الدولة الانتقائية والهادفة إلى تشجيع استيعاب التقنيات

(1) – عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 43.

(2) – جاري هامل، "إعادة ابتكار أسس المنافسة"، إعادة التفكير في المستقبل، بيروت: دار الطليعة لطبع والنشر، 2007، ص 30.

الصناعية الأساسية في السلاسل المختارة، وكانت كلها في صميم سياستها الاقتصادية، وبنحو خاص، كان العمل البراءات الصناعية للشركات المتعددة الجنسيات الأساسية قد شغل جزءاً مهما من طاقات مهندسي هذه البلدان الذين توصلوا، ومع مرور الوقت في محاكات هذه الأساليب، تم إلى تحسينها حتى أكثرها سرية وحماية[1].

إنه لمن الواضح أن الحكم الراشد الذي تطبقه السلطات السياسة في الدول المتقدمة والتدخل العقلاني للدولة في تنظيم الاقتصاد من خلال السياسات الهادفة التي تضعها فرق تحليل السياسات ومخابر المختصين والعلماء، أوصل هذه الدول على الصعيد الاقتصادي إلى خلق محيط استثماري قوي وقوانين المنافسة الحرة، وعلى الصعيد السياسي نجحت الدول المتقدمة بصيانة الحقوق الفردية والعامة وحرية التعبير وتوسيع نشاط الصحافة والجمعيات وغيرها.

وفي هذا السياق فإن النماذج الأقرب إلى الجزائر فغي كيفية توظيفها لظاهرة العولمة وتعاملها مع الدول المتقدمة تتمثل في دول آسيا، وكما هو معروف، فتعامل وتعاون هذه الدول مع العولمة، "لا يمكن وصفه بأقل من أنه رائع"[2] ذلك أنها تعمل باستمرار في إصلاح أنظمتها لتحليل فرص التعرض لمخاطر الازمات وتعميق التكامل الإقليمي، مع البقاء متفتحة على التعددية وتقربة النظم المالية وتعزيز مرونة اقتصادياتها، مع الثورة التكنولوجية واستخدام التجارة الإلكترونية " Le Commerce Electronique" في تعاملاتها أو بعبارة أخرى استخدام الاقتصاد- نت "Net-Economie".

وعمومًا فإن نجاح تعامل هذا النموذج الآسيوي مع العولمة يكمن في النقاط التالي:

- سياسة اقتصادية موجهة نحو التصدير وجلب العملة الصعبة وليس التركيز على السوق الداخلية التي تتطور على أساس وتيرة نمو الصادرات.
- تدخل الدول بقوة في مجالات ومنها الاستثمارات والتشريع وليس الاعتماد على الليبرالية المتوحشة والسماح للقطاع الخاص أن يعبث بالاقتصاد الوطني.

(1) – جورج قرم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ، جذور اخفاق التنمية (ترجمة خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994، ص 150.

(2) – دافيد بيرتون وآخرون، "رياح التغيير في آسيا"، مجلة التمويل والتنمية"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، المجلد 43، العدد 02، 2006، ص 13.

- مراقبة الاستثمارات الخارجية التي يسمح بها والاسواق المالية، وليس الانفتاح التام والحرية في حركة رؤوس الأموال.
- جعل التربية والتكوين والصحة كأولويات في برنامج الحكومة.
- استعمال عادل للمساعدات الدولية للتنمية الممنوحة من اليابان والولايات المتحدة الامريكية والبنك الآسيا للتنمية، هذه المساعدات استعملت بأولوية في إنجاز الهياكل القاعدية.
- الاعتماد على تعاون جهوي قوي[1].

ويكمن التأكيد على أن أهم عامل للنجاح، زيادة على ما تقدم ذكره، هو شفافية السياسات المعمول بها ووضوحها، وبعدها الإستراتيجي الطويل الأجل، والمحافظة على البيئة الداخلية والثقافية وخصوصية المجتمعات المحلية.

إن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية العالمية، يحتم على البلدان النامية أن تنتهج سياسات تتماشى مع تيار العولمة ولا تعترضه، فالدول المتقدمة الآن من خلال الوسائل التي تستعملها والسياسات التي تطبقها لا يهمها إلا كحيف تحافظ، على اعلى نسبة من الاستقرار في حدودها الوطنية، أي بمعنى آخر أن المصلحة العامة هي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، حيث إذا لم تكن تمتلك ما يريدون فلا حاجة إلى التعامل معك.

إن الاقتصاد العالمي يتمحور حول المديرين والقادة ذوي المهارة، ففي عالم تسوده المنافسة، يجب أن تعرف ما تقوم بعمله[2]، ولا توجد إلا مساحة صغيرة لتنمية الشركة أو الدولة، أي لـــ "الذات" الخاصة بها، وسيعاقبك السوق على ما ترتكب من أخطاء، لذلك فإن انخراط واندماج الجزائر في هذا النوع من الاقتصاد يتطلب مديرين وقادة مهرة يتحملون كافة المسؤولية في حالة حدوث أخطاء أو غلطات، غير أن هذا الطرح يبقى بعيدًا لكون القيادة ومؤسسات الدولة لدينا لا تمتلك كافة المؤهلات لتحمل الأخطاء المرتكبة حين تحمل المسؤوليات.

يبدو أن هناك من نسى بأننا الآن نعيش في عصر العولمة والشراكة والأسواق المفتوحة والتعامل مع مؤسسات عملاقة مثل: الاتحاد الأوروبي وكلها تتعامل معنا على أساس برامج مسطرة من طرف خبرائها

(1) – عبد المجيد بوزيدي، "يجب إعادة بعث النقاش الاقتصادي"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1906، 2007، ص 13.

(2) – آل ريس وجاك تروت، مرجع سبق ذكره، ص 220.

وباحثيها ومنظريها، ولا يمكن أن نحيد عنها قيد أنملة، أما نحن فلا نملك روية واضحة لقضايانا، أو قد تكون الخطط موجودة في أذهان قادتنا ولكنها غير مبلورة، ولا يمكن أن تكون فعالة لأنها غير مصممة من طرف المختصين الذين لا تهمهم الشعارات والتباهي بإلقاء الخطط الرنانة وإيهام الناس أن كل شيء على ما يرام، في حين أن محتوى السياسات فراغ وليس لننا الاستراتيجيات المضادة لمواجهة من نتعامل معهم[1].

وفقا لهذا الطرح، فإن من متطلبات اقتصاد السوق ومن مستلزمات الانفتاح على العالم التنظيم المحكم والجيد في جميع العلاقات التي تقوم بين المتعاملين الاقتصاديين خاصة على مستوى المالي والنقدي، أي تأهيل الاجهزة المصرفية والبنكية، وكمثال عن عدم وجود استراتيجية واضحة في هذا المجال والتي تغيب فيها قرارات الخبراء هو أنه في إطار الدعوة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية لم تفصل الجزائر بعد في شكل الخوصصة بالنسبة للمؤسسات العمومية، وهو من الأسباب المباشرة في عرقلة قدوم المستثمرين الاجانب إلى الجزائر لأن عملية التنازل على أسهم المؤسسات العمومية بطريقة شفافة وفعالة يحتاج إلى سوق مالية تؤدي وظائفها على أساسا قاعدة اقتصاد السوق، أي ان غياب البورصة وفعاليتها في الجزائر ساهم في تعطيل عملية الخوصصة وتسليم حركية الاقتصاد من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من أجل تحسين أدائه وفقا إلى متطلبات اقتصاد السوق[2]، غير أن المشكل انتقل إلى القطاع الخاص الذي من خلاله أصبحت المافيا المالية تجد فيه الملاذ المناسب لتسرق وتنهب ما تشاء من الأموال العامة، مثل بنك والسرقات الأخرى التي لا تعد وتحصى.

إن التعاون مع الدول المتقدمة حسب الوضعية الاقتصادية الحالية يجعل الجزائر تدخل في أخطبوط اقتصادي مبهم غير واضح المعالم تديره بشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشبكة الاقتصادية ذات البعد الولي التي تحوزها، ومن خلال ما تسيطر عليه من هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، طرقا غير محسوبة العواقب، ذلك أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواءً العامة أو الخاصة تعاني من ضعف هيكل نظامها الداخلي ومحيطها الخارجي، ولازالا بعيدان عن المواصفات الدولية والمقاييس العالمية.

(1) – عمار بوحوش، "نظرا للخلل في السياسات العامة هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين؟"، جريدة الشروق اليومي، 24 سبتمبر، 2005، ص 17.

(2) – علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية: الواقع والعوامل المحفزة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 197.

فمن خلال هذه النتائج يتبين لنا أن التعاون مع الدول المتقدمة اليوم ليس بالضرورة شيء يجلب التبعية والاتكال على الغير، بل إذا وجدت القيادة السياسة التي تعرف كيف توظف ثورة المعارف وتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها في الواقع من طرف مؤسسات وطنية مؤهلة وأناس بيروقراطيين يمشون بذهنية التغيير والتجديد فإن أكبر نتيجة تحققها الدولة هي تمتين الثقة للمواطنين في مؤسسات دولتهم التي بدونها لا يمكن الحديث عن أي تنمية أو إصلاح أو تقدم.

المطلب الثاني: تأهيل الموارد البشرية واللوجستية.

يعتبر موضوع تنمية الموارد البشرية وتأهيل الإمكانيات المادية والتنظيمية من أهم العناصر المرتبطة بتقدم اقتصاديات الدول في العصر الحالي، حيث لا يمكننا أن نحقق أية نتيجة إذا لم نهتم بالإنسان أو ببناء الإنسان في حد ذاته، ففي العولمة أصبح التغير هو السمة الطاغية على جميع المجالات، يركز مفهوم التغيير هذا على نماذج العمل والتطوير نحو الأحسن، وبالنظر إلى آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم، نجد بأن أهم شيء تعمل على توظيفه من أجل تحقيق أهدافها الربحية بسرعة هو رأس المال المعرفي، فعالم اليوم هو عالم الاستثمار في الإنسان "Investment in humanbeing"، فالعنصر البشري المؤهل صحيا وعقليا وثقافيا هو الطاقة الدافعة لأي مشروع اقتصادي أو سياسي أو ثقافي نحو النجاح والريادة.

إن الانتقال من نظام مركزي مسير ومغلق إلى نظام اقتصادي مفتوح لا يتم إلا بواسطة تأهيل الدولة للموارد البشرية والأفراد العاملين حسب المقاييس العالمية، وفي هذا المجال يعتبر التعليم والمعرفة العلمية الدعائم الاساسية لتحقيق ذلك، فبالرغم من أن هدف الشركات العالمية اليوم هو البحث عن أكبر ربح كمادي ممكن من تعاملاتها، إلا أن هذا لا يعتمد إلا على قاعدة بشرية مؤهلة ومتشبعة معرفيا حتى تصل إلى مبتغاها.

إن طريقة توظيف المعرفة العلمية في المشاريع الوطنية هو العنصر الاشد حيوية والعامل الأقوى في تقدّم الأمم وتطور الشعوب، وارتقاء الدول وامتلاكها لأسباب القوة، إن حقائق العصر تؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن قوة الحضارة الغربية إنما جاءت من التركيز على التعليم ومن الابتعاد عن معترك الصراع السياسي أو التنافس بين الأطراف المتطلعة نحو تحقيق المصالح الآنية[1].

(1) – عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي في عصر العولمة، بيروت: دار الشروق، 2004، ص33.

فالاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من هذا القول، هو أن تهميش الكوادر ورجال اعلم والكفاءات والمهندسون ليس وليد اليوم، بل هو طريق تسلكه الدولة منذ سنوات إلى غاية اليوم، خاصة بعد ربط الجزائر اتصالاتها مع الهيئات الدولية، فالجزائر من خلال برنامج التصحيح الهيكلي رضخت إلى الشروط القاسية المملاة من طرف المنظمات الأجنبية، ومن أهم الشروط هو تقليص الاتفاق على بعض القطاعات مثل التعليم والصحة ومراكز البحث العلمي وبالتالي زادت أكثر درجة تهميش الإطارات والمفكرين، وعلى هذا الأساس فعملية إبعاد المختصين عن حقول اختصاصاتهم هو الداء الذي ينخر الاقتصاد الوطني ويجعله في حالة اهتراء وشلل دائم.

إن خبراء ورجال العلم والكوادر إذا أبعدوا عن تخصصاتهم فإن الذي يحل في مكانهم، رجال أصحاب الطاعة العمياء للقادة وتفكيرهم جامد همهم الوحيد هو تحقيق مصالحهم الخاصة الضيقة ليس هذا فحسب=، بل يتجاوز عملهم إلى إبعاد كل برنامج يهدد مصالحهم وطموحاتهم الساذجة، وترك الشعب يعيش في مستنقع الفقر والحرمان لذلك فغن أسوأ ما يصيب المجتمع هو أن تجتمع حكومة بين السلطة والمال، وأن يعاني الناس مرارة الفقر ويصبحوا عبيدا لها[1].

وبالنظر لما يدور حولها في البيئة الخارجية، نلاحظ أن بعض الدول الآن انتقلت من مرحلة المجتمع الصناعي إلى مجتمع معرفة، أي أصبح الفرد فيها الآن يعيش في بيئة لا تسير إلا بالضغط على الأزرار وهو جالس في بيته أو محله وتقدم له الخدمات بدون أن يتنقل حتى لا يضيع وقته ولا تتأثر انشغالاته.

تحتاج عملية تأهيل الموارد البشرية على ميزانية خاصة، لذلك نجد أن الدول المتقدمة والدول التي تقدس العلم وروح المعرفة أنها تخصص ميزانيات كبيرة إلى الجامعات ومراكز البحث العلمي من ميزانياتها العامة فدولة ماليزيا مثلا تقدر النسبة المخصصة للبحث العلمي 10.5%، والجزائر 01% فالجامعات هي البيئات التي تظهر المواهب والابتكارات وهي المراكز التي تخلق منها برامج الإيداع وأنماط التجديد[2].

وفي هذا الإطار أصبحت الجامعات الجزائرية اليوم مراكز تمنح الشهادات والطلبة البطالين، حيث أنه بالرغم من وجود العديد من المشاريع العلمية الجديدة إلا أنها غير مطبقة، فحس بالسيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي في الجزائر، "بن جلاب الله سعاد" أنه بحوزة وزارتها 7000 مشروع بحث نفذ

(1) – محمد الحديدي، "النظم السياسية وتطور المعرفة"، مجلة العربي (الصادرة بالكويت)، العدد 579، 2007، ص 137.

(2) – إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 64.

منها فقط 300 مشروع سنة 2005، كان أهمها بحث في الأرطوفونيا وآخر حول فراولة وهما الآن تحت تصرف المستهلكين، واعتبرت الوزيرة أن المشكلة في الجزائر تكمن أساسا في وجود بحوث وغياب من يستهلكها، ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة مازالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها[1].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن عصر العولمة الذي يتميز بـــ الفورية (السرعة) والوفرة (وفرة العرض) واللاوسيط واللاحدود والشعبية بدل الخطية[2] لا تحتاج فيه المؤسسات إلى قوى عاملة مدربة ومكونة في الميدان أي تعلم بالممارسة Learning by doing أو التعلم الذاتي بالممارسة في الميدان الصناعي، فالإدارة الماهرة هي التي تملك قيادة فاعلة وفريق عمل ناضج من أجل تحقيق الأهداف، فالمنافسة تتطلب جودة الإنتاج ونموذج عمل قائم على المعرفة والتمرن.

وبخصوص تأهيل الموارد اللوجستيكية التي تعني بها تأهيل هياكل المؤسسات بالتقنيات والأدوات والتنظيمات بالأساليب الجديدة والانتقال بها من النمط الكلاسيكي إلى نمط عصري أي حسب المقاييس الحديثة، فإن المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة تعد مؤسسات غير تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي بل إنها أصبحت تفقد المزيد من حصتها في السوق الداخلية بسبب منافسة المنتوجات الصينية والتركية وحتى الأوروبية.

وفي إطار سياسة الانفتاح التي تطبع الاقتصاد الجزائري، أصبحت المؤسسات الجزائرية في حاجة إلى تأهيل، وعليه لابد أن نعرف جيدًا أن عملية التأهيل وخاصة[3] تأهيل المؤسسات الصناعية يعد الجانب الاساسي للتنافس ومواكبة مجريات العالم.

وعلى هذا الأساس فإن عبارة ومفهوم التأهيل ترددت كثيرًا في السنوات الأخيرة من طرف المسؤولين الجزائريين لإقناع الجميع أن المؤسسة الجزائرية أو بالأحرى غالبية تلك المؤسسات أصابها الوهن بسبب حالة الشيخوخة المتقدمة التي تعانيها، وأنها غير قادرة على المنافسة والتنافسية وخاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية.

(1) – ميلود بن عمار، "الوزير المنتدبة للبحث العلمي بحوزتنا 7000 مشروع بحث منها 300 في 2005"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1874، 2006، ص 19.

(2) – عبد الفتاح ديبون، خدعة بيداغوجيا الكفايات" مجلة الحوار المتمدن، العدد 1498، 2006، نقلا عن: www.rezgat.com

(3) – عبد المجيد بوزيدي، "تأهيل المؤسسات جزء من الاستراتيجية الصناعية"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1894، 2007، ص 16.

إن مفهوم التأهيل الذي أخذته التجارب البرتغالية والتونسية حديثا بجدية وأعادت هيكلة وتحديث مؤسساتها الشكل الذي مكن هذه الأخيرة من توفير الإمكانيات التي تسمح بمواجهة عولمة ليبرالية، أصبح في الجزائر لا يمر أي ملتقى اقتصادي أو اجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين إلا ويتم تناول مسالة تأهيل المؤسسات[1].

(1) - عبد المجيد بوزيدي ، نفس المرجع السابق الذكر، ص 17.

خلاصة:

ويستخلص مما سبق أن الجزائر الآن مقبلة على مرحلة جديدة في مجال العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية (الاتحاد الأوروبي، الصين، كوريا) فعالم المنافسة يعتمد بصفة أساسية على إستراتيجيات الخبراء والمهندسين الذين يتقنون ممارسة العمل بشكل جيد، بعيدًا عن العشوائية أو المزاجية، أو بعبارة أخرى إن "بداية إقامة الشركات الأجنبية بالجزائر منذ سنة 2000 يشكل تهديدًا للنظام الاقتصادي لما تستخدمه هذه الأخيرة في رأسمال معرفي وتقنيات حديثة وامتيازات مغرية لها التأثير الواضح على المؤسسات الجزائرية خاصة على شركة سوناطراك التي تعاني الآن من هاجس هجرة الكفاءات، وعليه، وكما يقول المثل الياباني "لا توجد شجرة تنتج أرزًا مطبوخا" فإن أولوية التكوين والعمل بالتقنيات الجديدة هي من أولى الخطوات التي ينبغي التحضير لها حتى تتحقق شراكة هادفة ومنسجمة تحقق جودة في الانتاج وفي الأداء، فكلما تتوفر الإمكانيات وعناصر التأهيل ومتطلباته، تتحقق الجودة ويزيد مستوى الانتاج والقدرة على المنافسة والرخاء الاجتماعي.

خاتمـــــة

من خلال دراسة ظاهرة العولمة الاقتصادية وأثرها في صناعة القرار السياسي عل ضوء دراسة حالة الجزائر فقد تم التوصل إلى:

أن المتتبع للاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية سيلاحظ بوضوح التغيرات الجذرية التي طرأت على بيئة الأعمال الدولية، حيث شهدت الساحة الدولية في العقدين الأخيرين تطورات عديدة ومتسارعة في شتى المجالات، حيث تأثرت كل الدول بهذه التغيرات بدرجات متفاوتة، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وزادت حرية انتقال حركة رؤوس الاموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية والعالمية بدون أي قيود، فيما يسمى بالعولمة، حيث شملت العولمة مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن غلب الجانب الاقتصادي على الظواهر الاخرى، فظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية والشركات العالمية، وتداخلت اقتصاديات مختلف الدول ببعضها البعض، وسهلت المنظمات الدولية، خاصة منظمة التجارة العالمية المعاملات فيما بينها، كما يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية من أبرز الظواهر التي تحمل في طياتها معني كثيرة يصعب حصرها فهناك من يصفها بالسرعة الكبيرة في المبادلات الدولية وهناك من يسميها تجارة دولية بلا حدود أو تجارة بلا حواجز أو اقتصاد عالمي أو الرأسمالية عالمية، وهناك من يراها هيمنة للقوى العظمى على دول العالم الثالث بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان وراء العولمة الاقتصادية عوامل كثيرة ومتنوعة وما زادها تدعيما: الهيئات الدولية مثل المنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي مهدت الطريق أمام الشركات العملاقة من أجل غزو الأسواق العالمية بحرية تامة لضمان تعظيم أرباحها ومنافعها وفتح الطرق أمام الرأسمالية العالمية، كما لعبت الشركات العالمية دورًا كبيرًا في العولمة الاقتصادية من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الشركات العالمية وسهولة دخولها للأسواق وتأثيرها على المبادلات الدولية وحتى على الحكومات، خاصة مع التطور التكنولوجي المذهل الذي أثر على المؤسسات وسهل عليها العمل في أسواق متباعدة جغرافيا، كما أدى هذا التطور إلى انتشار العولمة الاقتصادية في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية، والتحول في طبيعة السوق، حيث انهارت الاشتراكية واشتدت المنافسة وتقاربت الاحتياجات والثقافات، وعلى الرغم من الأثار المنعكسة إيجابا على اقتصاديات الدول النامية من خلال استفادتها من النقلة النوعية والسريعة للتكنولوجيا والانفتاح العالمي للأسواق، إلا أنها فرضت تحديات كبيرة قلصت من تدخلات الدولة وأجبرتها على إعادة هيكلة اقتصادياتها بصفة عامة وفقًا للفكر الليبرالي الجديد.

ومن هنا يمكن القول أن العولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار للقوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واستعاد النظام الرأسمالي هيمنته وانتشاره بديناميكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجه الثالثة (ثورة المعلوماتية)، وادماج القسم الاعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية، بحيث أصبحت أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود مستندة إلى قوى السوق بإشراف مؤسساتها العالمية، حيث أن انتقال مركز الثقل العالمي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي كحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي، فالعولمة الاقتصادية تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية، ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقرات أكثر من استجاباتها للمتطلبات الاقتصادية الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي، وكذلك تصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصاديات المحلية، لذلك تشكل العولمة الاقتصادية نقلة نوعية في التاريخ الاقتصادي العالمي.

كما تعتبر عملية صنع القرار السياسي من أبرز وأخطر المهام التي يقوم بها أي نظام سياسي على اعتبار أنها حصيلة انصهار كثير من التفاعلات أركان النظام السياسي بأكمله، بحيث أن صناعة القرار السياسي الرشيد بخطواته المؤسساتية وطموحاته وانشغالاته سيساهم بالشكل المناسب في إحداث نقلة نوعية وموضوعية واضحة وجريئة وقوية في التطور الاقتصادي، كما يمكن القول أن صنع القرار السياسي هو نتاج عملية إدراكية وعقلانية تتبلور في اختيار بديل من بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة ومتجاوزة للمعوقات الممكنة، فإذا كان من يشير إلى مفهوم عملية صنع القرارات على أنها خطوات التي يتم بمقتضاها البحث في المشكل أو موقف مكان القرار وتحديد أفضل الحلول وأنسبها من حيث البدائل المتاحة والهادفة لحل المشكلة أو الموقف، فإن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب، وإنما هو تنظيم أو عملية معقدة للغاية تتدخل فيها عوامل متعددة نفسية وسياسية واقتصادية واجتماعية، كما تتضمن عناصر القيمة والحقيقة والظروف غير المحددة وهي تلك التي يحتمل توقفها في ذهن صانع القرار، وهي الاعتبارات التي اتخذها في ذهنه كأساس متوقع، ومن ثم اتخذ القرار بناءً عليها فكان دور صانع القرارات يتعلق بصورة عامة بالاعتبارات ذات الطبيعة السياسية والإستراتيجية، وأن عملية صنع القرارات هي عملية ديناميكية حيث تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من

مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار وجميع هذه المراحل تحتوي على اختيار حذر ودقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموع البدائل، ومن هنا يمكن القول أنه على صانع القرار السياسي بضرورة أن يكون قراره سواءً سياسيا أو اقتصاديا أو إداريا مواكبًا لتنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة، والتي هي الأساس الجوهري في امتصاص أية أثار يمكن أن تنجم عن الأزمات الاقتصادية والأحداث السياسية سواءً الداخلية أو الخارجية.

كما يمكن القول أن صناعة القرار في الجزائر هو مرأة عاكسة لفلسفة وإيديولوجية وأهداف النظام السياسي الحاكم في البلاد، وانعكاس للطبيعة السيكولوجية التي يعيشها، ويكشف لنا عن مدى ديموقراطية الممارسة السياسية ومنظومة الفكر الحاكم ويبرز اهم الفاعلين فغي السيطرة على العملية السياسية، فمتتبع لمختلف القرارات السياسية يرى أن دائرة المشاركين في القرار السياسي ضيقة جدًا من حيث العدد بالنظر إلى القرارات المصيرية للبلاد، كما يلاحظ تغير مستمر في اطراف صنع القرار، وهذا ما يعكس الدور المحوري لرئيس الدولة وتزايد أدوار المحيطين به، ومحدودية دور السلطتين التشريعية والقضائية، بالمقارنة مع السلطة التنفيذية، وبروز دور رجال الأعمال، وصعود الحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى فاعلين جدد ظهروا على الساحة الدولية، حيث شهدت الجزائر عدة تحولات وأحداث على المستوى الداخلي والخارجي، وكانت المتغيرات الدولية دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات الديموقراطية التي صاحبتها العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، ومن أثر هذه المتغيرات في النظام الجزائري يتمثل الأول في صنع القرار والإطار القانوني لعملية صنع القرار وكذا العوامل التي أثرت على السياسة الداخلية والخارجية للجزائر، ومن جانب أخر لعبت المتغيرات الخارجية دورًا فعالاً، لا بل مؤثرًا في صياغة فعل التحول الجزائري فقد تزامنت الاحداث الابتدائية لعملية التحول مع ما شهده النظام السياسي الدولي المعاصر، من تطورات سريعة لحقت بفعالياتها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي ترك آثارًا عميقة في مجمل التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة والتي شكلت بدورها ضغوطا كبيرة في صناعة القرار في دول العالم الثالث ولا سيما الراديكالية منها، وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر، تبعًا لتطورات عديدة متعلقة بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، كما أن الجزائر لم تكن بمعزل عن هذا التغير الحاصل، فقد مس هذا التغير معظم الجوانب السياسية والاقتصادية وعلى المستويين الداخلي والخارجي من حيث الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الديمقراطي، والانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، أما في المجال الخارجي فقد تمثل في دخول الجزائر في التكتلات الدولية

مثل الشراكة الأوروبية وسعيها للانضمام لمنظمة التجارة الدولية، وهذا ما أثر بشكل كبير على صانعي القرار في الجزائر بحيث لا يمكن لهم اتخاذ أي قرار يتنافى والمتغيرات الدولية الحاصلة، وسعيا منها لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية في ظل ما سمي العولمة الاقتصادية، تقوم هي الأخرى منذ عدة عقود بإصلاحات هيكلية اقتصادية أفضت إلى الانتقال التدريجي إلى اقتصاد الرأسمالي الحر القائم على الليبرالية الاقتصادية، تحرير تجارتها الخارجية، خوصصة مؤسساتها العمومية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ويمكن القول أن الاصلاحات الموجهة للخارج، أصبحت عنصرًا رئيسيا في التحسينات التي جرت مؤخرًا على الآفاق الاقتصادية للجزائر، فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة ونظام استثماري حر، حيث أن اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي يؤدي بها إلى النهوض برفاهية الاقتصاد الوطني، ومن أجل الاستفادة من الغرض ينبغي عليها ان تقوم بتحسين كفاءاتها في توفير الخدمات، حيث أنه لا يمكن مواجهة العولمة بالانعزال بل بالانفتاح، حيث لا خيار للجزائر إلا مواجهة التحديات الكبيرة للعولمة لذلك عليها التدرج وانفتاح أسواقها الوطنية أمام قوى السوق العالمي، طبقا للإمكانيات المتاحة حتى لا تسيطر تلك القوى على السوق الوطنية وتصبح غير قادرة على ضمان وقوف إنتاجها المحلي أمام المنتجات العالمية، حيث أن الجزائر تواجه أزمة اقتصادية حادة تتمثل أساسا في الخلل الاقتصادي وازدادت تفاقما بعد بدء برنامج الاصلاح الهيكلي للاقتصاد خاصة بالانطلاق نحو الخوصصة، ولا يمكن القول في هذا الصدد أن الجزائر عرفت تطورات اتسمت بالتداخل والتشابك في مجمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وظهرت فيها عقليات جدية وأن العالم في بداية القرن الواحد والعشرون ليس عالم السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي، لذلك لم يبقى ونحن في عصر العولمة أمام اصحاب القرار في الجزائر إلا الرجوع إلى دولة المؤسسات لا دولة الافراد، ويجب ان يدرك صانع القرار مدى أهمية الريع في كيان الدولة، فكيف يمكن تصور الحال إذا توقفت عائدات النفط والإعانات الخارجية، فليس الاقتصاد وحده هو الذي سيصاب بالإفلاس بل إن أجهز الدولة ومشاريع التنمية ستصاب هي الأخرى بالشلل التام، بما أن الثروة النفطية في الجزائر متوفرة في وقتنا هذا وغير دائمة، فهي وسيلة لابد من استغلالها استغلالا عقلانيا ورشيدا في عصر العولمة، من أجل بناء اقتصاد منتج يعتمد على إستراتيجية تنموية متينة قبل أن تنفذ وتزول، وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال سياسات عامة وفعالة ومؤسسات مؤهلة وأداء عملي مدروس ومستقر، فالجانب الاقتصادي مرتبط بالاستقرار السياسي وبوجود القوانين والنظم المتمثلة أساسا في التشريع والوقاية، وعلى هذا يمكن القول ان المشكل الرئيسي الذي يواجهه الاقتصاد الجزائري والذي ينبغي إعطائه اهمية كبرى هو

الخلل الموجود في السياسات الاقتصادية نفسها، حيث أن الواقع بفرض علينا أن لا ننسى اننا في عصر التحديات العالمية والمنافسة التي تواجهها أغلب الدول ومن ضمنها الجزائر، بحيث لا مكان في هذا العصر لدولة تغيب فيها مؤسسات دستورية قوية وأجهزة وهيئات رقابية متطورة وفعالة فالملاحظ أن أجهزة الدولة الجزائرية يغيب فيها مبدأ المحاسبية لدى المسؤولين في كل المستويات التي تنجر عنها آثار وجرائم اقتصادية تفقد للدولة مصداقيتها.

إن الاقتصاد العالمي في جوهره يعني الأسواق المفتوحة والمنافسة أما الرابحون فهم تلك الشركات والدول التي تفهم المنافسة بشكل افضل وتفهم أيضا كيفية تفادي الوقوع فريسة في يد القوى التي تنافسها، بينما تستغل نقاط ضعف هؤلاء المنافسين وتعتبر الأخطاء شيئا مكلفا في هذه العملية، وعلى هذا الأساس فإن أي غلط في السياسات يكلف الدولة خسائر قد تعيق عملية التنمية وتطور المجتمع عقودًا من الزمن، والنقطة التي ينبغي التأكيد عليها في مجال وضع وصنع السياسات الاقتصادية هي أن صناعة القرارات الاقتصادية في الدول المتقدمة لا يشرف عليها إلا الرجال والمهندسون ذوي الكفاءات والإطارات التي تملك الخبرة والتأهيل العلمي الفعلي، أي أن السياسة الاقتصادية لا يقوم بها إلا الخبراء والمختصين والناس الأكفاء فهم وحدهم القادرون على إعطاء الإستراتيجية والتصورات والحلول والابجديات التعامل مع المشاكل التي قد تعترض مسار التنمية في جميع القطاعات المالي والنقدي والاستثمار والقل والسكن والتجارة وغيرها، وعليه فإن مثل هذه الدول تعتمد بصفة أساسية على مراكز البحوث والمخابر المتخصصة والمستقلة التي تعمل بشكل دائم لدراسة كل الاحتمالات التي قد تواجهها التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق يرجع بنا الحديث إلى دور الدولة المؤسساتي، فالدولة القائمة على المؤسسات المتنقلة وعلى الشرعية السياسية وعلى مراكز البحث المتخصصة لا يمكن ان تلقى أي صعوبة أمام المشاكل التي تعترضها وبالتالي فإن تطبيق السياسات هي الأخرى تلقى السهولة من حيث درجة التقبل من طرف المواطنين والمجتمع ككل، وفي الدول النامية والتي تعد الجزائر واحدة منها أو بالإسقاط هذه المحددات على الجزائر، نجد أنها لاتزال غير متوفرة لحد الآن، فالنسبة لإطار المؤسسي والسياسة الاقتصادية، فهما غير متوفران ولايزالا غامضين لعدم توفر استقرار سياسي حول إستراتيجية واحدة ومتفق عليها بين الحكومات ورجال الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطةــ أما المحدد الثاني المتمثل في وجود التسهيلات وتهيئة البيئة الاقتصادية فهو كذلك محدد لم يتجسد على ارض الواقع، حيث أن المستثمرين الاجانب لا تقدم لهم التسهيلات اللازمة لإجراء عملية الاستثمار وذلك من خلال الضغوطات والمواجهة السيئة التي

تعمل بها الأجهزة البيروقراطية لصد أي مستثمر من خلال تعطيل وتضييع الوقت وتضخم الملفات الإدارية والمحاباة والرشوة في إنجاز المشاريع والصفقات، وبالنسبة للمحدد الثالث فإن العوامل الاقتصادية المحددة لنمط الاستثمار تبقى غير موجودة ولا تتوفر إلا في بعض القطاعات مثل المحروقات أو الاتصالات.

وفي الأخير يمكن القول ان التعامل مع السياسات التي تفرضها العولمة الاقتصادية حسب الوضعية الحالية يجعل الجزائر تدخل في أخطبوط اقتصادي مبهم وغير واضح المعالم تديره بشكل رسمي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشبكات الاقتصادي ذات البعد العالمي التي تحوزها، ومن خلال ما تسيطر عليه من هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية، طرقا غير محسوبة العواقب ذلك أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء العامة أو الخاصة تعاني من ضعف هيكل نظامها الداخلي ومحيطها الخارجي، ولازالا بعيدين عن المواصفات لدولية والمقاييس حيث أن التعددية في الجزائر لا تزال شكلية ولا تخدم المجتمع، ولا تعبر إلا على المحافظة على الاستقرار النظام السياسي ولا تهدف إلى التغيير الحقيقي للأوضاع المتميزة بالتدني والمعناة المستمرة في مختلف القطاعات، كما أن السلطة التنفيذية هي المتحكم الاساسي في القرارات الاقتصادية، وما دور البرلمان في رسم السياسية الاقتصادية إلا ثانوي، أما مسألة صعوبة تعامل الدول النامية ومنها الجزائر تحديدا مع مظاهر العولمة الاقتصادية هو التخلف عن اللحاق بركب الدول المتقدمة ترتبط أساسا بمسألة التخلف التكنولوجي وعدم تحكم شركاتها المحلية بأدوات البحث والتطوير، فمن الملاحظ أن إنجاز كل المشاريع التي تعتمد على الحداثة والثقافة المتقدمة تحتاج بضرورة إشراك الاطراف الأجنبية وهو الأمر الذي يجعل الجزائر في تباعية دائمة ويجعلها عرضة للتدخل في صناعة قراراتها وفقا لضغوطات خارجية تحت مسميات العولمة الاقتصادية.

قائمــة المراجــع

قائمـــــــــــة المراجـــــــــع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب والمؤلفات العامة:

1. إبراهيمي عبد الحميد ، في أصل الازمة الجزائرية 1958 – 1999، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
2. أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
3. بسيوني حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار السياسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
4. بلعيد عبد السلام ، الغاز الجزائري بين الحكومة والضلال، الجزائر: دار النشر يوشان، 1990.
5. بليح أحمد بديع ، الاقتصاد الدولي، ط1، الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 1996.
6. بن دعيدة عبد الله ، "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
7. بن عثمان التويجري عبد العزيز ، العالم الإسلامي في عصر العولمة، بيروت: دار الشروق، 2004.
8. بن محمد علي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (إسماعيل الشطي محررًا)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
9. بهلول محمد بلقاسم حسن ، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
10. توهامي إبراهيم وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
11. ثابت أحمد وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2003.

12. الجابر محمد العابد ، في مفهوم العولمة المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1998.
13. الجابري حمد عابد ، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
14. الحديثي هاني ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، 2001.
15. الحديثي هاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي، بغداد: دار الرشيد، 1995.
16. حيدوسي غازي ، الجزائر التحرير الناقص، (ترجمة خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997.
17. خالدي الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، ط1، الجزائر،: دار هومة، 1996.
18. الخضري محسن أحمد ، "العولمة"، ب.ب.ن: مجموعة النيل العربية، ط1، 2000.
19. الدهوي حيدر حميد ، العولمة والقيم – رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، دمشق: دار علاء الدين والتوزيع والترجمة، 2007.
20. دوربي جيمس بالسترف وريرني ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، دمشق: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
21. ديدان مولود ، القانون في متناول وخدمة الجميع: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2008.
22. رجب مصطفى ، العولمة ذلك الخطر قادم، أسبابها – تداعياتها – آثارها التربوية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009.
23. سعد الدين إبراهيم، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1993.
24. سليم محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
25. السيد عاطف ، العولمة في ميزان الفكر – دراسة تحليلية-، الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2001.
26. شعبان محمود شفيق ، شركات متعددة الجنسيات، سوريا: دار الفكر دمشق، 1984.
27. شيحا إبراهيم عبد العزيز ، أصول الإدارة العامة، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993.

28. الصادق علي توفيق ، البلبل علي أحمد ، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية: الواقع والعوامل المحفزة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

29. عازف الكفارنة أحمد ، التجربة الديمقراطية الأردنية، عمان: دار قنديل للنشر، 2008.

30. عاشور حمد صقر ، إدارة السياسات الاقتصادية والتنموية، إدارة سياسات تنموية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.

31. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

32. عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.

33. عبد الرحيم محمد إبراهيم ، العولمة والتجارة الدولية، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

34. عبد الرحيم محمد إبراهيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

35. عبد الكريم حبيب مجدي ، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة العربية، 2007.

36. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعيتها)، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

37. عثمان عثمان، مواجهة الأزمات، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1995.

38. عكاش فضيلة ، الآثار السياسة للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

39. علاء كمال ، الجات ونهب الحزب، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1996.

40. عمارة بثينة حسين ، العولمة وتحديات العصر، ب.ب.ن: دار الأمين، 2000.

41. العمر فاروق عمر ، صناعة القرارات والرأي العام، القاهرة: ميريت للنشر، 2001.

42. غربي علي ، "واقع التنمية في الجزائر: دراسات سوسيولوجية للصراع الصناعي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

43. فهمي محمد السيد ، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، القاهرة: دار الوفاء لدنيا النشر، 2007.

44. قّدي عبد المجيد ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية"، الجزائر: مركز أبحاث للدراسات الاقتصادية والتنمية، 2002.

45. قرم جورج ، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ، جذور اخفاق التنمية (ترجمة خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994.

46. كامل الخزرجي ثامر ، المستهداني ياسر ، العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزي، سنة 2009.

47. كنعان طاهر حمدي وآخرون، هموم اقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

48. كنعان نواف، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، عمان: دار الثقافة، للنشر والتوزيع، 1998.

49. لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 2000.

50. المصري محمد أحمد ، " الإدارة الحديثة، اتصالات، معلومات، قرارات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

51. مصطفى سيد ، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، الجزائر: كلية التجارة، 2000.

52. مصطفى هالة ، العولمة "دور جديد للعولمة "، السياسة الدولية، القاهرة، 1998.

53. الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط1، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية، 2003.

54. ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، الجزائر: منشورات جامعية 08 ماي 1945 بقالمة، 2006.

55. نادرة أيوب ، نظرية القرارات الإدارية، الاردن: دار زهران، 1996.

56. نواف عفاف، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 2003.

57. نوري منير ، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

58. نوري منير ، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، جامعة شلف: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

59. هامل جاري ، "إعادة ابتكار أسس المنافسة"، إعادة التفكير في المستقبل، بيروت: دار الطليعة لطبع والنشر، 2007.

60. هني أحمد ، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

61. الهواري عدي، "الجزائر آفاق 2010" التنمية والديمقراطية، الجزائر، د. ن، 2003.

62. اليازغي سعد ، العولمة وآثارها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007.

63. يحي اليحياوي، العولمة وآثارها على العالم العربي، مشروع شرق أوسط كبير، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007.

2- المقالات والدراسات:

1. – مقلد إسماعيل صبري، مقلد، "نظريات السياسة الدولية"، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1986.

2. الإبراهيمي عبد الحميد ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: دراسة حالة الجزائر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

3. إسماعيل نور الدين ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 206، 1998.

4. براق محمد و عبلة محمد ، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد04، جوان 2006.

5. بن دعيدة عبد الله ، "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، في سلسلة بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر: لجنة من المؤلفين، الاصلاحات وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

6. بن عمار ميلود ، "الوزير المنتدبة للبحث العلمي بحوزتنا 7000 مشروع بحث منها 300 في 2005"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1874، 2006.

7. بن ناصر عيسى ، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (الصادرة بجامعة باتنة)، العدد 07، 2002.

8. بوحوش عمار ، "بداية سياسة الانفتاح دشن في الثمانينات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 42، العدد 03، 2004.

9. بوحوش عمار ، "نظرا للخلل في السياسات العامة هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين؟"، جريدة الشروق اليومي، 24 سبتمبر، 2005.

10. بوحوش عمار، "بدية سياسة الانفتاح دشن في الثمانينات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسة والاقتصادية، المجلد 42، العدد 03، 2004.

11. بوخلوة إسماعيل، اقتصاد السوق كبديل الاقتصاد الموجه"، يومية الخبر، العدد 2025، 1997/07/17.

12. بوزيدي عبد المجيد ، "تأهيل المؤسسات جزء من الاستراتيجية الصناعية"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1894، 2007.

13. بوكساني رشيد و أوكيل سمية ، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي الواقع والآفاق ، الاغواط، 17 – 19 أفريل 2007.

14. بوكلة مراد ، مقال في جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 4324، 21 فيفري، 2005.

15. بيرتون دافيد وآخرون، "رياح التغيير في آسيا"، مجلة التمويل والتنمية"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، المجلد 43، العدد 02، 2006.

16. البيلاوي حازم، انطباعات من العولمة، محاضرة ألقيت في الجمعية الاقتصادية الكويتية، 1999/12/05.

17. جفال عمار ، "قوى ومؤسسات العولمة: تجليات والاستجابة العربية"، مجلة شرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 107، 2002.

18. جندل عبد الله ، "صندوق النقد الدولي، أدوار مختلفة في مشهد واحد"، مجلة معلومات الدولية، العدد 64، 2000.

19. جوهري شكيب، دحدوح عبد الرزاق ، "سيادة الدول في ظل العولمة"، مجلة النائب، العدد 15، 2000.

20. الحديدي محمد ، "النظم السياسية وتطور المعرفة"، مجلة العربي (الصادرة بالكويت)، العدد 579، 2007.

21. رزاقي عبد العالي ، "عقلية اصحاب القرار في الجزائر"، السفير (جريدة أسبوعية)، العدد 189، 2004.

22. رزاقي عبد العالي ، "مهمات رؤساء الجزائر"، السفير (جريدة جزائرية أسبوعية)، العدد 190، جانفي 2004.

23. رزيق كمال و عمور سمير ، مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الاغواط، 17 – 19 أفريل 2007.

24. رصاص محمد سيد ، "السلطة السياسية والتطرف الديني الجزائر نموذجا"، "مجلة النهج " (تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية بالعالم العربي بسوريا)، العدد 56، (خريف) 1999.

25. ريس آل و تروت جاك ، "التركيز في عالم مبهم"، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، 2004.

26. زايت كمال "سلطة تشريعية تابعة"، جريدة الخبر الاسبوعي (أسبوعية جزائرية)، السنة التاسعة، العدد 419، 2007.

27. زايد مراد ، "انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل الاتفاق الشراكة الأورو جزائرية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006.

28. زعياط عبد الحميد ، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات تمثل إفريقيا، العدد 267، الشلف، 2004.

29. سايح فائز، مبادئ السياسة الداخلية والخارجية ثابت ولا يتغير الرؤساء، حوار: 2009/04/09.

30. سعداوي عمر عبد الكريم ، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، (أكتوبر) 1999.

31. شنوف شعيب و لعلا رمضان و عصمان مداني ، العرب ما بعد البترول، الملتقى الدولي، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الاغواط 19 أفريل 2007.

32. ص حفيظ ، "الخبير الاقتصادي شيخاوي أرسلان توزيع الريع وراء الفضائح"، جريدة الخبر، العدد 4917، 2007.

33. صالحي صالح ، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2، 2003.

34. صالحي صالح ، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية (صادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة - الجزائر)، السداسي الأول، العدد الأول، 1999.

35. صبري عبد الله إسماعيل ، "الكوكبة"، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، العدد 447، جويلية 1997.

36. الضرر موسى، "المنظمات الاقتصادية الدولية: منظمة التجارة العالمية نموذجا"، مجلة معلومات دولية، العدد 64، 2000.

37. عبد المجيد بوزيدي، "يجب إعادة بعث النقاش الاقتصادي"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1906، 2007.

38. عمر أحمد مصطفى ، "إعلام العولمة وتأثيرها على المستهلك، ملف حول العرب وتحديات العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، 2000.

39. عياش قويدري ، و براهيمي عبد الله ، "أثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات الشمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 02، ماي 2005.

40. فرحاتي عمر، "العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين الفترتين الأحادية والثنائية"، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة، العدد الرابع، 2000.

41. قدري عبد المجيد، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، العدد الأول، 1999.

42. قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

43. قريشي ضياء ، "العولمة فرص جديدة وتحديات صعبة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 12، مارس 1996.

44. مقلد إسماعيل صبري مقلد، "اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1988.

45. مولاي عبد الوهاب ، "العولمة الاقتصادية، المظاهر والتجليات"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2000.

46. المومني خالد سليمان المومني و القضاة محمد علي القضاة، "فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديريات الرياض"، مجلة العلوم الإنسانية، الأردن، العدد 36، 2008.

47. يوسف ناصر ، التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر.

3- الدراسات غير المنشورة:

1. أحمد ، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 – 1994"، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم والعلاقات الدولية، 1998.

2. الأعرج طارق محمد خليل ، مقرر العولمة المالية، أطروحة دكتوراه (دراسة غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2012.

3. بوخاتم نجيب ، "دور الجهاز المصرفي الجزائري في عملية التحول الاقتصادي والانتقال على اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

4. ج زهران مال علي ، "الإطار النظري لصنع القرار السياسي(رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)"، جامعة قناة السويس: محاضرة، 2008.

5. جلال الدين رحاب ، شيخ الدين خالد ، دور شخصية الخليفة عبد الله في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المهدية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ب. س. ن.

6. حامد علي ، "أثر جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010 – 2011.

7. مولاي عبد الوهاب ، "العولمة الاقتصادية، المظاهر والتجليات"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2000.

4- الوثائق الرسمية والقانونية

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون 90 – 10 الذي يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، السنة السابعة والعشرون، العدد 16، الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1990.

2. – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 03 – 11 الذي يتعلق بالنقد والقرض"، الجريدة الرسمية، السنة 2003، العدد 52، الصادر بتاريخ 27 غشت 2003.

5- المواقع الإلكترونية:

1. خدام حنذر ، "منظمة التجارة العالمية – المخاض الصعب"، الحوار المتمدن، العدد 815، 2004/04/25:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?oid=17379

2. ديبون عبد الفتاح ، خدعة بيداغوجيا الكفايات" مجلة الحوار المتمدن، العدد 1498، 2006، نقلا عن: www.rezgat.com

3. عبد الله جوزيف ، العولمة 2004، http://angelFive.com

4. العولمة الاقتصادية، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد 2006،

http//:www.web2ahram.org

5. قصاب سعيد ، الاقتصاد الجزائري بين تأهيل للشراكة الأوروبية والاداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، نشر على موقع: www.sarabite.com10/01/2008

6. موقع منظمة التجارة العالمية، محور الافكار العشر الخاطئة ومحور مزايا منظمة التجارة العالمية:

http://www.Wtoarab-org/page:aspx?page_key=the mistokes_tensslong =ar.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب والمؤلفات العامة:

1. Bennoune et el Kenz, le hasard et l'histoire entretiens avec belardaa-bdesselem : tomes .
2. Gauthier François, « Relations Economique », le presse sole, l'université de France, 1999..
3. Jaques Adda, « La Mondialisation de de l'économie », 3ème édition la découverte, 1977.
4. Nonjon Alain, La mondialisation, Paris: édition SEDES, 1999.
5. Nonjon Alen, La mondialisation des questions du programme traitées sous formes de dissertation, édition S, Paris, 1999.
6. Poulet Jean- Pierre, La Mondialisation, édition arnand coli, 1998.

2- المواقع الإلكترونية:

7. http//:www.marefa.org/ le 21/12/2008

الفهـــرس

الفهـــــــــــــرس

المقدمـــــــة.....أ

الفصل الأول: ظاهرة العولمة الاقتصادية بين الواقع والتنظير

المبحث الأول: ما هي العولمة الاقتصادية. 09

المطلب الأول: السياق التاريخ للعولمة الاقتصادية 09

المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية.....12

المطلب الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية.....17

المبحث الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية ومؤسساتها.....22

المطلب الأول: أنواع العولمة الاقتصادية.....22

المطلب الثاني: مظاهر وأهداف العولمة الاقتصادية.....24

المبحث الثالث: مظاهر وأهداف العولمة الاقتصادية.....34

المطلب الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية.....34

المطلب الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية.....38

خلاصة.....41

الفصل الثاني: عملية صنع القرار السياسي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية صنع القرار السياسي.....43

المطلب الأول: مفهوم عملية صنع القرار السياسي.....43

المطلب الثاني: العناصر الأساسية لعملية صنع القرار السياسي.....45

المطلب الثالث: مراحل صنع القرار.....48

المبحث الثاني: أهم النماذج والمتغيرات الموضوعية لعملية صنع القرار.....53

المطلب الأول: أهم نماذج عملية صنع القرار 53

المطلب الثاني: المتغيرات الموضوعية لعملية صنع القرار 54

المبحث الثالث: أثر المتغيرات الدولية على السياسة الداخلية للجزائر..... 61.
المطلب الأول: بيئة صنع القرار في الجزائر (شاذلي، اليامين زروال، عبد العزيز بوتفليقة).....61
المطلب الثاني: الإطار القانوني لعملية صنع القرار في الجزائر دستور (89 -96).....64
المطلب الثالث: العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية 68
خلاصة.....72

الفصل الثالث : مؤشرات تأثير العولمة الاقتصادية على آليات صنع القرار السياسي في الجزائر.

المبحث الأول: الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو العولمة.....68
المطلب الأول: سياسة الانفتاح في الجزائر.....68
المطلب الثاني: التعددية السياسية ودور البرلمان في رسم السياسة الاقتصادية.....88
المبحث الثاني: دور المؤسسات الاقتصادية للعولمة في إضعاف الاقتصاد الجزائري.....93
المطلب الأول: مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 93
المطلب الثاني: المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية والدولية.....101
المبحث الثالث: العوامل المساعدة على كيفية صنع القرارات السياسية في ظل التحولات
الاقتصادية 109
المطلب الأول: حتمية التعاون مع الدول المتقدمة 109
المطلب الثاني: تأهيل الموارد البشرية واللوجيستيكية 114
خلاصة.....118
الخاتمـــــــة 119
القائمة المراجع.....127
الفهرس 140